

د. أحمد إبراهيم أبوشوك

■■

# السودان

## السلطة والتراث

■■

مركز
عبد الكريم ميرغني
الثقافي

2008

السودان
السلطة والتراث
□□
المؤلف
د. أحمد إبراهيم أبو شوك
□□
الناشر
مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي
أم درمان
□□
التنفيذ
دار مدارك
□□
تصميم الغلاف
إلياس فتح الرحمن
□□
توزيع
دار العلوم ـ القاهرة

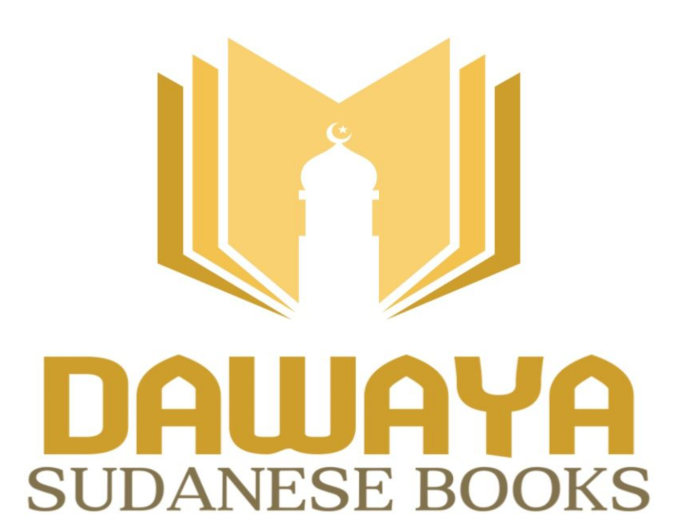
□□
رقم الإيداع: 24799/ 2007

الإهداء إلى . . .

جدِّي المرحوم العُمْدَة محمد أحمد أبو شوك

الذي كان جزءاً من السلطة وتنازع الولاء في السودان،

وحادياً في ركب الذين يروون التراث الشعبي سليقةً


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

المحتويات

□□

# مقدمة

▫▫

يضّم هذا الكتاب ثلة مقالات مختارة، تعرض طرفاً من قضية السلطة السياسية، وطرفاً من عطاء بعض الأدباء والمبدعين في السودان، وبين الطرفين توجد وشائج قُرْبَى، تقوم على شبكة من القراءات الناقدة لقضية السلطة السياسية في السودان، والمُثمِّنة لإسهامات كوكبة من المبدعين في مجال الدراسات السودانية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

يتناول الجزء الأول إشكالية السلطة السياسية والمجتمع من خلال خمس مقالات متكاملة. تعرض المقالة الأولى ست قراءات متميزة، نشرها المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بخيت (1930-1979م) في مجلة الخرطوم، تحت عنوان "السلطة وتنازع الولاء في السودان"، في الفترة بين ديسمبر 1968م ويونيو 1969م، بحجة أنها قراءات مهمة، وينبغي توطينها في إطار منظومة الحراك السياسي في السودان، ثم مقارنة توصياتها بأدبيات التجربة الماليزية الرائدة والمعاصرة، تحسباً بأن مثل هذه المقارنة ربما تعطي إشارات موجبة في طريق التجربة السودانية المحفوف بالمخاطر، قبل أن يصبح واقع السودان واقعاً مأساوياً يحكي عن قصة دولتين، تصدَّعت وحدتهما القُطرية نسبة

لقسمة السلطة والثروة الضيزة. وتقدم المقالة الثانية عرضاً تحليلياً لكتاب السير هارولد ماكمايكل الموسوم بـ "السودان" الذي نقله إلى العربية وقدم له الأستاذ محمود صالح، وفي ثنايا هذا العرض التحليلي تتم مناقشة طبيعة القضايا التي تطرق المؤلف إليها، وكيفية ربطها والاستفادة منها في استيعاب جدلية الصراع السياسي المعاصر في السودان. وتناقش المقالة الثالثة عملية اختزال سيادة الدولة القُطرية في السلطة السياسية، وذلك في ضوء قراءة وثائقية فاحصة لأحداث مذبحة المتمة التي وقعت فصولها التراجيدية عام 1897م، وتداعيات ذلك المشهد السياسي على دولة المهدية وسودان ما بعد الاستقلال. تُصنَّف المقالة الرابعة مع هذه المجموعة لأنها تناقش نسب الزعيم السياسي إسماعيل الأزهري (ت. 1969م)، الذي نسبت جريدة الناس، التي كانت تصدر في الخرطوم في خمسينيات القرن الماضي، أصوله إلى القبائل الفولانية بغية مماحكة سياسية يمكن من خلالها أن تُرجح كفة خصومة السياسيين في حزب الأمة. والمقالة الأخيرة في هذا الجزء عبارة كلمة رثاء للمرحوم الأستاذ تاج السر محجوب منوفلي (ت. 2007م) الذي كان يمثل رقماً صعباً في دائرة الدبة (53)، لأنه خاض فيها انتخابات عام 1986م في ظل خصومة سياسية مستعرة، لكنه خرج منها بكيل وافر، فاض كيل خصوم السياسيين.

ويعرض الجزء الثاني طرفاً من إسهامات بعض الأدباء والمبدعين الذين أثروا المكتبة العربية والسودانية بأدبياتهم المتفردة في مجال الدراسات التاريخية والتراثية والأدب الروائي، ونلحظ أن تقريض

معظمهم جاء على صيغة "رسائل العرفان في وفيات الأعيان"، لأنهم شدّوا رحالهم إلى دار الخلود في الثلاثة أعوام الماضية وفي أنفسهم أشياء من "حتى"، إلا أن حتّاهم تختلف عن حتى العالم النحوي ابن جني (ت. 392هـ/ 1001م)، لأنها ترتبط بقضايا أهل السودان وتراثهم الممتد طولاً وعرضاً في بلد المليون ميلاً مربعاً. ويأتي في مقدمة هؤلاء البروفسير محمد إبراهيم أبوسليم (1930-2004م)، الذي ينعته الأستاذ محجوب بابا بـ"أبي الوثائق السودانية"، ويليه الشاعر عمر الحسين (ت. 2005م) الذي كان شمعة تذوب وتحترق من أجل إسعاد الآخرين، ويتعاظم الفقد بوفاة الأستاذ الطيب محمد الطيب (1934-2007م) الذي ظل شرفه كمثقف فوق الشبهات، وعلمه مما يمكث في الأرض وينفع الناس.

أما المقالة الأخيرة فتدور رحاها حول روايات الأديب الطيب صالح، وذلك عبر قراءة تحليلية للدلالات الرمزية التي جسدتها سيرة صديقه "منسي يوسف بسطاوروس"، الذي يصفه الطيب بـ"أنه إنسان نادر على طريقته"، فالسيرة في مجملها محبكة الصنعة الأدبية، تنفذ إلى وجدان القارئ من منافذ متنوعة ومسارات شتى، تجعله يتشكك في ماهية النص وتصنيفه: هل هي رواية من نسج خيال الطيب صالح الخصب؟ أم هي سيرة ذاتية للطيب صالح، وأن صديقه منسي يشكل جزءاً من هموم صاحب السيرة، وقيم المجتمع الذي عاش بين ظهرانيه؟ أم هي نمط مبتكر من السرد الروائي؟ تحاول هذه المقالة أن تجيب عن هذه التساؤلات المشروعة من خلال عرضها لمفردات النص الوثائقية وذات الدلالات الرمزية.

وأخيراً أود أن ألفت انتباه القارئ الكريم بأن المقالات المشار إليها أعلاه قد نُشرت منجمةً في مناسبات مختلفة، وعبر وسائط صحفية متعددة، إلا أن الله سبحانه وتعالى قد قيض لها اهتمام المثقف الحصيف الأستاذ محمود صالح الذي آثر جمعها وإعادة نشرها في كتاب واحد تحت عنوان: " **السودان: السلطة والتراث** "، وبذلك أخرجها إلى دائرة ضوء ساطع، تنداح في رحابه بين القُراء، ومنحها شرف الانضمام إلى قائمة إصدارات مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأم درمان، فالشكر أجزله إلى الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح، والأستاذ إلياس فتح الرحمن صاحب البصمات الفنية الساحرة في إخراج هذا السفر في صورته الماثلة بين يدي القارئ الذواق، وإلى مركز عبد الكريم ميرغني الذي أضحى بمرور الأيام منبر الثقافة الرئيس، للقراء السودانيين في الوطن وفي أقطار الشتات.

# السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/1)

## قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

تحظى قضية السلطة السياسية بعناية فائقة في الأروقة الأكاديمية والدراسات الاستراتيجية، لأنها تمثل الآلية الفاعلة، التي تستطيع النخب الحاكمة من خلالها أن تهيمن على مقدرات الشعوب ومقدساتها، وتوظفها توظيفاً إيجابياً في خدمة المصلحة العامة، وسلبياً في خدمة مصالحها القطاعية النائية عن تطلعات الصالح العام، وعندما يكون التوظيف سالباً في جوهره ينشب الصراع بين الحاكم والمحكوم، ويضحى الولاء للشأن الوطني ومقدساته ولاءً متنازعاً بين أهل السلطة السياسية وأصحاب النفوذ الاجتماعي. والسلطة السياسية بهذا المفهوم كانت تشكل محصلة وسطى في سلسلة المقالات الست المتميزة، التي نشرها المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بخيت (1930ـ1979م) في مجلة الخرطوم، تحت عنوان "السلطة وتنازع الولاء في السودان" ، في الفترة بين ديسمبر 1968م ويونيو 1969م. وحسب مبلغ ظني فإن هذه المقالات قد حُظيت بتقدير

حسن عند رهط من الباحثين والقُرَّاء، الذين استأنسوا بها في أكثر من منعطف سياسي ومحفل أكاديمي، وثـمَّنوا موضوعيتها، وتشخيصها الحاذق لقضية السلطة وتنازع ولاء الحاكمين والمحكومين من حولهم في السودان.

ونعـرض في هـذه القـراءة التحليلية نصوص هذه المقالات عرضاً كـاملاً غايته تعميم الفائدة العلمية وتشجيع الحوار المتبصِّر، ونتطرَّق بعد ذلك إلى مناقشتها وتوطينها في منظومة الحراك السياسي السوداني القائم على ثلة من المتناقضات، ونصحب هذه المناقشة بتحليل نقدي للتوصـيات الـتي طـرحها الدكـتور جعفـر محمـد علي بخيت، بغية إصلاح ظل ينشده، عندما كان يغرد خارج سرب السلطة السياسية، ثـم نقـارن هـذه التوصيات بأدبيات التجربة الماليزية المعاصرة في هذا الـشأن، تحـسباً بـأن مثل المقارنة ربما تعطى إشارات موجبة في طريق التجـربة الـسودانية المحفوف بالمخاطر، قبل أن يصبح واقع السودان واقعـاً مأساوياً يحكي عن قصة دولتين، تصدَّعت وحدتهما القُطرية نسبة لقسمة السلطة والثروة الضيزة.

## (1)

□□

إن المتعمن في فترة ما بعد الاستقلال بالسودان، وما لازمها من تصدع في تماسك أبنيَّة الصرح الاجتماعي، وما صحب ذلك من اختلال في موازين الثقل النسبية للمجموعات والطبقات، وما نتج عنه من اضطراب في معايير القيم، وما انعكس من كل هذا على الحياة العامة التي نشكو قلقلتها السياسيَّة، وإدارتها المضطربة، وصفوتها الحائرة، ونشاطها المفلول الحد، ليعجب عن السر الكامن وراء هذه الظاهرة.

هل الحرية قرينة للتفكك؟ أيعني انتهاء التبعية والوصاية من قبل حاكم أجنبي بداية التدهور في ضبط وتنظيم الحياة العامة؟ أهو دليل على ما كان يقوله الاستعماريون من أن الحكم فن لم يتقنَّه بعد ربائبهم الذين نشأوا في أكنافهم، وتربوا تحت إرشادهم، ونموا وشبوا إما على الطاعة والتسليم، وإما على اللجاج والشقاق، وكلا الطائع والناشز لم يشبا بعد عن الطوق؟

ما الذي يدعو الناس بعد أن نالوا أعز أمانيهم دون أن يرتخصوا الغالي، ويبذلوا الثمين أن يعقدوا المقارنات بين ما كانوا غليه ثم آلوا

إليه بآخرة، يستوي في ذلك رجل الشارع مخفوض الجناح، وعين المجتمع شامخ الأنف مهنياً كان أو رجل أعمال. لمَ يصرّ الناس على أن يبالغوا في التطرف ويرفضوا المصالحة ويواَجهوا بعضهم بعضاً بالعنف أو بالقطيعة؟ لماذا يحتاج الناس بعد أن فرغوا من مهمة التحرير الوطنية إلى أن يواصلوا حركة التحرير هذه في كل مجال تقريباً، وإلى أمد غير محدود؟

تكمن الإجابة عن هذه الأسئلة ومثيلاتها في محاولة تفسير الاستقلال على أساس أوسع وأشمل من معناه العادي المفهوم في الصعيد السياسي النظري. فمفهومه في هذا المجال هو استرداد السيادة الوطنية من يد الحاكم الأجنبي ووضعها (7) في أيدي محلية لخدمة أغراض يختلف الناس عليها باختلاف مذاهبهم الأيدلوجية، وتفسيراتهم لسنن الاقتصاد وأسس الاجتماع البشري. ولكن الاكتفاء بهذا المعنى لا يساعدنا كثيراً في تفسير الأحداث التي واكبت عصر ما بعد الاستقلال في السودان وفي رصفائه من البلدان المتخلفة، اللهم إلا إذا قنعنا باليسير من التفكير الضحل المعاد من آراء الغوغائيين والديماجوجيين الذين يتحدثون عن القنابل الزمنية، وخطط الاستعمار لنسف الاستقلال حديثاً لا يوضح لماذا تتفكك معظم القيم الوطنية، ويذوب ممثلوها عند مواجهة الأعداء والإغراء. أو إذا قبلنا عند الطرف الآخر ما يقوله غلاة الاستعماريين من أن بعض الشعوب والأجناس تعجز بطبيعة تكوينها من الوقوف على قدميها، وأن تاريخها يوضح أنها على الدوام محتاجة للقوامة والوصاية.

ونحن لا نريد هذا أو ذاك لأن أمانة الفكر تفرض علينا أن نقفز فوق أسوار الترديد والتقليد، وأن نحاول إيجاد تفسير مقنع للحوداث. ومثل هذا التفسير يتطلب كما أسلفت اهتماماً أوسع بظاهرة الاستقلال على أساس أنها حدث سياسي، يعكس قيماً ثقافية خاصة، وسلوكاً معيناً في تنظيم الشؤون العامة واستخدام أجهزة الحكم.

إن الاستقلال لا يعني فقط انتقالاً لمسؤولية الحكم من الأيدي الأجنبية إلى الأيدي المحلية، وإنما يعني أيضاً انهيار القيم القديمة وهزيمة المثل التي كانت تسير عليها دفة الحكم في عهد التبعية، وهذا الانهيار وهذه الهزيمة قد تعزى لقوة الحركة الوطنية، أو قد يكون مردها لعوامل خارجية، أو لتفاعل هذين العاملين سوياً، ولكن السياسة البناءة لا تقوم فقط على هدم وهزيمة المثل القديمة، بل لابد من مثل جديدة تحل محلها، وتملأ كل الفراغ الشاغر. وما لم يكن تفاعل العاملين اللذين أشرت لهما أو أثرهما منفردين بالعمق اللازم لتثبيت الصرح السياسي والاجتماعي الجديد الذي اضطربت ذاتيته، وضعف كيانه وتأرجح بين مختلف المؤثرات، وكان منه ما نشاهده اليوم في السودان، وفي عديد من الدولة النامية من ضعف.

والفكرة التي أود أن أؤكدها أن الاستقلال الذي نالته عديد من الدولة النامية جاء نتيجة لعوامل من التدخل الخارجي الذي ساعد على تقوية آثار الحركات الوطنية في إزاحة الحكم الأجنبي، ولكن بانعزال الحركات الوطنية عن مؤثراتها الخارجية بعد الاستقلال لم تستطع أن تملأ الفراغ الذي شغر في دنيا المثل والقيم الخاصة بالحكم.

فنتج عن هذا أن توزعت أفكار الناس وعواطفهم في مثل السودان، قيم متعددة خاصة في الحقل السياسي لا تناسق بينها إلا في صعيد محدود. وتوجهوا بولائهم نحو اتجاهات بعضها محلي الطابع إقليمي الصورة، وبعضها عالمي المنحى، ولكنها جميعاً تسير في محور دائري متواز. فكأن أن عاشت كل الاتجاهات في عوالمها الخاصة معطية كل اعتبارها لما يهمها فقط من الأحداث التي قد تؤثر على قوتها سلباً وإيجاباً، وتركز هذا التوازي المنقطع من بعضه في سلطة الدولة، وأخذ يدور حولها لا لأنها جذبته نحوها، ولكن لأن الحال كان كذلك في عهد التبعية، ولكن انهيار هذا النظام قد تسبب في تكسير خطوط السير الدائري، واتجه كل خط مكسور لأن يكوِّن بنفسه اتجاهاً دائرياً خاصاً به حول مركز دوران ذي قوة جاذبية محددة بولاء خاص، بمعني أن جاذبيته تعجز عن التأثير على المنتمين له أصلاً.

(8) ومن هذا نستطيع ـ ليس فقط ـ تعليل أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار اللذين يسودان السودان وغيره من البلاد النامية بعد الاستقلال، بل نستطيع أيضاً أن نقيس مدى هذا الاضطراب وعدم الاستقرار بالقياس إلى ما كان سائداً في عهد التبعية، ونعطى كل ضرب منه درجة عددية. وأُسس هذا القياس هي مدى بُعد نقطة الولاء السياسي المركزية للدولة من نقطة الولاء المحدود، وإذا شئنا الدقة فقد نستطيع مستعينين بعلوم الرياضة العقلية أن نستخلص قواعد معينة، ونرسم أبعاداً حسابية توضح مدى البُعد بين الولاء المركزي العام والولاء الخاص.

وأساس النظرة التي أحاول عرضها هو أن استقرار الحياة العامة في

السودان كان مرتكزاً على وجود سلطة مركزية تجمع في يدها تخطيط السياسة والقيام على تنفيذها، وتنفرد هذه السلطة بقدرتها على فرض مُثلها وقيمها على جميع قطاعات المجتمع، وتتميز بأن هذه القيم المفروضة رغم أنها متأثرة بقيم القطاعات المختلفة إلا أنها غير متطابقة تطابقاً كاملاً مع قيم أي قطاع منفرد منها أو قيمها جميعاً.

وفي حين أن القيم القطاعية كانت تتقوقع حول نفسها أو تمد نفوذها في حذر في عصر التبعية كانت قيم السلطة المركزية تمتد خارج الحقل السياسي، وتؤثر على مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية عند الناس، وإذا ما اصطدمت هذه القيم العامة بأية قيم خاصة فإن السلطة المركزية كانت أبداً تملك المرونة التي تجعلها تكيف نفسها بالقدر الذي يلائم القيم الخاصة، أو القوة الكافية التي تمكنها من فرض أرائها إن شاءت. كانت السلطة المركزية في موقف المختار القادر على صنع الأحداث، وتشيكل المواقف، ولم تكن مضطرة لسلوك معين بدافع الضروة الحتمية.

ولم يكن نمو السلطة السياسية المركزية في السودان بالأمر القديم في تاريخه، فنتج من هذا أن القيم القطاعية كانت ثابتة الأركان راسخة الجذور، وحينما جاء الحكم التركي المصري بإدارته المركزية لم يعن بمحو القيم القطاعية، وإنما سلك مسلك التصالح بين قيمه والقيم المحلية، وفي نفس الوقت عمل على نشر تلك القيم التي لم تكن تجد معارضة.

وفي عهد المهدية حاول الأنصار محو القيم القطاعية، ونجحوا في ذلك إلى حد ما، ولكنهم لم يكونوا أقوياء بالقدر الذي يجعل

نجاحهم كاملاً، فكان من نتائج ذلك أن الولاء لنظامهم المركزي لم يكن شاملاً، ولم تستطع شمسهم أن تخفت ضوء الشموس الصغيرة.

وفي عهد الحكم الثنائي احتفظت السلطة المركزية بالقيم القطاعية لتستفيد منها في مد نفوذها وتغويض مخالفيها، وكانت الرهبة والمصالحة تستخدمان بقدر متناسب والغرض المقصود، وعملت السلطة المركزية على أن تلف الشموس الصغيرة حول شمسها (9) الكبيرة، وأن تكون قوة هذه الشموس الصغيرة مستمدة من حرارتها هي، فهي مكملة لها وليست متناقضة معها.

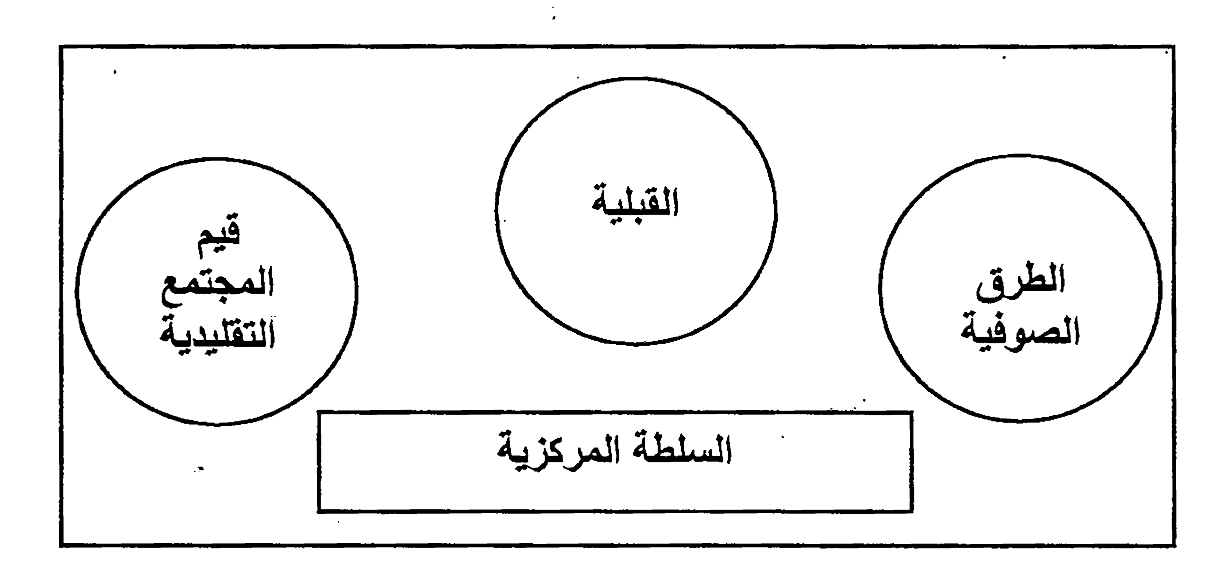
وقد نمت الحركة الوطنية داخل إحدى هذه الشموس التابعة أساساً بفعل التأثير المركزي، وبفعل المؤثرات الخارجية فاضطرب نظام الحركة الشمسية، ونتجت عن ذلك خطوط سير جديدة اضطربت مع الخطوط الأخرى.

وجاء الاستقلال ليزيد من هذا الاضطراب، لأنه أزال قيم السلطة المركزية القديمة، وأضعف قوة جاذبيتها، ومحا شمسها الباهرة، فوجدت الشموس الصغيرة نفسها طليقة لتدور حول محاورها الخاصة متجهة بسيرها نحو ولائها الذاتي. وحتى داخل السلطة المركزية نفسها تولدت شموس صغيرة لا تسير جميعاً في نسق معين، ولا تتجمع حرارتها في طاقة واحدة مشعة، فكان الذي نسمع عن نزاع البوليس مع الإدارة، ونزاع الإدارة مع القضاء، ونزاع المصالح الحكومية مع بعضها، بل بلغ الأمر أن رفع وكيل وزارة قضية جنائية ضد رئيس هيئة حكومية أخرى، وكلاهما كان يتصرف بصفة رسمية.

فالاضطراب وعدم الاستقرار السائدان في الحياة العامة ليس سببهما عوامل خلقية أو قصور في الخيال، أو جموح إلى طلب السلطة، وإنما مرده إلى طبيعة عجز السلطة المركزية من خلق ولاء طاغي يجذب نحوه الولاء القطاعي، ويجعله يدور حول فلكه، ولا يسمح لقطاع معين بأن يسيطر عليه حتى لا يمحو قيمه العامة بقيم محدودة. والذي يعجز السلطة المركزية عن ذلك هو تشكيل القوى الضاغطة في المجتمع السوداني، وطبيعة تشكيلها الاجتماعي، ثم حاجة النظام البرلماني إلى سند شعبي لا يتوفر إلا داخل تشكيلات هذه القوى بوضعها الراهن.

وفي البيان أدناه محاولة لرسم ما كنتُ أحول تبيانه.

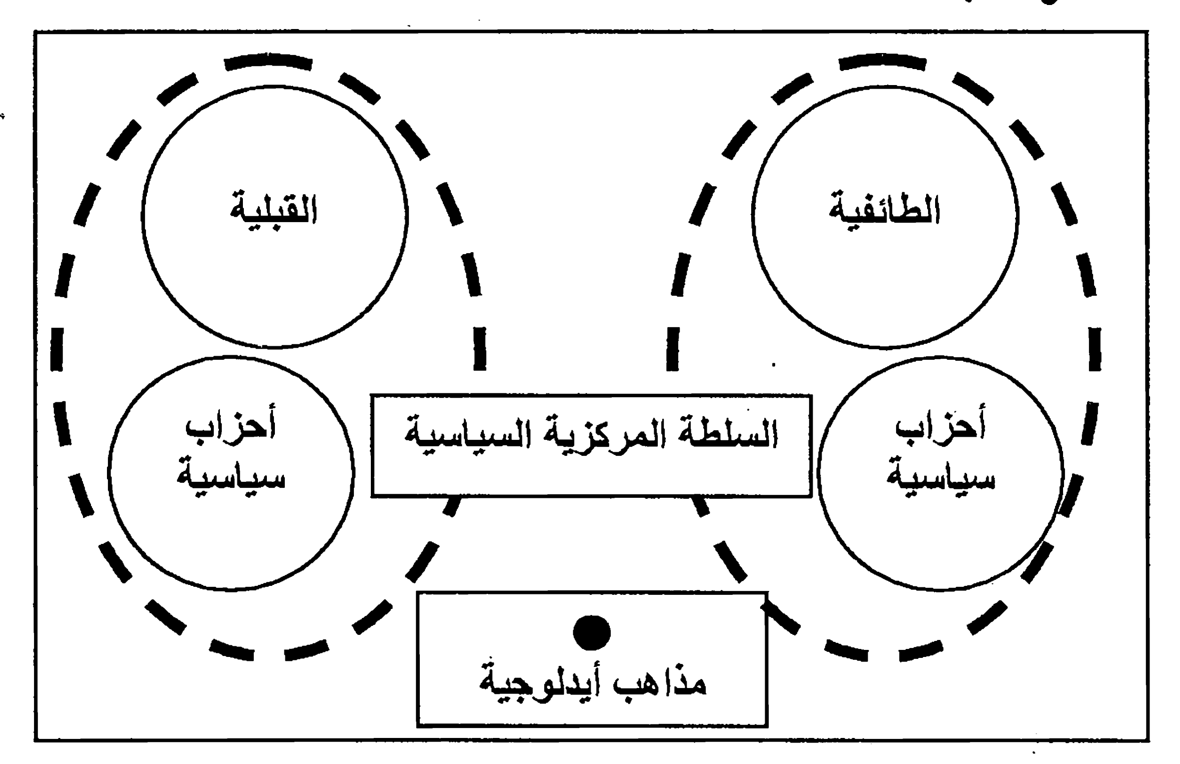
## 1ـ الولاء في ما قبل الحكم المركزي قبل 1820م




## 2ـ الولاء بعد قيام النظام المركزي للسلطة السياسية 1820–1956

الطائفية
تجار المدن
السلطة المركزية
الخريجون
القبلية
العلماء

### 3ـ الولاء بعد الاستقلال




• وأول ما يلاحظ في الرسم التوضيحي هو أن السلطة السياسية في 1 و3 ليست شمساً ذات جاذبية، وإنما هي محتجزة داخل مستطيل ثابت أشبه ما تكون بصندوق تصطرع فيه القوى لحيازته، وأن القوى القطاعية في 3 صارت قادرة على أن تكون شموساً ذات جاذبية تلف بجناحها حتى السلطة المركزية.

# السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/2)

## قراءة تحليلية في أطروحات

## د. جعفر محمد علي بخيت

□□

أسس الدكتور جعفر محمد علي بخيت مفردات مقاله الأول عن "السلطة وتنازع الولاء في السودان" على نسق منظومة رياضية، يستند محور ارتكازها إلى السلطة السياسية (الشمس)، التي يرتبط مسار حركتها المدارية بطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما، وبين القوى القطاعية المختلفة التي شبهها بالكواكب الشمسية السيارة ذات المدارات المتوازية والحركة الدائرية المحدودة. ويحاول في هذا المقال الثاني أن يستخدم هذه المنظومة الرياضية/ البنيوية كإطار منهجيٍّ لتحليل الواقع السياسي في السودان آنذاك، ومدى فاعلية السلطة السياسية في توظيف القوى القطاعية تجاه المصلحة العامة، والقيم الإنسانية المنشودة. وحسب وجهة نظره فإن التوظيف الايجابي للسلطة السياسية لا يتحققْ بهذه الكيفية إلا إذا تسلَّحت السلطة السياسية نفسها بقيم ومبادئ عامة ومحايدة، واتسم عطاؤها الوَظيفي في كلياته بالشفافيةِ المنعتقة منَ قيود القَوى القطاعية الضيقةَ إلى

رحـاب المـصلحة العامة المنبسطة. وهنا بيت القصيد، حيث يتحقق التواصـل المؤسـسي الفاعـل بـين الحاكم والمحكوم، ويصبح الحراك الـسياسي في حـد ذاتـه حراكاً بنَّاءً، ومنبسطاً في تواصله مع الآخر، تواصـلاً يرقـي إلى درجـة الـتدافع الإصـلاحي المـشروع والكـسب الجمـاهيري النوعـي، وبـذلك يـضحى العطـاء الوَظيفي لمؤسسات الدولـة ومـنظمات المجـتمع المدنـي عطـاءً خلاّقـاً في تَـرجمة الخطـط الإصلاحية على صعيد المواقع.

## (2)

□□

إن أول آثار الاستقلال التي أدت لعدم الاستقرار هي أن الاستقلال في حد ذاته كان ثمرة جهود متواصلة داخلية وخارجية، اتجهت نحو تحدي السلطة السياسية ـ الإدارية المؤثرة على مختلف نواحي الحياة، وقصدت من هذا التحدي هدم تلك السلطة، أو تحويل السيطرة عليها من الأيدي الأجنبية إلى الأيدي المحلية. ولم يكن اكتمال السيادة الوطنية ممكناً إلا على أنقاض صرح السلطة، ولكن السلطة السياسية الإدارية ـ رغم أنها أجنبية ـ كانت هي العامل الفعال في ربط صروح الهيكل الاجتماعي المتنافرة، وفي لمّ شمل الثقافات، والقبليات، والقوميات، التي كان يتفرق حولها السودان وأهله.

وكان للسلطة السياسية والإدارية محور عام تدور حوله، ويزيد قُطره على قُطر كل القطاعات الصغيرة، وكان لها من قوة الجاذبية ما يضطر الوحدات الصغيرة المؤسسة للمجتمع السوداني كالطائفية، والقبلية، والإقليمية، أو قطاعات السكان ذات النفوذ كالانتلجنسيا، وسكان المدن، والأعيان من كبار التجار والمُلاك، وأصحاب البركات والعلماء، من (7) الالتفات حولها والانجذاب

نحـو مركـز دائـرتها، وهـذه الحركة وحدها كانت عاملاً من عوامل الاسـتقرار، ووسيلة لتنسيق ما اختلفت أصوله من مقومات الوطنية الـسودانية، وكـان مـن نـتائج وجـود هـذه السلطة المتمركزة، رغم أجنبيـتها واسـتعماريتها، أنهـا بعـد أن خلقت التراب السوداني من طيـنات عديـدة، وألـوان شـتى، وربطـته بالعديـد من المشروعات العمـرانية التي كانت وليدة تخطيط إداري ذي صبغة سياسية، هيأت الجـوّ لـبروز الـشعب الـسوداني كـوحدة اجتماعـية، تعلـو وتصهر عـصبيات القبلـية واللـسان والإقلـيم، وكـان طـريقها لذلك جعل الـتراب الـسوداني مـشاعاً للجمـيع، وخلـق صـفوة مـن مخـتلف القطاعـات القبلـية والإقليمـية، تـربط مـصالحها بمصالح السلطة، وتستمد قيمتها واتجاهاتها مما تخططه تلك السلطة.

وقـد نجحـت الـسلطة في الـسودان إلى حـد مـا في خلـق مقومات القومـية فـيه، ولكـن هـذا الخلـق لم يكـتمل شـعباً سوياً حين جاء الاسـتقلال، ولم تكـن الحـركة الوطنـية لتمـثل كـل الاتجاهـات وتقـسيمات الـسودانيين، ولـم تكـن لها تلك الطبيعة "الإسفنجية" الـتي تجعلـها قـادرة علـى امتـصاص المميـزات والـسوائل المحلـية ورشـحها، والإبقـاء علـى الـصافي المـصفَّى، ولم تكـن لهـا مـن الأيديولوجية ما يجعلها قادرة على تسيير الأحداث، وتوجيهها بقوة الفلـسفة النظـرية، ولم يكـن لها زعيم أوحد مميز تستطيع شخصيته الـساحرة أن تجـذب نحـوها الناس رغم اختلاف الجنس، والألوان، والمعـتقدات، كمـا فعـل سوكارنو يوماً ما في إندونيسيا، وكما فعل غانـدي في الهـند، وعديـد مـن زعمـاء الشرق الأوسط، وكثير من

رؤساء إفريقيا المحدثين. وقد كان من نتائج هذا، أن انهيار السلطة وهزيمتها خلق فراغاً لم تستطع الحركة الوطنية أن تملأه فكان الاضطراب.

(8) وقد جاء الاضطراب نتيجة عاملين: أولهما: أن السلطة التي انهارت كانت تكون نقطة تركز لنظام شمسي سياسي، ارتبطت به شموس صغيرة، على نسق خاص يكيف سير مدارها وسرعتها وشكلها، وبمجيء الاستقلال فقدت نقطة الارتكاز فعاليتها، وعجزت من أن تسيِّر الشموس المختلفة حول مدارها. وثاني هذين العاملين: أن السلطة السياسية في عهد التبعية كانت سلطة مستقلة وخارجة ومسيطرة على ما سواها من سلطات، فكان في مقدورها لذلك أن تدفع ما خضع لها من سلطات وفق ما تريد، وأن تسعى لتكون القوى المهيمنة على تلك السلطات طوع بنانها، وأن تخلق بين تلك القوى توازياً وتوازناً داخليين، يستمدان معاييرهما من خط سير السياسة العامة للسلطة. ولكن الاستقلال لم يخلق قوى سياسية جديدة بدل تلك التي ذهبت، وإنما صعد بإحدى القوى التبعية، أو بتحالف مجموعة من هذه القوى نحو مركز السيطرة، وقد أدى هذا إلى اختلال ميزان القوى الداخلية، نتيجة لممارسة القوة الصاعدة للسلطة السياسية، ولم يكن لهذه القوة الصاعدة من الجاذبية ما يجعلها تهيمن على القوى الأخرى، التي أخذت تضارعها في اكتساب السلطة، وتنافس على السلطة الحاكمة امتيازاتها، وزيادة على هذا لم تكن مستطلعة أن تخطط مداراً جديداً للسير، وتنسق سير القوى الأخرى معه.

وهكـذا بفعل هذين العاملين في الاستقلال، ومراكز السلطة السياسية التي كانت تجمع حولها عناصر القومية السودانية وتصهرهم في بـوتقة واحـدة لإنـزال عنـصر المـوازنة الذي كان يوازن بين عديد القوى وتنسيق نشاطها. وإذ عجزت القوى التي جاءت بالاستقلال عـن مـلء الفـراغ الشاغر، فكانت النتيجة أن اضطراب تناسق تلك القـوى المخـتلفة الـتي زالـت عـنها الـسيادة والتوجـيه، ونـشأ عدم استقرار.

إن التركيز المتواصل والكثيف على إدارة ما قبل الاستقلال، باعتـبارها الـراية العالـية للمـثل الاستعمارية، قد منع الناس عامة، والدارسـين خاصـة مـن اكتـشاف المثل المختلفة، التي نمت في عهود التبعـية، وسـيطرت علـى الحياة العامة، التي أدى انهيارها وضعفها لضعف الحياة العامة، إذ لا بديل لها.

لقـد ظـل الـسودان حتـى عهد التوسع الاستعماري في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، الذي قاده والي مصر محمد علي باشا مجموعة من الأقاليم الجغرافية ذات الكيانات السياسية المختلفة، ولم تكـن تلـك الكـيانات بالقـوة الـتي تجعلـها قادرة على صبغ الإقليم الجغرافي بصبغة سياسية معينة، وزيادة على هذا لم تكن هناك سلطة منـسقة تـوائم بين هذه الكيانات المغناطيسية المركزية مما يجعله يجذب نحـو وسـطه الوحدات المؤسسة له حتى تلتحم ببعضها، وتكون ذاتاً واحدة متفاعلة.

(9) ولما جاء الفتح المصري أخضع أقاليم السودان المختلفة لإدارة واحدة، وقد استطاعت هذه الإدارة رغم ما وجَّه لها من اتهامات أن

تخلق للذاتية السودانية إقليمية محدودة، لها تقاسيمها ومعالمها، واستطاعت سلطة هذه الإدارة بفضل فعاليتها المادية و قدرتها على الإغراء والإرهاب أن تمتلك أزمّة الموقف، وتكيف سير الأحداث. ونتيجة لهذا توفر نوع من التوازن بين القوى المتصارعة، مبعثه قدرة الإدارة على صرعهم جميعاً متفرقين ومتحدين.

وبقيام الثورة المهدية مستندة على أيدولوجية محدودة كان المناخ مهيئاً لخلق جوّ من الاستقرار بعد أن استتب الأمر للمهدي وخليفته، ولكن ذلك لم يتم لأن الإدارة الجديدة كانت تمثل قوى داخلية ذات طابع والتزام معينين، وكان طريقها لبسط سيطرتها قهر القوى الأخرى على قبول سلطتها وأيدولوجيتها، ولم يكن لها من القوة ما يكفي لتحقيق هذا الغرض، ولو اتجهت الإدارة المهدية لمصالحة القوى المضادة لها بالقدر الذي يمنع اصطدامها بها، ويتجه بها نحو الالتفاف حول محورها لأدى ذلك إلى نوع من الاستقرار، والسير بالحياة العامة وفق نهج محدد، إلا أن هذا لم يكن ميسوراً، نظراً لطبيعة الدولة المهدية نفسها.

وفي عهد الحكم الثنائي توالت الاضطرابات نظراً لأن القوة المسيطرة على مركز الثقل في الحياة العامة كانت تمثل قيماً مضادةً لقيم قطاعات معينة فاصطدمت معها، ولكن عدم الاستقرار الناتج من ذلك كانت توازنه قوة استقرار أخرى، ناتجة من ملاءمة القوى الحاكمة لقيمها مع قيم قطاعات كبيرة من المحكومين، ولكن الحكم الثنائي عجز عن مواصلة السياسة، واصطدمت قيمه مع قيم الحركة الوطنية الصاعدة فكان الاستقلال.

إن نقطة التمركز في تسيير محور الحياة العامة ما زالت مركز الصراع بين القوى المختلفة في السودان، ولكن أساس المشكلة ليس الصراع ذاته، وإنما رفض القوى المختلفة للتصالح وفق نتائج الصراع، وفقدان الحد الأدنى من التوافق حول مُثل معينة يرتضيها الجميع، والولاء للسلطة في نظري هو الطريق الأوحد لخلق الاستقرار السريع، وتحقيق هذا الولاء يتم عن طريقين: إما بالقهر الرادع، وهذا يتطلب قوة طاغية على الدوام، وليس للسودان وأمثاله قدرة على تحملها بصرف النظر عن الاعتبارات النظرية ضد هذا الأسلوب، وقد برهنت تجارب الحكم العسكري، وخاصة في السودان أن أقرب العناصر ميلاً لهذا الاتجاه غير قادرة على تطبيقه. وعلى هذا لم يبق غير طريق المصالحة، ولكن المصالحة لن تتم إلا إذا كانت معظم الأطراف المتنازعة قادرة على أن تغنم منها غنماً متساوياً، أو يكون نصيبها من الغرم مساوياً لما تكسبه من امتيازات، وإذا تم هذا فإن نوعين من الولاء ينموان دون أن يكونا متضاربين: ولاء قطاعي نحو الذات الصغرى قبيلة كانت، أو طائفة صوفية، أو مذهباً سياسياً، أو إقليماً عنصرياً؛ وولاء عام نحو الذات الكبرى للمصالح المتفق عليها.

ولكن نمو هذين الولائين وفق هذا المنهج لا يعني بالضرورة إنهما سيظلان على الدوام (10) متوافقين تلقائياً، إذ لابد من قوة عازمة منظمة تضمن سيرهما، وفق المدار الصحيح، وهذه القوة لا بد لها أن تكون فعالة، وأن تحتل المركز الإستراتيجي الذي يضمن هذا العزل، ويوجه السير، وهو مركز السلطة. ولكن منذ الاستقلال لم

يكـن مركز السلطة محتكراً للقوى العازلة، بل كان دائماً وأبداً مكان التـنازع بـين القـوى ذات الولاءات القطاعية، وحتى حينما سنحت الفرصـة مـرتين لأمـثال هذه القوى العازلة لتلعب دورها القيادي في الخروج بالسودان من مستنقع التنازع بين الولاءات الصغرى ضاعت الفرصتان بأسرع مما ظهرتا فيه.

أما الفرصة الأولى فقد سنحت للجيش السوداني حينما قام أو أيد انقـلاب 17 نوفمـبر 1958م في وقـت ضـاق فـيه الناس على مختلف قطاعاتهم بالحزبية وحكمها، وواجهت الطائفية لأول مرة في تاريخها قـوة سودانية تحاول صرعها، وتاقت التيارات الواعية في المجتمع إلى طـريق جديد يخرجهم من أزمة الرتابة والضعف التي انحدرت البلاد نحـوها، ولكـن الجيش فشل في أن يوسع من قطر دائرته بالقدر الذي يسمح لمحيطه بأن يلتف حول محيط كل دائرة أخرى. وقد فشل أيضاً في أن تكـون لـه مغناطيـسية جاذبـة تعـزل القـوى المختلفة بعضها، وتضمها له على بُعد خاص لا يغريها به، وانتهى الأمر بالجيش إلى أن أصبح قوة قطاعية انعزلت شيئاً فشيئاً عن بقية القوى الأخرى.

# السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/3)

## قراءة تحليلية في أطروحات

## د. جعفر محمد علي بخيت

□□

شخَّص الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق أُسَّ القلقلة السياسية التي صاحبت استقلال السودان، منطلقاً من فرضيَّة مؤداها أن هذه القلقلة متجذِّرة في ضمور السلطة المركزية، وعجزها عن جذب القوي القطاعية ذات المدارات المحورية إلى مدارها الجامع والمنبسط للجميع، ثم تسخيرها لخدمة الصالح العام. إلا أن تعاظم هذا الضمور والعجز، من وجهة نظره، قد قاد إلى اضمحلال هيبة السلطة المركزية، وأفول شمسها المشعة الجاذبة، ثم تمحورها داخل النفوذ القطاعي الغالب، الذي أغلق نفسه وإنكفأ عليها داخل إطار مصالحه القطاعية الضيِّقة، التي لا ترقى إلى تطلعات الشارع العام. فلا غرو أن هذا التقوقع قد جعل الدكتور جعفر بخيت يعزي نجاح الإصلاح في السودان إلى خيارين متعارضين في طرحهما: أحدهما الخيار العسكري، والآخر الخيار الديمقراطي التصالحي، الذي يسعى إلى خلق وعاءٍ سياسيٍّ مطاطٍ، يتجاوز به إشكالات العجر والضمور

السلطوي، ويستوعب من خلاله طاقات القوى القطاعية المبعثرة، ثم ينظمها ويوظفها لصالح السودان وأهله. بيد أنه يرى أن تجربة الحكم العسكري الأولى في عهد الجنرال إبراهيم عبود (1958-1964م) قد أثبتت فشلها كخيار عسكري مطروح، وأسهمت في تحويل المؤسسة العسكرية إلى قوة قطاعية جديدة، متجاهلة لماهيتها الوظفية العامة المُشرَّعة لصون أمن السودان وحماية مقدساته. وبعد تقويم التجربة العسكرية الفاشلة يعرض الدكتور جعفر بخيت مفردات الخيار الديمقراطي التصالحي، الذي تبلور طرفٌ منه في إنبلاج ثورة أكتوبر 1964م، إلا أن تقوقع الثورة وأفولها قد قادته إلى طرح رؤى أُخرى جديدة للإصلاح في السودان في المقالات التالية.

## (3)

□□

وقد أشرت إلى ما حدث في 17 نوفمبر 1958م، و21 أكتوبر 1964م من بروز فرصتين كادتا تتيحان للسودان الخروج من الدائرة المغلقة، التي وجد نفسه فيها نتيجة لتضارب مصالح القوى القطاعية، وأفول شمس السلطة المركزية، ولكن ضاعت الفرصتان على التوالي نتيجة لعجز القوى المسيطرة في الحالتين من أن تمدا لسلطانهما مداراً يحيط ويهيمن على مدارات القوى الأخرى، التي هي أصغر اتساعاً وأضعف جاذبية.

واليوم تعلو الأصوات من كل جانب يطالب بالثورة أو بالإصلاح، وفي كل فم ينشد نغم التجويد والتغيير رائعاً وشجياً، والناس يتساءلون عن الخلاص كيف يكون، وكيف يتم، ومتى؟ بعضهم يرتجي أن يقوم إمام ناطق في الكتيبة الخرساء، ونفر يرخون آذانهم لسماع ضجيج العربات المدرعة، وصدى وقع الخطى العسكرية على صعيد الأسلفت، وآخرون يحلمون بالثورة الشعبية بيضاء أو حمراء، تهب من حيث لا ينتظرها الحاكمون، وتلفح بشواظها أو بشعاراتها الصروح المائلة، لتهدمها وتبني من فوقها (7) المبتكر والطريف، وغير هؤلاء من يظن أن دستوراً مثالياً يضمن للوطن والمواطن كل ما هو خير كفيل بإصلاح ما أفسد الدهر.

وإلى جانب هؤلاء يقف المتشائمون معلنين بأن الأمر فوق كل علاج، وأن البلاد وأهلها قد تهافتوا على النار، وأنه مهما افتن المصلحون، وتحمس الثوريون، فإن البقر المقدس في السودان قد اكتنز لحماً، وقد طبق شحماً، وأنه قد اعتزل الناس حتى استوحش، وتعالى على الإيناس والإيلاف، فلا يجدي في إصلاحه شيء مما يتدارسه الدارسون في الجامعات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. وأن المخرج للقلة الخيرة هو أن تلجأ إلى جبل يعصمها من الماء، فالطوفان آت لا ريب فيه، وليس من بعده بعث ولا نشور.

ونحن لا نريد أن نخدر الناس بالأحلام أو بالسراب، فلسنا نرى في أشكال الدساتير، ولا في طبقة الحكام، ولا في نوعية الحكم ما يمكن أن يعيد الاستقرار للميدان السياسي في السودان، ويتيح للمؤتمرات المختلفة من أن تتفاعل لتخدم القضايا المباشرة والملحة للمواطن السوداني، بعيداً عن عاصفة الشعارات، وحمى التحمس المذهبي، الذي لا يحفر بئراً لمن يشكو العطش، ولا يزيد غلة الفدان لمن يريد حصاداً رائعاً، ولا يخفض تكاليف الإنتاج لمن يريد صناعة مزدهرة، ولا يعين المتعلم على أن يعرِّف ويتثقف ويؤثر في بيئته.

و لكننا إلى جانب هذا لا نريد أن يفر الناس بمشاكلهم إلى اليأس، ويستكينوا إلى ما يلم بهم بدعوى العجز عن معالجته. إن القلة الخيرة يجب أن لا تلجأ لجبل يعصمها (8) من الماء، بل عليها أن تسوق الناس للنجاة، لأن الطوفان لا يبقي ولا يذر.

وما ندعو له يبدو غريباً بمنطق الأحداث الجارية، والعرف السائد اليوم في دنيا الحياة السياسية بالسودان، ولكن الأحداث الجارية

وعـرفها الـسائد لا يشكلان ظاهرة مرضية عند الناس، تقيد الفكر، وتحصره في نطاقها. بل الأصوات ترتفع تدعو للتغيير، بعضهم يريده تغـييراً في الـشكل، وآخر يدعو لتحوير وقلب المحتوى والمضمون، ولهـذا فإن تقييم ما ندعو له لا يكون بمقياس ما إذا كان مألوفاً أم لا، ومقـبولاً الـيوم أو مرفوضـاً، ولكـن عما إذا كان ما ندعو له يحدث تغـييراً أساسـياً في التنظـيم الـسياسي، ويوفـر الاسـتقرار، ويهيـئ للعـاملين في الدولـة وللمواطـنين الفرصة لخدمة قضايا موضوعية لا اتصال لها بمحاولات الإرضاء القطاعي بغية كسب النفوذ.

إن الطريق الأمثل لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإسـراع بـتكوين الذاتـية السودانية هو إيجاد الجهاز الصالح للقيام بوظائـف هذه المهام. ومن الميسور قيام أجهزة طوعية وفردية لرعاية وتحقـيق أي هـدف مـن أهـداف التنمـية، أو خدمة قضية الانصهار الـوطني، ولكـن أقـوى مـن كل هذه الأجهزة متجمعة ومنفردة هو بـروز جهـاز يحتكـر الـسلطة، ويستغلها لخلق الجو الملائم للتنمية، وإبـراز الشخصية الوطنية. وهذا الجهاز ليكون كفؤاً وفعالاً لا بد أن يملـك المميـزات التي تجعله مهيمناً، و مسيطراً، و قادراً على توجيه الأجهزة الأخرى.

وهـذه الهيمـنة والـسيطرة، وهـذه القـدرة على التوجيه لا تكون بالقهر والبطش المادي، وإنما تعتمد أساساً على ثقل القيم الاجتماعية والسياسية، وقابليتها على موازنة ثقل القيم الأخرى، وقدرتها على خدمـة أغـراض أكثـر شمـولاً، وأوسـع مداراً من أهداف الأجهزة الأخرى.

إن تمركـز السلطة في الدولة ومسؤولية الدولة عن القيام بواجباتها في الأقطـار النامـية أمر لم يعد محل خلاف، سواء كان على الصعيد النظـري أو الميدان العملي. وقد اندثرت نظريات القرن التاسع عشر الليـبرالية، مـن أن الدولـة تحسن صنعاً إذا ظلت بمنأى عن الاشتراك المباشـر والفعـال في كـل مـشاكل الأفـراد والجماعـات، وقـصرت مـسؤوليتها علـى نواحـي محـدودة وشـاملة مـن مشاكل الأمة. وقد اندثـرت أيـضاً أو كادت نظريات تفخيم وتمجيد الدولة على أساس أنهـا فـوق الـناس، وأن مـصالحها تعلـو علـى المـصالح الفـئوية والشخصية، وأنها كائن مقدس، قائم بذاته له حقوق على الأفراد، الذين عليهم أداؤها دون نظر لمواقفهم الفئوية.

والسائد اليوم أن تحكم الدولة وتهيمن وتوجه لا على أساس أنها جهاز (9) مسيطر باطش، ولكن على أساس أنها أداة لخدمة المصالح العامـة، وأنها تعبر عن مشاعر العامة، أو تعبر عن مشاعر الخاصة، الـذين يـزعمون بـأن المـشاعر العامـة والمصالح العامة تتجسد إما في أشخاصهم، أو في تنظيماتهم، أو في آرائهم، كما هو الحال في البلاد الـتي تـدين بولاء مطلق لشخصيات رؤسائها، أو لحزب واحد، أو لأيدولوجية معينة، أو لكل هؤلاء مجتمعين.

وبلادنـا تـؤمن بحـق الـسلطة في أن تحكـم، ولكن لا نريد لها أن تتحكم، والمسؤولون عن السلطة لا يباشرون هذا عن حق مكتسب، ولا باعتـبارهم أطـرافاً أصـيلة، ولكـن كوكلاء وممثلين، إن مرجع الـسلطة وأصـلها هـو الـشعب، ولكن الشعب لا يستطيع أن يحكم مباشـرة، حتـى ولا في دول المـدن والقـرى، فهو بحاجة إلى تنصيب

هؤلاء الوكلاء والممثلين ليحكموه، وهو بحاجة إلى أن يضع الحواجز والقيود بين هؤلاء وبين الطغيان والاستبداد، فنتج عن هذا ما كان من فصل السلطات، ووضع الدساتير، ونصب الحواجز في غير بلادنا، حيث نشأت هذه النظم، ونمت، وشبت عن الطوق، وأصبح تنسيق العلاقات بين سلطات الشعب وأجهزته أمراً يتم أوتماتيكياً. إما عن طريق العادات المرعية أو عن طريق الأيدولوجية المتحكمة، وإما عن طريق سلطات الفرد وأنموذجه المحتذى، ولكننا في السودان لا نملك عادات مرعية، وليست لنا أيدولوجية تتحكم وتسيِّر، وليست هنالك زعامة يدين لها الناس بالولاء المطلق.

ولهذا أصبحت سلطات الشعب وأجهزته أدوات للتعارض، وطريقاً لتفتت السلطة، وتنازع ولائها، وأصبح الناس بين خيارين: إما ديمقراطية يضطرب فيها الأمر وتفسد فيها الحياة العامة، وإما دكتاتورية تتسلط فيها السلطة وتذهب بالحريات. وهذه هي المأساة التي يحس بعضهم أنها تلف حياتنا العامة. ولكن أهذا الخيار قدر مقدور لانجاة منه ولا فرار؟ أليس هناك طريق وسط كذلك الذي وجده الأقدمون، وعدوه فضيلة الفضائل؟

وفي حسباني أن ذلك ممكن ويسير، وسيتم إذا أعاد الناس النظر في أمر جهازهم التنفيذي، وأعادوا توزيع اختصاصاته بين جهازين أحدهما دائم، والآخر متغير، ولكن ولاءهما معاً للقانون.

# السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/4)

## قراءة تحليلية في أطروحات

### د. جعفر محمد علي بخيت

□□

خلص الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق لعدد فبراير 1969م من مجلة الخرطوم إلى أن السودان الحر المستقل لا يمتلك عادات مرعية في شؤون الحكم والسياسة، وليست له أيديولوجية تتحكم في تسيِّر دفة أمور الناس الحياتية، ولم يحظ بزعامة قومية يدين لها الناس بالولاء المطلق، كزعامة سوكارنو في إندونيسيا، وغاندي في الهند. لذا فإن هذا الواقع السياسي السوداني المترهِّل وضع الأهلين بين سندان الديمقراطية الذي يختل فيه النظام الديواني وتفسد الحياة العامة، ومطرقة الدكتاتورية التي تتسلط في السلطة وتذهب بحريات العباد ومقدساتهم. فمن وجهة نظره أن هذه هي المأساة الكبرى التي يعيشها أهل السودان، ويكتوي بشرارها ونارها الضعفاء منهم، لأن أعراضها السالبة تنسحب سلباً على مظاهر حياتهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. ولكن هذا الواقع المتصدع، حسب مبلغ ظنه، لم يدفع القلة الخيِّرة للركون

واليأس ، بل يحثها دوماً على البحث عن طريق وسط ، كذلك الذي وجـده الأقدمـون وعـدَّوه فـضيلة الفضائل . وفي المقال الرابع يحاول الدكتور جعفر بخيت أن يعرض السمات العامة والملامح المميزة لهذا الطريق الوسط المنشود ، الذي يريد منه مشروعاً يحكم مصالح الناس في الـسودان ، وينظمها عن طريق الوكالة وتفويض الشعب صاحب الحق الأصيل ، دون أن يتحكم في مصائرهم وحرياتهم المكتسبة .

## (4)

□□

إن أســاس مشكلة السلطة بعد الاستقلال في السودان، وفي عديد مـن الـدول النامية، هي أنها صارت منطقة امتداد للقوى القطاعية، يـستغلها كل قطاع عندما يحرزها لخدمة أفكاره ومصالحه القطاعية، وفي أحـيان كـثيرة تجـد أجهـزة الـسلطة نفـسها محاصـرة بالأجهـزة القطاعـية، أسيرة لرغباتها وأهوائها مما يضعف من احترامها لنفسها وولائها لمثلها. ونسبة إلى تعدد القوى القطاعية وانقسام قواها بدرجة لا يتيـسر لقوة ما الانفراد بالسلطة، فإن نتائج هيمنة القوى القطاعية علـى مـنطقة السلطة كان فل نفوذ السلطة بدلاً من أن تصير السلطة جهـازاً قـادراً على البت والتنفيذ والتوجيه، أصبحت أشبه ما تكون بمديـة صـغيرة يبتغـي صـاحبها أن يقطع بها حلقوم جمل ضخم كبير العنق، فلا ينال من ذلك إلا جرحاً هنا، وشلخاً هناك.

إن محاولة تخليص السلطة من أسر القوى القطاعية لإكمال فعاليتها وتوجيهها لخدمة المصالح العامة ليست اتجاهاً يبغي به البيروقراطيون تحـصين مراكز نفوذهم، ودعم مذاهبهم في العمل والتفكير، ولكنها أصـلاً حـركة نـبعت في ا لـسودان الحـديث نتـيجة لتجـربة الحـركة الـسياسية الوطنـية في علاقاتهـا مـع القـوى القطاعـية، التي ائتلفت

معهـا، واسـتندت إلـيها في مقاومتها للحكم الأجنبي، وكانت أول ظاهرة لهذه الحركة اصطدام القيادة السياسية للحكم الوطني بالقيادة الطائفـية في مطالـع عهـد الاستقلال، (6) ثم تصعيد هذا الاصطدام حتـى انتهى ببروز القيادة السياسية كقوة مستقلة استطاعت أن تستند إلى سـلطة الدولـة في الخـروج علـى أمـرها وإشـارة القـيادة الطائفية القطاعـية، بـل استطاعت أيـضاً أن ترفع احتكارها لجماهير مناطق معينة، وأن تنافسها في الشعبية، واكتساب الولاء العاطفي.

وبرغم من أن قدرة القيادة السياسية على الصمود لم تكن طويلة، إذ اسـتطاعت القـوى القطاعية أن تزيحها عن منطقة السلطة، إلا أن الـثمن الذي أُجبرت تلك القوى على دفعه كان عظيماً. لقد تناست تلـك القـوى عـداء تاريخياً طال به الأمد، ونفوذاً متنازعاً، وائتلفت خوفاً من خطر داهم كان بالأمس لها ربيباً، ولكنه شب على الطوق واستفحل أمره.

ولـم تقتـصر ظاهرة تخليص السلطة من أسر القوى القطاعية على مـصرع "القداسة على أعتاب السياسة"، بل تعدته إلى صد وردع حـركات التفـتت الإقليمية، التي كانت تهدد الكيان الوطني للدولة الولـيدة، وكـان أعظم نصر للسلطة المتحررة أنها انتقلت بالبلاد من عهـد لآخـر في هدوء وسلام، ولـم يتح لنا تقدير مغانمنا من ذلك إلا بعـد أن شـهدنا مـا سـال بالكنغو من دماء، وما جرى في الجزائر من فـرقة وتـصفيات وعـداء بـين زملاء السلاح ورفقاء العرق والدم في الجبال، ثم ما تجرعته قبرص من انفلاق في شخصيتها الوطنية.

ولـئن سـقطت رايـة الـسلطة المتحـررة أمـام الـتحالف القطاعي

الطائفـي اللـون فـإن تعثر الحكم الائتلافي المستند إلى القوى القطاعية كـان دلـيلاً علـى أن الـسلطة المأسورة ليست سلطة فعالة. وقد جاء الانقلاب العسكري متجها اتجاهاً مستقلاً عن دائرة النفوذ القطاعي، بـل قـد اسـتطاع أن يـسيِّر ذلـك الـنفوذ لخدمته بدليل بيانات التأييد المشهورة، بـل بلغ تحرير السلطة من الأسر القطاعي في عهد الحكم العـسكري أن استطاع (8) الحاكمون أن يحكموا دون جهاز تنظيمي شعبي يسند حكمهم.

كانت السلطة السياسية متحررة من الأسر القطاعي في عهد الحكم العـسكري، ولكـنها كانت محروسة بقوة السلاح، ولهذا فقد كانت فعاليتها ضعيفة، إذ يفترض في السلطة القوية الشأن أن تحرس نفسها بـنفوذها، الـذي يخـضع له حتى السلاح، ولهذا عندما رفع السلاح حمايته عن السلطة سقطت في أيدي الثائرين عليها.

وبعـد ثورة أكتوبر تنازعت السلطة القوى القطاعية الكُبرى، بعد أن فشلت القوى الصغيرة الضاغطة في كسر عمودها الفقري، وانتهى أمـر تحريـر الـسلطة بائـتلاف طائفـي مـتلاطم الأمواج، ابتلع حتى القـيادات الـسياسية الـتي قـادت حركة تحرير السلطة. وقد جنحت حتى العناصر المائلة لتخرير السلطة خارج هذا الائتلاف إلى الحد من غلواء استقلالها، والعمل وسط تنظيم قطاعي.

لهـذا وقـد تـداعت الـيوم معظـم الـرايات، وكان لابد أن يحمل البيروقـراطيون الـيوم علـم تحرير السلطة، إذ لابد لهذا العلم من أن يحملـه أحـد. والبيروقـراطيون هـم الـيوم المكـتوون بأسر السلطة، والعالمـون بحدها المفلول، وهم الخبيرون بمآلها إذا ما هضمتها القوى القطاعية بعد أن ابتلعتها.

إن السلطة يجب أن تتحرر من أسر القوى القطاعية، لكنها يجب أن لا تحطم ولا تذوب هذه القوى. والنظام الوسطي الذي نحاول شرح معالمه يفترض ليس فقط وجود هذه القوى، بل يفترض أيضاً اشتراكها في استخدام السلطة، ولكنه يشترط أن لا يكون هذا الاشتراك اشتراكاً آسراً، حتى لا تفقد السلطة فعاليتها، لأنها إذا أُسرت أصبحت أداة موجهة ذات ولاء جزئي، في حين أنها إذا ظلت حرة كان ولاؤها عاماً ومتجهاً لتحقيق المثل العليا، التي ارتبط تاريخها بها.

السلطة إذن يجب أن تكون مركزاً لقوتين: إحداهما باقية ثابتة، والأخرى متغيرة ومتجددة. القوة الثابتة ملتصقة بمركز السلطة، بل هي مظهرها، والقوة المتغيرة نابعة من مناطق القطاعات، يجددها تغير ميزان القوى الاجتماعية في المحتوى، ويبرزها شكلاً أنواع الانتخابات المختلفة. والعلاقة بين القوتين لابد أن تكون علاقة محددة واضحة، لا تُترك لعفوية التصرف الفردي، ولا لمبهمات الحديث المعمم عن التقاليد الدستورية، ودور الخدمة المدنية تجاه النائبين عن الشعب.

يمكن تحديد هذه العلاقات بين القوتين إذا أتيح لنا تقنين السلطة، والنظر لها كجهاز ذي اختصاصات، تتقسمه هاتان القوتان، لا لأن التقسيم وسيلة لتوزيع أسلاب السلطة، ولا لأنه طريق تكتسب به الحلول الوسطى، التي يتراضى بها الناس، ولكن لأن (9) التقسيم أمر حيوي لأداء تلك الاختصاصات المرتبطة بجزئيات الجهاز ارتباطاً وثيقاً، كارتباط مهام عضو من أعضاء الجسم بذلك العضو.

لنقنن السلطة ونحدد وضعها الوَظيفي كجهاز، لابد لنا أن نقف قليلاً عند ماهيتها، وفحواها، ودورهاَ الاجتماعي في الحقبة التاريخية التي تمر بلادنا بها. إن السلطة ترتبط أساساً باتخاذ القرارات، وخلق الأحداث، وهي إذا جنحت لهذا باستخدام القهر كانت تسلطاً، وإن اعتمدت إليه عن طريق الإقناع والرضا سلباً كان أو إيجاباً اكتسبت الشرعية. ولكن تسلط السلطة أو شرعيتها لا يغير كثيراً من مضمون فعاليتها، فهي هيمنة على الأحداث، وتسيير للناس، ولكن هذه الهيمنة الغليظة البغيضة تتغلف بتبريرات مقبولة للنفس.

إن أهم تبرير لهيمنة السلطة هو أنها في مجتمع متفتت الولاء كالمجتمع السوداني تشكل القوة الجامعة لتنظيماته والقادرة على صهرها وتوجيهها. إن هذا التجميع يتم أحياناً بالرضا، ولكنه في أحوال أخرى يتم بقهر غير غليظ ولا عنيف. وتقسيم السلطة بين القوتين اللتين أشرنا لهما آنفاً مرتبط بنوعيه التجميع هذا.

## السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/5)

### قراءة تحليلية في أطروحات

### الدكتور جعفر محمد علي بخيت

□□

عرض الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق مرتكزات الطريق الوسط، الذي عدَّه الأقدمون فضيلة الفضائل التي كانوا ينشدونها، وفق ثنائية تكاملية، طرفها الثابت يرتكّن إلى مركز السلطة، ويمثل مظهرها العام؛ وطرفها المتغير يستمد شرعيته من حراك القوى القطاعية، الذي يتجدد حسب تجدد ميزان القوى الاجتماعية، ويبرز ثقله السياسي عن طريق التدافع الديمقراطي، الذي تحدده صناديق الانتخابات المختلفة. إذاً إن هذه العلاقة الثنائية، من وجهة نظره، لا تقوم على إقصاء أية قوة من القوى القطاعية لمصلحة قوة أخرى، بل تسعى جاهدة لتوظيفها جميعاً في خدمة الشأن العام، ويقترح لصون هذه العلاقة الجدلية بين الثابت والمتغير جملة من القوانين واللوائح التنظيمية، التي يسنها ذوو الاختصاص ويتعاهد عليها الجميع. ثم يثمِّن شرعية هذا التقنين بأنها لا تهدف إلى تقسيم السلطة واستلابها وتقطيع أوصالها، ولا تشكل

حلولاً وسطى تتواضع عليها القوى القطاعية لتحقيق كسب عارض، بل هو أمر حيوي لضبط أداء الثابت والمتغير في نسق منظومة تهدف إلى صون المصلحة العامة وتسويرها، وهذه المنظومة تُعرف في قواميس الدراسات السياسية بـ"الرؤية الاستراتيجية". ويفصِّل الدكتور جعفر بخيت في مقاله الخامس والصادر في أبريل 1969م ما أجمله بشأن الطريق الوسط، وطبيعة الرؤية الاستراتيجية المصاحبة له، وآليات تفعيله على صعيد الواقع.

## (5)

□□

إن هيمـنة الـسلطة علـى عجلة الحياة العامة، وتوجيهها لأسباب الـتطور في البلاد، وتحكُّمها في شكل الحياة المقبلة، يبرره في السودان تفـتت الـولاء، وبلـورة وتعـدد مراكـز القـوى، وحاجـة المواطنين بـولاءاتهم المتقـسمة إلى ضـروب من الخدمات الاجتماعية، مرتبطة أساسـاً بالدولـة الحديـثة، الـتي يحتاج قيامها إلى قوة لها فعالية على تجمـيع الطاقات المشتتة وصهر عناصرها، ومثل هذا التجميع قد يتم بالرضـا، وقد يتم بنوع من القسر لا يرقى إلى منتهى القهر، وإنما هو نوع من الضغط ليس بالعاتي ولا العنيف.

لقد عزلت فكرة ديمقراطية الحكم وزوال التحكم المتسلط منهجية التجميع بالعنف (13) القاهر، بل أن تجميع القهر المستبد لا يصح أن يسمى تجمعاً، فهو تحريك للعناصر المتجمعة على غير رغبتها، وهو حـشد لهـا لم يـضع في الاعتبار قدرة العناصر المتجمعة على الحركة الذاتية، وارتباط قوتها المنبثقة منها بوضعها البيئي.

إن الـسلطة في الـسودان لتكون فعالة دون أن تكون فعاليتها ضرباً مـن ضروب الاستبداد، لا بدَّ أن يتقسمها محوران: محور يدور على حكـم الرضـا والـولاء الذاتـي الـنابع من النفس والقطاعي المنحي،

ومحور آخر يرتكز على الحكم بالتوجيه المنفصل عن سيطرة الاتجاهات المهيمنة والجماعية الاتجاه.

لقد كان المحور الثاني أرسخ مكاناً في عجلة السلطة، وأقدم عهداً، وبالتالي ارتبط بإنجازات أخلد في الحياة العامة، وتقاليد أقوم، ولكن لفترة طويلة كان هذا المحور يرتكز عليه محرك تديره طاقة من العنف والعنف الغليظ. ولقد أدى هذا إلى أن اختلطت السلطة التوجيهية بالسلطة الاستعمارية، وفسر الولاء المهني والنظرة الجماعية بأنه تعبير عن الاهتمامات غير الوطنية، بل حتى منجزاته الاجتماعية والاقتصادية فقدت دلالاتها الذاتية، وأصبحت فقط تعبيراً عن الرغبة في حفظ الأمن والنظام.

أما المحور الأول فهو نقطة ارتكاز التجمعات المحلية على أشكالها العامة، وهو الميدان الذي تبرز فيه القوى القطاعية موضحة اتجاهاتها ورغباتها. والحركة الوطينة كما قد عبرنا عنها في مقال سابق إنما هي في حقيقتها تجمع للقوى القطاعية، واقتحامها لميدان السلطة واحتلالها له. والذي نريد هو إزالة آثار العدوان، عدوان السلطة القطاعية على غير ميدان تخصصها واهتمامها. والذي نريد هو أن نرد للسلطة الموجهة المرتبطة بالولاء المهني اعتبارها القديم، وفعاليتها بعد تخليصها من آثار التسلط الاستعماري.

إن فعالية السلطة ترتكز على الجهاز التنفيذي، وهو اليوم محل احتكار أهل النفوذ القطاعي، وقد وصلوا إلى ذلك بالإثارة والاحتكام إلى الناخبين وأصواتهم، والجهاز التنفيذي يحتاج لأن يفك عنه أسر العقلية القطاعية المرتبطة بالنادي والشارع، والتي تنعكس

صفاتها في الليلة السياسية، وفي الشعارات التي تقيد سير الحياة العامة، لأنها تربط سياسة السلطة بأماني ليست بعيدة عن الأحلام، وتبعدها عن الواقع المعاش، وتترك السلطة سجينة تاريخ قديم أو حديث، هي في الوقت نفسه خلقته من العدم. الجهاز التنفيذي إذن ليس احتكاراً قطاعياً خالصاً، وإنما هو وحدة محركة تعمل بمحركين، لكل منهما شكله الخاص، وكل واحد منهما تنفجر طاقاته بوقود خاص. إن مركبة كهذه غريبة في عالم المركبات، حتى الفضائي منها، ولكننا نعيش أيضاً في واقع أغرب من واقع الفضاء سياسياً واجتماعياً، ولهذا فإننا نخطئ إذا استبعدنا ما هو غريب بحكم تجارب غيرنا، مهملين واقعنا واحتياجاتنا.

(14) ووفقاً لهذا فإن الجهاز التنفيذي الذي تتمركز السلطة فيه يجب أن يكون للمحور المرتكز على السياسة الموجهة بالاعتبارات المهنية ميدان فسيح فيه، وسلطة هذا المحور لا ينبغي أن تكون قاصرة ومقصورة على دائرة ضيقة، هي التي تفصل بين مكتب الوكيل والوزير في الوزارة، بل إنها يجب أن تكون مستقلة وضاربة في الأرض نفوذاً وأعواناً وتقاليد معروفة للعمل. وهذه السلطة المكتبية لكي نمنعها من أن تصير تسلطاً فردياً يجب أن تستمد صلاحياتها من قانون يقترحه ويقدمه ويبني سياساته رجال السلطة الأخرى في الجهاز التنفيذي، الذي لأهله حق التوجيه العريض، ولكن ليس لهم حق المبادأة في تقرير طرق التنفيذ أو توليه عنوةً واقتداراً.

إن ممثلي القوة القطاعية يفسدون السلطة وتفسدهم السلطة، ولو ترك لهم محور السلطة المكتبية ليديروه فسيديرونه بما يعرفون، وما

يعرفون لا يصلح للعمل به من حيث أنهم لو اكتفوا بواجب التوجيه العريض لمثلوا القيم القطاعية واتجاهاتها، وأعطوا الإدارة صورة عن المناخ الفكري الذي ستتفاعل معه، وتتأثر به القرارت الإدارية.

إن الجهاز التنفيذي وهو تحت ضغط الثقل القطاعي، قد توزعت وزاراته ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرضي الأنصار بالخدمات الاقتصادية، واتجاه يرضي الزعماء القياديين بامتيازات ذات أنواع وأنماط، واتجاه يرضي (طلابه الحمر) بامتيازات من الجاه والسلطان، ولكل اتجاه وزاراته. وإنني أخال زعماء المشاعر القطاعية قد ضجوا بالشكوى مما يلاقون من عنت وإرهاق في الاستجابة لأنصارهم، ولابد أنهم سيرون إذا ما تولى الجهاز العام كل المهام التي تستثير الشكاوى والطموع، فيتفرغ أهل الاتجاه القطاعي للتوجيه العريض ورسم السياسات.

وإذا ما استجيب لهذا ستكون رخص الاستيراد، والأسلحة، والطلمبات مثل الرخص التجارية، محل مسؤولية المكاتب الإدارية، وسينتهي ما نسمعه من فساد أو استقلال النفوذ، وهذا أمر قد لا يرضاه الجميع.

إننا نحد من سيطرة محور النفوذ القطاعي، لا لأننا نريد دولة الموظفين وسيطرة البيروقراطيين، ولكن لأننا نبتغي تقوية دور ومركز الوظيفة، ونبتغي إعلاء سلطة المكتب، وممارسة السلطة ليست ضرباً من التصرف العفوي، وإنما هي احترافٌ له تقاليده ومثله وإجراءاته، فإذا سلمنا بحق السلطة السياسية، وهي في واقعنا المعاصر تحالف لقوى قطاعية معينة ذات ارتباطات فردية وفئوية في التوجيه

العـريض، ورسم (15) السياسات، وفي حقها أن تمارس نشاطها في مـيدانها بمـا ألفت، وتحذق من أساليب كانت تلك أساليب السلطة الـزرقاء، أو أسـاليب حفلات الشاي، أو تجمعات ما بعد الصلاة، فإن السلطة الإدارية يجب أن تسير أمورها وفق ما ينبغي لها.

وتوزيع السلطة بين محويين: المحور السياسي القطاعي النزعة ذي العقلـية المـنفعلة أبـداً بالـضغوط الفـئوية الإقليمـية، والمتأثرة كثيراً بالنـتائج السريعة المتوقعة في المستقبل القريب، والمحور الإداري ذي الـولاء العـام المتنامـي فـوق الارتباطات القطاعية، والانحياز الضيق الـذي تـسيره العقلية المكتبية، وهو أكثر حساسية للنتائج ذات المدى البعيد، وأقل انفعالاً بالضعوط اليومية النابعة إما من حوادث فردية، أو مـن واقع طارئ ليس له من الديمومة ما يبرر تغيير القوانين وقلب الأوضاع.

توزيع السلطة بين هذين المحورين يحتاج إلى تفصيل وتحديد، لأنه لـو تـرك لمبهمات المثل، وظل الحديث عن التعاون والمصلحة العامة وخدمة الوطن، لغدا محل التنازع والتغول ثم الدسائس والمؤتمرات، وانتهـى أمـره أخـيراً إمـا بالكـبت وإما بالعصيان. والتوزيع المفصل المحـدد يتم لشيئين: نصوص دستورية واضحة عن واجب الجهازين الـسياسي والإداري في الـسلطة التنفـيذية، وقـوانين ولوائح متعددة توضـح كـل العمـل الإداري، لكـل وزارة، وإجـراءات أعمالها، وحـدود مـسؤوليات موظفـيها، وعلاقـات وإجـراءات العمل بين المكتب السياسي للوزارة والمكتب الإداري.

والجهـاز الـسياسي ممـثلاً في مجلس الوزراء وفي المكاتب السياسية المخـتلفة بالـوزارات أكثـر مـن غيره حاجة لتقنين وتأسيس إجراءاته

وأعماله، إذ هو حديث العهد كجهاز يمارس السلطة وليس عنده من التقاليد ما ييسر له ممارسة عملية دون الحاجة لنصوص ولوائح، بل التقاليد التي لديه نابعة من خبرة غير مكتبية قائمة أساساً على الانفعال المستثار نتيجة حدث فردي أو واقع طارئ. ولقد كان نشاط الحركة الوطنية أصدق تعبير عن هذه الخبرة، إذ ارتبطت بالحوادث الفردية، وغدا نشاطها نوعاً من "النوبات" أو الانتفاضات الموسمية.

وأعمال مجلس الوزراء في كل العهود بعد الاستقلال لم تستطع أن تخرج من أسر الخبرة التاريخية، التي نالها العاملون في القطاع السياسي، واصطبغت بها الحركة الوطنية، والحياة السياسية عموماً، والتي تميزت بقصر النفس وبفقدان عنصر المباداة، وعدم القدرة على مواجهة الضغوط لصدها أولاً، ثم الارتفاع فوقها ثانياً، ثم العمل على توجيهها بالاستجابة أو بالصد في حرية، وربما كانت هناك بعض المحاولات الناجحة في هذا المضمار، ولكنها فيما عدا تجربة الحكم الذاتي التي انتهت بالاستقلال، والتي لا نجد لها مثيلاً في معظم الأقطار النامية، ولا في تاريخنا المعاصر، كانت كلها محاولات متعثرة أجهضها ضغط الحوادث المعاصرة، أو عدم استقرار السلطة السياسية لوقت كاف في أيدي معلومة.

(16) وقد أدت زحمة الأحداث وتتابعها إلى أن تزدحم أجندة مجلس الوزراء بالأعراض الطارئة والمسائل المحددة، ورغم أن بعض مسائل الإصلاح قد اهتم بها، لكن هذا الاهتمام هو أيضاً قد أخذ الشكل الفردي الإداري. وكثير من القلقلة التي نشكو منها راجع إلى هذا الانغماس المبالغ فيه في معالجة كل المشاكل الإدارية، والتي يزيد في حدتها وفي خطرها أن المتقلدين للسلطة ورغبتهم في أن يحققوا أكبر

قسط من السياسة وتركيزها في نطاق محدد، حتى رغبتهم في أن يحققوا أكبر قسط من المطالب الفئوية ليتصدون لكل مشكلة من شكاوى المزارعين عن زيادة تكاليف الإنتاج إلى مظاهرات الباعة المتجولين، حتى أصبحت قطاعات السلطة لا معنى لها، وحتى كدنا نعود لبدائية السلطة، حيث تتركز في فرد يجلس تحت شجرة أو في قصر يقضي فيه الأمور بالفطرة السليمة، بلا ملف، ولا مكنة كتابة، ولا لوائح أو سوابق.

كل هذا يستلزم تحديد وتقنين السلطة السياسية وتركيزها في نطاق محدد، حتى يتم بناء تقاليد لها، ثم من بعد ذلك يمكن تعديد صلاحيتها، وإيجاد متنفس إداري لنفوذها، وفي علاقة الجهاز السياسي بالإداري يجب أن نضع في الاعتبار، ليس فقط نظريات التنظيم السياسي، ولكن أيضاً الواقع في السودان. إننا كلنا ننشد التغيير، ولكن من الذي يحقق ويمثل إرادة التغيير عن طريق السلطة؟ السياسيون أم المكتبيون؟ هذا ما سنوضحه مستقبلاً.

## السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/6)

### قراءة تحليلية في أطروحات

### د. جعفر محمد علي بخيت

▫▫

سلَّط الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق ضوءاً ساطعاً على أهمية الجهاز التنفيذي، الذي يقوم على ثنائية الوظائف الوزارية والمهن الإدارية، مقترحاً أن المسافة التي تفصل بين مكتب الوزير في الوزارة ومكتب الوكيل، الذي يتسنم قمة الهرم الإداري، يجب أن تكون مسافة واسعة ومُقنَّنة لطبيعة العلاقة التي تجمع بين طرفيها، تقنيناً يحصر عطاء شاغلي المناصب الوزارية في رسم السياسات العامة، ووضع الخطط الاستراتيجية، مع الاستئناس بآراء مستشاريهم من ذوي الخبرة المهنية والكفاية الإدارية، دون أن يكون لهم حولٌ أو طولٌ في الإجراءات التنفيذية الروتينية التي تعدُّ من صميم عمل الجهاز الإداري. وحجته في ذلك أن شاغلي المناصب الوزارية يفسدون العمل التنفيذي، إذا ترك لهم الحبل على الغارب، لأنهم أصحاب نزعة قطاعية منفعلة أبداً بالضغوط الفئوية، ومتأثرة دوماً بالنتائج السريعة والمتوقعة في المستقبل القريب، وذلك بخلاف

الإداريـين من ذوي الولاء العام، المتسامي فوق الارتباطات القطاعية والانحـيازات الضيقة، وذلك وفق أدبيات العقلية المكتبية، التي تُعدُّ أقـل انفعالاً بالضغوط اليومية النابعة من الحوادث الفردية العارضة، وأكثـر صـرامة مـع الوقائع الطارئة التي تبرر تغيير القوانين، وقلب الأوضاع الإدارية رأساً على عقب. وفي ضوء هذه الرؤية الإصلاحية بعـيدة المـنال في سودان ما بعد الاستقلال ينتقل الدكتور جعفر بخيت إلى قـضية التغـيير والـتحديث، الـتي جعلـها محـور مقالـه السادس والأخـير، الـذي صـدر في شـهر يونيو 1969م، أي بعد بضعة أيام وليال من تشيع نعش الديمقراطية الثانية (1964ـ1969م)، واستبدالها بالـذّي هـو أدنـى، حكومة عسكرية معضدةً بقوى قطاعات اليسار والقوات المسلحة.

## (6)

□□

هـناك اتفاق يكاد أن يبلغ الإجماع بين المهتمين بالشؤون العامة من أن دور الـسلطة في قـيادة المجـتمع وتوجـيه سـيره وتحديـد مثله دور أساسـي وطليعـي، لابد لها من القيام به، وحتى في المجتمعات التي قطعـت شـوطاً بعـيداً في التقدم الحضاري، والتي كانت تترك ميداناً كـبيراً للجماعـات الـصغيرة والـوحدات القطاعـية، لـتقوم بأمره، وتهيمن على شؤونه، وتؤكد دور الدولة في السيطرة الموجهة.

لكـن الـناس قـد اتفقـوا حول هيمنة السلطة ودورها التوجيهي، وحقهـا في قـيادة مجـتمعاتها، واخـتلفوا فـيمن يديـر السلطة ويوجه دفـتها، واخـتلفوا في الحق الذي يبرر ذلك ويلزم الغير به. لقد صار مـن نافلة القول أن الأمم المتخلفة تحتاج للسلطة، وتستخدمها لتنمي طاقاتها، وتحدد جوانب حياتها، وقد أصبح مقبولاً أن أجدر الناس بالـسلطة هم الناس أنفسهم، ينيبون عنهم أقدرهم على قيادة عجلة الـتجديد، وأكثـرهم اسـتجابة لإرادة التغـيير، ولكن مَنْ الذي يمثل إرادة التغيير، ومن الذي يحقق التجديد المنشود؟

قالـوا عـن إرادة التغـيير في الـسودان أنهـا تمثلت أساساً في رفض البيروقـراطية، وفي تحقـيق رغـبات الشارع. وقالوا إن الذين يمثلون

إدارة التغيير هم الجالسون على الجمر المتقلبون على اللظى، الذين إن خانوا أمانة الشارع أو تلقموا بها كان مصيرهم إما لزالنَجي أو لجوبا.

وقد نفى هؤلاء أن تكون إرادة التغيير عند المكتبيين البيروقراطيين الجالسين في الأبراج العاجية، الذين يحيون مع الملفات، يودعون حاكماً ويستقبلون آخر بالمذكرات، والقوانين، والإشارات لخطابات سلفت، واجتماعات عفا عليها الزمان، وهم في غفلة عن الشارع ومتطلباته وآماله.

ولقد أنذر مسؤول كبير في دولة السودان البيروقراطيين فيها أن ينتبهوا للمصير (66) المحتوم، الذي سيحل بهم إن أهملوا مطالب الشارع يوم أن تمتلئ بالشارع الجيوش، إما في البزات الرسمية، أو في لباس الأهالي الغبش، تبتغي الجديد وتطلب التغيير. وقد أنكر المسؤول الكبير على الخدمة المدنية أن تدعي لنفسها حق التوجيه، وهي مؤسسة محدثة نشأت بعد الاستقلال، ولم ترتبط بآمال الناس ومصائرهم ارتباط الحركة السياسية، التي أحدثت أكبر تغيير في حياة الناس، فمنحتهم الحرية، وهيأت لهم أسباب الحياة الكريمة، وخلقت الفرص لهم لينمُّوا كل طاقاتهم.

ونحن لا نريد أن ندفع عن الخدمة المدنية سبة، أو نحملها من المآثر ما هي غير جديرة به، وإنما نريد لميزان التقييم أن يستوي، ولإدارة التغيير أن يعبر عنها أهلها. نريد للسلطة أن تكون ملكاً مشاعاً بين كل القادرين على فرض إدراة التغيير، لا تنفلت بها فئة من السياسيين أو البيروقراطيين، وتجعلها لنفسها وقفاً، مستأثرة بحق

التوجيه، ومنكرة على الفئات الأخرى الدور الذي يهيئه لها تراثها التاريخي، وفعالية جهازها في استراتيجية التنمية ودفع عجلة التطور.

إن أجدر الفئات بحمل أمانة التجديد، ودفع حركة التقدم، وتحقيق إرادة التغيير هي الفئات ذات الولاء العام، المستقلة عن تيارات الخضوع القطاعي، الذي تمثله تيارات التجديد والتغيير حقاً وصدقاً. إن إرادة التغيير مرتبطة بالعقلية المجددة، القادرة على تحرير نفسها من أسر المثل الذاتية، أو هي بشأن التجديد متطابقة مع العقلية المكتبية المستمدة من النظرة الموضوعية المنهج التحليلي القائم على الاستقراء من حقائق مجمعة وممحصة، والمعتمدة على نتائج تؤيدها مقدمات تحقق افتراض صحتها، وقد جربت هذه النتائج فتكرر بالبرهان العملي ثبوتها اليقين.

هذه العقلية المكتبية تستمد قوتها من خبرة أصلية، ومن تراث متواصل الحلقات منتشر في الملفات هذه التي يحتقرها البعض، وهي في الحق أساس كل عمل جدي. والملفات بوجودها وبإلزامها تشكل نوعاً من التقييد على السلطة، تبلغ درجة التقييد الخلقي، فيمنعها من الجموح، ويحدها عن التعاون، ويعظها عن المحاباة.

وهي تيسر للماسكين بأزمة الأمور، بأن يبنوا تخطيطهم على سوابق مدروسة، وبدايات قد جربت وتحقق مدى فعاليتها، وهي تُمكن المسؤولين من أن يعيدوا النظر فيما سبق اتخاذه من قرارات وفق تغير الأحوال، فيعدلوا منه ما شاؤوا حتى يستقيم لهم الأمر.

أين كل هذا من فئة تعمل بوحي الشارع، وتطلعاته المفاجئة، وعواطفه المذبذبة، وأهوائه التي لا ضابط لها ولا مقيد. إن إرادة

التغـيير لتكون هادفة للخير لابد أن تكون موضوعية، بعيدة عن أسر العواطف القطاعية وولاءاتها المحدودة، وهي في شمولها الآسر لابد وأن تصطدم بالصخور المحلية، ولكن عليها أن تذيب هذه الصخور من بحر التغيير الطامي.

إن الحركة السياسية بتاريخها المعروف، وارتباطاتها القطاعية تعجز أن تقـود حـركة التغيير، لأسباب تتصل بالمُثل أولاً، والاستراتيجية العملية ثانياً.

## السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/7)

### قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر بخيت

### والتجربة الماليزية المعاصرة

□□

في خاتمة هذا المسح الشامل لمقالات الدكتور جعفر محمد علي بخيت، نجمل القول في أن معظم قيادات القوى القطاعية في السودان لم تحتف بأطروحاته الإصلاحية عندما كان جعفراً يغرد خارج سرب السلطة السياسية، وقد هجره بعض المعجبين بفنِّه عندما أضحى مُنظِّراً لحكومة مايو العسكرية (1969ـ1985م)، وفي كلتا الحالتين كان واقعه أشبه بواقع أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبئ (ت. 965م) وعبد الرحمن بن خلدون (ت. 1406م)، لأننا إذا نظرنا إلى سلوكهما السياسي وتطلعاتهما البلاطية لوضعنا أعمالهما الأدبية والفكرية موضع جرح وتعديل، وإذا قرأنا تلك الأعمال بتجرد وموضوعية لأدركنا عبقرية الرجلين، وعظمة أسهاماتهما الأدبية والفكرية في إثراء المكتبة العربية. وينطبق واقع الحال هذا على المقالات الست المتميزة، التي نشرها الدكتور جعفر بخيت في مجلة الخرطوم، قبل أن يكون سانداً للسلطة السياسية، والتي يستحسن أن

نثمِّـنها بمعـزل عن ممارسة الرجل الوزارية اللاحقة في حكومة مايو، الـتي اخـتلفً الرأي العام بشأنها إيجاباً وسلباً، لأن هذه المقالات لـم تكـن مراثـيَ جـوفاء، ولا عويلاً أخرقَ على واقع السودان المتصدع آنـذاك، وإنمـا هـي استقراء واعٍ، وقراءة ذكية لما بين سطور الأقدار السياسية وملحقاتها، وتصلح أيضاً للاستئناس والاستشارة في تقويم الوضـع الـسياسي الـراهن في السودان، وفي تشخيص تقوقع السلطة الـسياسية التي فقدت بوصلتها الاستراتيجية في عهد العولمة الوضعية المعاصـرة، وسـيادة الدولـة القُطـرية المحاصرة. إذاً ما هي الدروس والعبر التي نستخلصها من إعادة قراءة هذه المقالات، وكيف نزاوج بيـنها وبـين واقـع السودان المعيش، وأدبيات التجربة الماليزية الرائدة مـضموناً ومعنًـى، والتي أفلحت بفضل عطائها السامق في أن تصنع من نفسها أنموذجاً سياسياً مرموقاً في جنوب شرق آسيا، وفي أن تنمي مـواردها الطبيعـية والبـشرية تنمـيةً مـتوازنةً ومفارقةً لمعدلات النمو المتذبذبة في معظم بلدان "العالم الثالث"؟

**أولاً: أزمة الرؤية الاستراتيجية**

كانـت أزمـة الـرؤية الاسـتراتيجية التي يعاني منها سودان ما بعد الاسـتقلال واسـطة عقد للمقالات التي نشرها الدكتور جعفر محمد علـي بخـيت، لأن أعراضَها الأولى تجلَّت في ضعف السلطة السياسية المركزية، ذلك الضعف الذي شخَّصه الراوي بأنه بيت الداء ومفصل الإعـياء والفـشل. وحـسب تحلـيله الـثاقب، فـإن غـياب الـرؤية الاسـترايجية هـو الذي أدي إلى عجز الحكومات السودانية المتتالية - سـواء كانـت مدنـية أو عسكرية- من وضع دستور دائم يتعاهد عليه

الـناس، باخـتلاف ألوان طيفهم السياسي، ومشاربهم الفكرية، ثم يتواضـعون علـى مـرجعيته الثابتة في حل نزاعاتهم الآنية، وما تحبله لهـم الأيـام والليالـي من قضايا وخلافات مصيرية. وتعني مرجعية الدسـتور في هـذا المـضمار الاسـتقرار السياسي القائم على التسامح الـوطني وسمـاع الـرأي والـرأي الآخـر عـبر مؤسـسات ديمقراطية راشـدة، وتعـني تطويـر قـدرات القـوى القطاعـية في تحقيق كسبها الجمـاهيري المـشروع وتوجيه ذلك الكسب في خدمة الصالح العام، وتعـني تحقـيق التنمـية المـتوازنة بـين المركـز والـتخوم (أو ما يعرف بالهـامش). فـإن غياب هذه البوصلة الاستراتيجية الموجِّه لمسار أهل الـسودان قـد أدى إلى إنـدلاع مشكلة الجنوب، وتداعياتها السياسية والعـسكرية، وإلى جدلـية الحلقـة المفـرغة بـين المؤسـسة العـسكرية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأخـيراً تبلورت حصيلة هذه الأزمة في طبيعة الحراك السياسي القائم الآن في الـسودان، الـذي أصـبح حـراكاً محمـوماً ومهووساً بهاجس الـسيطرة القطاعـية، الأمـر الـذي قـوَّض حـيادية السلطة السياسية المركزية، وجعلها تدور في فلك القوة الغالبة والمسيطرة، التي تحرس نفـسها وزبانيـتها بقـوة الـسلاح الـتي لا تقـوى دوماً على قهر إرادة الشعوب وسلب حقوقهم المكتسبة، ولكنها في الوقت نفسه تفشل في تحقيق العطاء المثمر والتواصل الإيجابي الجاد بين أهل الوطن الواحد، ويتحول بذلك التدافع الفكري والسياسي إلى صراع طاحن ومدمر، تحكمـه سـيناريوهات عـسكرية، تقـوم علـى منطق القوة وأسلوب الغـاب. ويـصبح شـأن القـضايا الداخلـية شأناً دولياً، يُناقش على

طاولات مجلس الأمن ومؤسسات المجتمع الدولي، وتحاك المؤامرات بشأنه على موائد القوى الأمبريالية الطامعة في ثروات السودان وموارده الطبيعية، وهنا يختلط الحابل بالنابل، ويضحى الشأن الوطني شأناً متنازعاً حوله محلياً وإقليماً ودولياً، وتظل سيادة الدولة القُطرية سيادة منقوصة ومحاصرةً.

**ثانياً: تدهور الخدمة المدنية**

عوَّل الدكتور جعفر محمد علي بخيت على أهمية الخدمة المدنية العامة، التي أربك عطاءها قادة العمل السياسي - (ومن بينهم الراوي نفسه)- الذين نعتوا أفراد طاقهم الفني والإداري بالعجز عن التغيير والتحديث، بحجة أنهم بيروقراطيون جالسون في أبراج عاجية، يحيون مع الملفات، ويودعون حاكماً، ويستقبلون آخر بالمذكرات، والقوانين والإشارات لخطابات سلفت، واجتماعات عفا عليها الزمن، وهم في غفلة عن الشارع ومتطلباته وآماله. ووصف بعضهم مؤسسة الخدمة المدنية العامة بأنها مؤسسة مُحدثة نشأت بعد الاستقلال، ولم ترتبط بآمال الناس ومصائرهم ارتباط الحركة السياسية التي أحدثت أكبر تغيير في حياة الناس، فمنحتهم الحرية، وهيأت لهم أسباب الحياة الكريمة، وخلقت الفرص لهم لينمُّوا كل طاقاتهم. بيد أن هؤلاء نسوا أو تناسوا أهمية الخدمة المدنية العامة، التي كانت تستمد قوتها من خبرة أصيلة، ومن تراث متواصل الحلقات منتشر في الملفات المكتبية، التي احتقرها ممثلوا القوى القطاعية في السودان، دون أن يدركوا أن الملفات بوجودها المعلوماتي وبإلزامها القانوني تشكل نوعاً من التقييد على السلطة،

يبلغ درجة التقييد الخلقي، فيمنعها من الطيش الإداري، ويحدها عن التهاون، ويعظها عن المحاباة والفساد. وواضح من عرض الدكتور جعفر بخيت، الذي لا نبرِّأه من تهمة المشاركة في تدهور الخدمة المدنية في السودان، أن العقلية الاستراتيجية في السودان لم تدرك قيمة الخط الفاصل بين شاغلي المناصب الوزارية وسدنة الخدمة المدنية العامة، ذلك الخط الذي يضع على عاتق قادة التوجهات القطاعية مسؤولية صياغة السياسة العامة وتحديد مسارات الرؤى الاستراتيجية، ويلزم في الوقت نفسه شاغلي الوظائف التنفيذية ذات البُعد الإداري والفني أن يقوموا بترجمة هذه السياسة على صعيد الواقع، وفق أجندة تخدم مصلحة الشارع العام والرؤية الاستراتيجية التي توافق عليها الناس.

فإن غياب هذه النظرة الديوانية الحاذقة قد كان ولايزال من أمات التحديات التي تواجه أهل السودان حكاماً ومحكومين، والتي جعلت القائمين بأمر السلطة السياسية يستبدلون الذي هو أدنى (الولاء) بالذي هو خير (الخبرة)، ويفسحون المجال للعمل التنفيذي والإداري الأخرق، الذي لا يلتزم بأدبيات الخدمة الديوانية، والأعراف المهنية المرعية في الخدمة المدنية العامة، ومن ثم تصدر القرارات التنفيذية في المحافل العامة، والتجمعات الجماهيرية دون دراسة أو تمحيص، ويُؤسس بعضها على استشارة بطانة قطاعية لا تفكر إلا داخل النسق التنظيمي والمطامع الذاتية. وبذلك فقدت الخدمة المدنية العامة في السودان مصداقيتها وحياديتها، وأصبحت كـ" المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ".

## ثالثاً: التغيير والتحديث

كانت عملية التغيير والتحديث واحدة من المحاور التي تطرَّق إليها الدكتور جعفر محمد علي بخيت في صُلب أطروحاته الإدارية، وعرض معالمها بغية ترقية العطاء السياسي والإداري في السودان. ولنوطِّن لهذه المعالم في إطار التجربة الماليزية دعونا نسترشد بخبرة رئيس وزراء ماليزيا السابق، الدكتور محاضير محمد (1981-2003م)، الذي وثق خبراته السياسية والتحديات التي واجهته في طريق تحقيق رؤياه الاستراتيجية في موسوعة علمية ضخمة، قوامها عشرة مجلدات، وبهذا التوثيق العلمي ماز الدكتور محاضير نفسه عن معظم قيادات دول العالم الثالث، التي تؤمن بـ "سياسة أو دبلوماسية الغرف المغلقة"، كما يسميها الدكتور التجاني عبد القادر، ولأن هذه القيادات تعتبر تحاورها مع الآخر بشأن الشأن الوطني ملكاً خالصاً لها ولبطانتها القطاعية، دون أن يكون في المقام الأول ملكاً مشاعاً للمحكومين وأصحاب الحق الأصل من المواطنين، أو على أدنى تقدير أن يكون موثقاً ليُحفظ للأجيال اللاحقة، التي ربما تستأنس به وتسترشد في وضع خطاها المستقبلية في طريق الحياة المحفوف بالمصاعب والتحديات. وعند هذا المنعطف دعوني استشهد بالحوار الذي أجراه الأخ الصديق الدكتور محسن محمد صالح، الأمين العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت، في شهر أغسطس 2006م، مع الدكتور محاضير محمد، والذي كانت محاوره تدور حول كيفية استفادة الدول العربية من التجربة الماليزية. وفي سؤال عن سر نجاح التجربة الماليزية، أجاب

الدكتور محاضير قائلاً:

في ماليزيا لدينا اختلافات دينية، وعرقية، وثقافية، ولغوية، ولدينا تباينات اقتصادية، ولكننا اعتبرنا أن أهم شيء للتطور هو تحقيق الاستقرار الذي يقوم على التسامح فيما بيننا ... ثم قررنا أن نشرك الجميع في السلطة والثروة ... لأنك لا تستطيع أن تستحوذ على كل شيء لنفسك ... وإذا حاولت أن تفعل ذلك فسيكون هناك عدم استقرار وفوضى، ولن يتحقق النمو الاقتصادي ... أما عندما تتحقق مشاركة الآخرين، فإنهم سيشعرون أن لهم نصيب في السلطة والثروة ... أما باقي الأمور فهي مسائل إدارية، تحتاج إلى تخطيط حاذق يقوم على الخبرة والكفاية المهنية. (حوار الدكتور محسن صالح مع تون محاضير محمد).

إذاً التغيير والتحديث اللذان ننشدهما يحتاجان إلى رؤية استراتيجية فاحصة، ولا تتحقق هذه الرؤية إلا إذا توفر لها الاستقرار السياسي اللازم والتام، ولا يتحقق الاستقرار السياسي اللازم إلا إذا حدث تقسيم عادل للسلطة والثروة، وتقسيم السلطة والثروة العادل يحتاج إلى قيادات سياسية شجاعة، تؤمن بمرتكزات رؤيتها الاستراتيجية التي تعاهدت على تنفيذها مع الناس، وقضية التنفيذ نفسها تحتاج إلى جهاز إداري ومهني كفؤ، لا يستمد شرعيته من القوى القطاعية ذات المدارات الضيقة، بل يستلهمها من قوة

القانـون، وكفـاءة الأداء الإداري والفـني، وحـرية الحـركة الخلاقة المبتكـرة. فـلا جدال أن هذا ما عناه الدكتور محاضير محمد في حواره مـع الأخ الدكـتور محـسن صـالح، وشـرحه تفـصيلاً في مجلـدات موسـوعته العلمـية، وطـبقه علـى صعيد الواقع من خلال أداء دولة مؤسسي.

ويُـؤمِّن الدكـتور محاضـير أيـضاً على أهمية مدخل تقسيم الثروة العـادل وتنميـتها باعتـباره مدخلاً مهماً للتغيير والتحديث، يأتي في الأولـوية بعـد قـسمة الـسلطة الـسياسية، وتفعـيل مؤسـساتها الديمقـرطية، ويستـشهد في هـذا المـضمار بمـا يُعـرف بـ "الـسياسة الاقتصادية الجديدة"، التي وُضعت لبناتها بعد الاضطربات العرقية الـتي انـدلعت في كوالالمـبور في 13 مايـو 1969م بـين الـصينيين المالـيزيين، والملايـويين أصـحاب الأرض. فكانـت هـذه الخطـة الاسـتراتيجية العـشرينية تهـدف إلى خلـق مـوازنة اقتـصادية بـين الصينيين، الذين يسيطرون على منافذ الثروة، ويشكلون ثلث سكان ماليـزيا، والملايـويين الذين يعيشون على منتجات الهامش الزراعي الريفـي، ويشكلون نصف السكان تقريباً. فمبدأ إعادة الموازنة الذي انطلقـت مـنه الحكـومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقضي بتوسيع مـواعين الثـروة الاقتـصادية وأوعيـتها، ثـم إعطـاء الأولوية للكتل المهمـشة، مـع صـيانة الكسب الذي حققته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر. وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع تـصيب الملايـويين في الثـروة الاقتصادية من 2.4٪ إلى 30٪، ولازمه ارتفاع نسبي طفيف في نصيب الكتل غير الملايوية (الصينيين والهنود)

مـن 34.3٪ إلى 40٪ ، وبينما تم خفض نصيب الأجانب المستثمرين من 63.3٪ إلى 30٪ .

وبهـذه المعادلـة الخلاقة تمَّ خلق قاعدة صُلبة للاستقرار السياسي صـاحبها اسـتقرار اقتـصادي ، وعُـضد كلـيهما بنظام تعليم مبدع ، رُوعـي فـيه التوسـع الأفقـي لمـصلحة السواد الأعظم من المواطنين ، والتوسـع الرأسـي المـدروس والمحـسوب للقلـة المتفوقة ، والتوازن الإيجابـي بـين متطلبات التعليم الأكاديمي والتعليم الفني ، ثم إعطاء الأولوية للمناطق المهمشة لتسير بمتوالية هندسية في مجال التعليم العام مقابل متوالية حسابية في المناطق الحضرية التي حظيت بنصيب أوفر في عهـد الاسـتعمار البريطانـي والحكـومات الوطنـية الـتي أعقـبت الاستقلال . وبذلك يرى الدكتور محاضير أن نظام التعليم الأكاديمي ، ومـا صاحبه من تدريب فني ومهني ، وتحسين في أجور العاملين كل ذلك كان بمثابة حجر الزاوية وصمام الأمان لنجاح التجربة الماليزية ، لأن تنمية القوى البشرية قد أسهمت في خلق قيادات سياسية مؤهلة ، ومدركـة لطبـيعة الـتحديات الـتي تـواجهها ، وكيفية التعامل معها بأسلوب حضاري يتوافق مع متطلبات العصر ومستجداته ، وفي رفد الخدمـة المدنية العامة ومؤسسات التعليم العام والعالي بكوادر مهنية مـؤهلة ، وقـادرة علـى حمـل الرسـالة التنفـيذية والمهنـية الملقاة على عاتقها .

وبعـد الـنجاح الـذي حققـته " الـسياسية الاقتـصادية الجديـدة " وملحقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ، تم الاحتفال بميلاد خطة استراتيجية جديدة تُعرف بـ " الرؤية 2020 " في عام 1990م ، وفي هذا

يقول دكتور محاضير : إن مرتكزات الرؤية "2020" تعني أن ماليزيا بحلـول عام 2020م ستكون دولة صناعية متقدمة ، وتحقيق هذا الحلم الـوطني يقتـضي تفـوق الماليزيين حكومة وشعباً على تسعة تحديات استراتيجية ، يجملها فيما يلي :

1ـ **التحدي الأول** هو بناء دولة ماليزية متحدة، لها وعي وإدراك بالمصير المشترك، الذي يساهم الجميع في صيانته، وينبغي أن تكون هذه الدولة في حالة سلام مع نفسها، وتتكامل بين وحدة أراضيها ووحدتها العرقية، وتعيش في حالة من التناسق، والتناغم، والمشاركة الكاملة والعادلة، التي تجعل منها وحدة واحدة تتمتع بالولاء السياسي والإخلاص للوطن.

2ـ **التحدي الثاني** يتمثل في إقامة مجتمع ماليزي متحرر نفسياً، ويتمتع بالطمأنينة والإيمان والثقة بالنفس، ويشعر بالاعزاز المستحق لما حققه من انجاز، ويكون قوياً بالقدر الكافي الذي يجعله يواجه أي ضرب من ضروب الشدائد والإحن، ويتميز أيضاً بالسعي الدؤوب وراء التجويد والامتياز، ويكون مدركاً تماماً لإمكاناته وطاقاته، ولا يخنع نفسياً لأحد، بل يجعل شعوب الأمم الأخرى تحترمه وتفخر بعطائه.

3ـ **التحدي الثالث** يتبلور في خلق مجتمع ديمقراطي ناضج ومتطور، يمارس نمطاً من الديمقراطية الماليزية الراشدة والمتواضع عليها، التي أنشاها المجتمع الماليزي طبقاً لظروفه الخاصة، وقدمهما نموذجاً لعدد من الدولة النامية.

4ـ **التحدي الرابع** يتجسد في إقامة مجتمع أخلاقي ومعنوي متكامل مع بعضه بعضاً، ويكون مواطنوه ذوي قيم دينية

وروحية قوية، ومعايير أخلاقية سامقة.

5ـ <u>التحدي الخامس</u> هو تحدى يتبلور في إقامة مجتمع راشد، ومتحرر، ومتسامح عرقياً وديناً، يكون فيه الماليزيون أحراراً في ممارسة عاداتهم، وثقافاتهم، ومعتقداتهم الدينية، والتمسك بولائهم لها، ومع ذلك يشعرون بأنهم جميعاً ينتمون لأمة واحدة.

6ـ <u>التحدي السادس</u> يتجسد في إقامة مجتمع علمي ناهض، يحب الابتكار، ويتطلع إلى الأمام، وليس فقط مستهلكاً للتكنولوجيا الحديثة، بل مساهماً في صناعة حضارتها ومستقبلها العلمي.

7ـ <u>التحدي السابع</u> يقضي بإقامة مجتمع له اهتماماته التي يرعاها وفق نسق ثقافي واعٍ، ونظام اجتماعي يعطى الأولوية للمجتمع قبل الفردً، ويسعى لرفاهية الشعب من خلال نظام أسري قوي ومرن، دون أن يكون متمحوراً حول الدولة أو الفرد.

8ـ <u>التحدي الثامن</u> يتبلور في قيام مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية، وينعم بمشاركة جميع أفراده مشاركة متكاملة في عملية التقدم والازدهار.

9ـ <u>التحدي التاسع</u> يتجلى في إنشاء مجتمع مزدهر وناجح، يكون الاقتصاد فيه قادراً على المنافسة الحرة، ونشطاً ديناميكياً ومرناً، وله القابلية على التكيف مع الظروف الطارئة. (لمزيد من التفصيل انظر موسوعة محاضير، مجلد 5، 199ـ213).

وأخيراً نختم هذه القراءة التحليلية بأن " رؤية ماليزيا 2020 "

للتغيير والتحديث قد أضحت حقيقةً من الحقائق الماثلة للعيان، وشاهداً على العصر، وذلك بعد مضي خمسة عشر عاماً على تدشينها، وعلى النجاحات ذات النسب العالية التي حققتها على صعيد الواقع. فقد درستها بلاد كثيرة واستأنست بها، وقلدتها أخرى ترغب في تقدم أوطانها، وتوحيد شعوبها حول مصير مشترك، تعضده رؤية استراتيجية ثاقبة. فإذا قرأنا هذه التجربة الحصيفة مع بعض المقترحات التي قدمها الدكتور جعفر محمد علي بخَيت وبعض المتخصصين في الشأن السوداني، فهنالك أمل مرجو ومستقبل مشرق ينتظر أهل السودان، إذا وضع الحاكمون والمحكومون من حولهم رؤية استراتيجية خاصة بواقعهم المعيش ومتطلباتهم الحياتية، تساعدهم في قسمة الثروة والسلطة، وفي دفع عجلة التطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وتمكّنهم في الوقت نفسه من أن يدركوا الصبح بمنعرج اللوي، قبل أن يطل عليهم ضحى الغد، ويمسى سودانهم الحبيب أثراً بعد عين.

## السودان

### تأليف السير هارولد ماكمايكل

### وتعريب الأستاذ محمود صالح

□□

صدق حدس الأستاذ الشاعر محمد المكي إبراهيم عندما وصف مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأمدرمان بأنه "منبر الثقافة الرئيس، للقراء السودانيين في الوطن، وفي أقطار الشتات"، وقد استمد هذا الوصف حُجيَّته من تثمين ود إبراهيم الشهير بـ (ود المكي) لعطاء المركز المتميز في صنْعَة الكتاب السوداني، وفي رفد المكتبة العربية بإصدارات جيِّدة المحتَوى، وحَسُنَة المظهر والإخراج، ونذكر منها: "الوثائق البريطانية عن السودان، 1940ـ1956م"، و"تاريخ الموسيقى والغناء السوداني"، و"مذكرات يوسف ميخائيل عن التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان"، وإطلالات الدكتور حسن أبشر الطيب في عشق الوطن. ومن مَعين هذا العطاء الثَّر الذي لا ينضب أهدى إليَّ الأخ الصَديق الأستاذ محمود صالح عثمان صالح باقةً رمضانيةً مُجوَّدة الصنْعَة، ومزهَّرةً بحزمة سنابل من روائع التراث السوداني وأدبياته، في واسطتها كتاب الإداري

المخضرم السني بانقا عن الأديب السوداني "معاوية محمد نور"، وعلى جنباتها "مذكرات الشريف حسين الهندي"، ونسخة مُعرَّبة لكتاب السير هارولد ماكمايكل، الموسوم بـ "السودان". طالعتُها بتمعن، وقرأتُها بإمتاع ومؤانسة، وأخيراً استقر رأيَّ على مراجعة كتابً "السودان"، لأن بضاعتي في النقد الأدبي بضاعة ضامرة، علاوة على أن سفر معاوية محمد نور قد قدَّم له الأديب الألمعي الطيب صالح، فتقديمَ الطيب في حدٍّ ذاته لوحة أدبية فريدة، ومراجعة متميزة، جامعة في ذاتها، ومانعة لما بعدها؛ وأما مذكرات الشريف حسين الهندي فهي أجدَّر أن يراجعها أيٌّ من الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة التاريخية، واشتركوا في صياغتها، ما دام نفرٌ منهم على قيد الحياة، لأنهم كانوا شهود عيان على مفردات أحداثها، وشهاداتهم ترقى في صدقيتها إذا صدَّقت على إفادات السماع، وتضاهي في جزئياتها موضوعية الاطلاع الأكاديمي عبر كُوة بعيدة الموطن زماناً ومكاناً، فلا غرو أن مراجعاتهم من هذه الزاويَة، إذا كُتب لها أن ترى النور، ستكون ذات مغزًى معرفي، ودلالات توثيقية مهمة بالنسبة لعُشَّاق فن التاريخ وعلم السياسة.

صدرت النسخة الإنجليزية لكتاب "السودان" عام 1954م، والمُعرَّبة منها في شهر رمضان سنة 1427هـ الموافق سبتمبر/ أكتوبر 2006م، أي بعد مضي أكثر من نصف قرن من الزمان، عن مطابع أرنست بني المحدودة في لندن، وفي ديباجة عربية جيِّدة الصنعة، حافظت على القواعد المرعية في لغة الضاد، وأوفت الهدف المنشود، وعرضت النص عرضاً موضوعياً، ثم تدثرت في ذاتها بغلاف

النسخة الإنجليزية، ذي اللون الأخضر الفاقع، والخطوط الأفقية الحمراء الرفيعة، وحملت هذه النسخة العربية أيضاً على واجهة غلافها الورقي صورة بَعير سوداني أسود اللون، وعلى خلفية الغلاف تبصرة مقتبسة من نصٍّ للمؤلف، مفادها عن واقع التعليم في القارة الإفريقية وما صاحبه من إخفاقات جوهرية. ويتكون الكتاب من 326 صفحة من الحجم المتوسط، مُقسَّمة إلى سبعة عشر فصلاً رئيساً، في صدرها تقديم المترجم الأستاذ محمود صالح عثمان صالح، وتمهيد المؤلف ومقدمته؛ وفي عجزها حاشية عن نتيجة انتخابات ديسمبر 1953م، وتداعياتها السياسية في السودان، وملحق عن اتفاقية الحكم الثنائي في السودان، وثبت للمراجع، وفهرس للإعلام والأماكن. وبهذه الكيفية وُلد كتاب السودان ميلاداً جديداً، أخرج النص التاريخي ومعطياته من غياهب الإنجليزية إلى رحاب العربية، التي جعلت مادته متاحةً للسواد الأعظم من أهل السودان، فلا جدال أن هذه النقلة المعرفية ستسهم في إندياح دائرة القُرَّاء، وسماع الرأي والرأي الآخر، مدحاً وقدحاً في محتويات الكتاب، التي سأعرض معالمها وأعلق عليها في الفقرات اللاحقة للفقرة الخاصة بشخصية السير هارولد ماكمايكل، الرجل الذي ترك بصماته واضحة على أرض السودان، وعلى نص الكتاب روحاً ومعنًى.

**من هو السير هارولد ماكمايكل مؤلف كتاب السودان؟**

اشتهر السير هارولد ماكمايكل في بوادي السودان بـ "مكميك، وهذا التحريف مرتبط بحادثة صدامية وقعت بينه وبين ناظر الكواهلة

الشيخ عبد الله علي جاد الله ، الذي كسر قلم السير ماكمايكل ، عندما حاول هذا الأخير أن يمهر حكماً إدارياً يقضي بملكية عدّ كجمر الواقع في شمال كردفان لصالح الكبابيش ، وبذلك أضحى اَلناظر ود جاد الله يُعرف بـ "كسّار قلم مكميك" ، كناية عن شجاعته وجُرأته السياسية . وقد أتخذ الدكتور عبد الله علي إبراهيم هذا الحادث عنواناً رئيساً لسلسلة مقالات كتبها عن "هُوية الجعليين الكبرى" ، انتقد فيها أدبيات الموروث الإثنوغرافي الاستعماري-التبشيري ، الذي أصَّل له ماكمايكل في كتابه عن "تاريخ العرب في السودان" ، وأعطاه القس الأنجليكاني أسبنر ترمنقهام بُعداً دينياً في سفره المشهور بـ "الإسلام في السودان" ، وبموجب ذلك وُصف إسلام أهل السودان بأنه "تأسلم" ، وعروبة عربه بأنها "استعراب" ، وبتلاقح هذين الحظين المبخوسين" ولد مصطلح "الإسلاموعربية" . وفي هذه المراجعة لكتاب ماكمايكل "السودان" ، لا أود الخوض في غمار هذا المصطلح ومنعطفاته الفكرية ، ولا في موقف الرأي والرأي الآخر منه ، بل أود أن أعرض جوانب مهمة من شخصية السير هارولد ماكمايكل حسب اللوحة التي نُسجت لها في مخيلة العقلية السودانية ، ومذكرات الإداريين البريطانيين ، التي وصفته تارة بـ"الرجل الأبيض العظيم" ، وتارة أخرى بـ "العبقري الشرير" ، وبين هذه النعوت المتقابلة دلالات رمزية مرتبطة بتاريخ الرجل الإداري في السودان ، وبعطائه المنبسط في بناء دولة الحكم الثنائي ، وتوابعها من مؤسسات الإدارة الأهلية ، التي بخس بعض الباحثين كفايتها الإدارية دون تدقيق وتمحيص ، وطعنوا في ولائها الوطني ، وعيَّرُوها بأنها صنيعة استعمارية .

وتكمن عظمة هذا "الرجل الأبيض العظيم" في خلفيته الأسرية، وإعداده الأكاديمي في كلية ماجدولين بجامعة كمبردج ذائعة الصيت، وسجل تأهيله الإداري المتفرد كسباً وعطاءً في السودان، وتنجانيقا (تنزانيا)، وفلسطين، والملايو، ومالطة. ولد السير هارولد ماكمايكل في أكتوبر 1882م، في أسرة بريطانية عريقة الأصل، ومشهود لها بالكفاية السياسية، ونذكر من أعلامها البارزين خاله اللورد كيرزون، الذي تقلد مناصب عليا في الحكومات البريطانية المتعاقبة في الفترة بين 1885م و1924م، وشملت هذه المناصب السكرتارية الخاصة للورد سالزبري رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، ووكالة وزارة شؤون الهند، ووزارة الخارجية البريطانية، وحكمدارية الهند العامة. فلا عجب أن هذا الواقع الأسري المتجذر في عمق العهد الفكتوري قد مكّن ماكمايكل من الدراسة في كلية ماجدولين، حيث حصل على درجة الشرف الأولى في التاريخ، ثم أصبح زميل شرف في جامعة كمبردج. وبعد تخرجه من كمبردج بدأ حياته العملية في خدمة السودان السياسية عام 1905م، حيث ترقى في مراتب العمل الإداري إلى أن شغل منصب السكرتير الإداري لحكومة السودان (1926-1934م)، وتنقل بين مديريات السودان المختلفة، حيث عمل في كردفان، ودارفور، والبحر الأحمر، والنيل الأزرق، وأخيراً استقر به المقام في الحاضرة الخرطوم. وبعد أن تقاعد عن خدمة حكومة السودان عام 1934م، عين حاكماً عاماً لتنجانيقا، ثم مندوباً سامياً لفلسطين والأردن، ثم مندوباً خاصاً للحكومة البريطانية في إقليم الملايو، وأخيراً اختتم هذا السجل الإداري الحافل

بمفوضية الشؤون الدستورية في مالطة عام 1946م، وبعدها آثر الجلوس على كرسي الحياة المعاشية الآثر، إلى أن توفي عام 1969م.

وفوق هذا كله اهتماماته الأدبية بتاريخ السودان وتراثه الثقافي، حيث ألف جملة من الكتب المهمة، ونذكر منها: "قبائل شمال ووسط كردفان" (1912م)، و"وسوم الجمال التي تستعملها القبائل الكبرى في كردفان" (1913م)، و"تاريخ العرب في السودان" (1922م)، و"السودان الإنجليزي-المصري" (1934م)، و"السودان" (1945م) موضوع مُدارستنا. ويُعدُّ "تاريخ العرب في السودان" من أكثر كتب المترجم له التي وجدت رواجاً في السودان، لأن مُجلَّده الأول قام على فرضيَّة مفادها أن عرب شمال السودان خليط من العرب والنوبة، والثاني حوى جملة من مخطوطات النسَّابة السودانيين التي تعارض مفردات الفرضيَّة التي ذهب المؤلف نفسه إليها. ونلحظ أن هذه الفرضيَّة قد تبناها بعض الباحثين السودانيين أمثال: البروفسير يوسف فضل حسن، والبروفسير سيد حامد حريز، والدكتور حيدر إبراهيم؛ بيد أن الدكتور عبد الله علي إبراهيم قد شكَّك في صدقيتها، ووصفها بأنها فرضيَّة باخسة لنسب المجموعة الجعلية الكبرى، لأنها تقدح في شرعية أصلها العربي وانتمائها القرشي. إلا أن هذا الموقف الرافض لفرضيَّة السير هارولد ماكمايكل قد صُنِّف في دائرة خطاب الهُوية الأيديولوجي، ولم يحظ بتأييد نفر من دعاة الغابة والصحراء، ومن بينهم الأستاذ كمال الجزولي، الذي يتفق مع ما ذهب إليه ماكمايكل والذين تواضعوا على فرضيَّته في "حقيقة الهجنة العربية النوبية" في شمال السودان، التي يصفها بأنها حقيقة "ماثلة للعيان بقوة لا تحتمل المغالطة".

أما الجانب الآخر من شخصية السير هارولد ماكمايكل فيرتبط ببعض السياسات الإدارية التي صاغها أو اشترك في صياغتها عندما كان نفاذاً في خدمة حكومة السودان ، فلا عجب أن هذه السياسات كانت موطن قدْح بالنسبة لبعض الإداريين البريطانيين والموظفين السودانيين ، الذين نعتوه بـ " العبقري الشرير " . وتأتي في مقدمة هذه السياسات مذكرته الشهيرة لعام 1930م ، التي برز فيها قرار حكومة السودان القاضي بإنشاء مناطق مقفولة في الجنوب ، " يكون قوام النظام فيها مرتكزاً على العادات المحلية ، والتقاليد ، والمعتقدات ، بقدر ما تسمح به ظروف العدالة المحلية والحكم الصالح " . وكانت هذه السياسة الانفصالية بلا شك واحدة من الكبائر ، التي عمَّقت جذور الفرقة وفقدان الثقة بين جنوب السودان وشماله . والخطيئة الثانية الكبرى ، حسب وجهة نظر معارضيه ، تتجسد في مناصرته الثابتة لسياسة الحكم غير المباشر (الإدارة الأهلية) ، وتنفيذها على صعيد الواقع ، فلا جدال أن هذه السياسة كانت تهدف في المقام الأول إلى خلق ترياق معاد أو غدة واقية ضد " جرثومة الوطنية " ، التي بدأت تنتشر في أوساط الطبقة المتعلمة من السودانيين . وقد مهد لتنفيذ هذه السياسة ، بتآمره الحاذق والمدروس ضد السير جفري آشر ، حاكم عام السودان (1926م) ، الذي تم رفعه واستبداله بالسير جون مافي (1926-1934م) ، وبذلك تحققت طموحات السير هارولد ماكمايكل وتطلعات تجاه تأسيس إدارة أهلية فاعلة ، سُداها زعماء العشائر ، وقوامها قلة الكُلفة المالية ، وغايتها تحجيم نفوذ القيادات الوطنية المتعلمة من بث " سمومها الوطنية " في ربوع السودان

الإنجليـزي-المـصري، لأن تلـك القـيادات الوطنية كانت تحمل قيماً معارضة لأجندة حكومة السودان وأتباعها في القيادات التقليدية .

**تقويم كتاب السودان**

إذا أنعمـنا (أمعنا) النظر في كتاب السودان، فيمكننا أن نصفه بأنه تقرير ٌ إداري ٌ ضاف، مهد له المؤلف بسبعة فصول تاريخية عن طبيعة الـبلاد وأهلـها، ووًاقعهـا في ظـل الحكـم التركي المصري وحكومة المهديـة الـتي نعـتها المؤلـف جزافاً بحكومة "الدراويش"، وأسباب إعـادة احتلال السودان عام 1898م، والخلفية السياسية التي أُسست علـيها بـنود اتفاقـية الحكـم الثنائي لعام 1899م. ثم انطلق من هذه الفـصول التاريخـية الممهـدة، الـتي ربما يختلف حولها الرأي الآخر، ليعطـي صـورة مفـصَّلة عن كيفية إعادة الأمن والاستقرار إلي ربوع السودان المضطرب آنذاك، وينتقل بعد ذلك إلى كيفية تطوير الأجهزة الإداريـة، الـتي تكفَّلـت ببـسط الأمـن والقانون، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وتأسيس مشروعات الري وإعمار الأرض، وتصريف شؤون المال والتجارة. وفي الجزء الثالث والأخير صوب المؤلف نظره تجـاه التطورات السياسية والدستورية التي شهدها السودان في العقود الـثلاثة الـسابقة للاسـتقلال، وأعقـب ذلك بفصل مشحون بالغيرة الـسياسية تجـاه مـصر، التي وصفها بنكران الجميل لحكومة صاحب الجلالـة، لأنهـا قابلت ذلك الجميل المزعوم "بحملة شعواء حاقدة، ومملـوءة خبـثاً، وإسـاءة للمحسنين. . . (وإنها) كانت مصدر أذى وخـراب للـسودان، لمـدة قـرن مـن الزمان . . . ، وإذا لـم تستعمل الحكمة، وتقبل أي شيء يقدمه السودان لها بطيب خاطر، فالخطورة

عليها ستكون جسيمة، ولن تقتصر على مياه النيل فقط." (السودان، ص 299ـ300)

فالكتاب بهذا التقسيم يحتاج إلى قراءة فاحصة، تميْز بين توجهات المؤلف الإمبريالية ذات النزعة النرجسية تجاه الآخر، وبين القيم الإيجابية، التي وثق لها عبر تجربته الإدارية التي استمرت قرابة ثلاثة عقود في السودان (1905ـ1934م)، وهذه القيم الإيجابية يمكن أن يُستأنس بها في تثقيف التجربة السودانية المعاصرة، التي تعاني من ضبابية الرؤية الاستراتيجية، وقلة الكفاءة الإدارية، وضحالة الخبرة المهنية المرتبطة بمشروعات التخطيط الإعماري.

ونلحظ من مطالعتنا للجزء الخاص بتشييد مشروعات الري وإعمار الأرض، وتطوير الخدمات الاجتماعية، أن جميع هذه المشروعات قد أنجزت بطريقة تدريجية، مبرمجة وفق خطط إستراتيجية متأنية، قوامها الاستشارة المهنية الناجعة، والتنفيذ الإداري المتقن، الذي أولى اهتماماً خاصاً بالجوانب الفنية، والآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي صاحبت تنفيذ أي مشروع إعماري في السودان. وأبلغ شاهد على ذلك مشروع خزان مكوار (سنار)، الذي بدأ العمل فيه عام 1906م، حيث استغرقت الخطوات الأولية المرتبطة بتسوية الأراضي وتسجيلها قرابة سبع سنوات من التدقيق والتمحيص المتواصلين، وبعد البت في دعاوى المتضررين من تنفيذ المشروع تم إجراء المسح التفصيلي للأراضي الزراعية، وأعقب ذلك إيجار الأراضي الزراعية من أصحابها المسجلين، ثم تقسيمها إلى وحدات متسقة مع متطلبات الري

النظامـي والدورة الزراعية ، وبموجب هذا التقسيم تمت عملية إعادة التخـصيص في شكل حواشات ذات مساحة متساوية ، يسهل ريَّها ، وحـرثها ، وإدارتهـا . وبعد الفراغ من هذه الخطوات الأولية جاءت عملـية بـناء الخزان وشق الترعة الرئيسة في مطلع عام 1914م ، وقبل اكـتمال الخـزان (1924م) تمـت عملية ربط الخزان ومشروع الجزيرة بخطوط السكك الحديدية السودانية ، وتبع ذلك تشييد مباني العاملين في المـشروع ، وتـوفير الخـدمات الاجتماعـية المخـتلفة للمـزارعين والعـاملين علـى حـد سـواء . وبفضل هذا التخطيط المبرمج أحدث مشروع الجزيرة نقلة نوعية في المنطقة ، أسهمت في تطوير حياة الناس الاجتماعـية والاقتـصادية والثقافـية . وقـد علـق علـى هـذه الطفرة الإنمائـية الدكـتور محمـد أفضال ، مدير أبحاث لجنة الأقطان المركزية الباكستانية ، بقوله : " إن الجزيرة تمثل أعظم تجربة رائعة لحل المشاكل الاقتـصادية والاجتماعـية في هـذا القرن (أي القرن العشرين) ، وإن نجاحهـا عظيم لدرجة تؤهلها إلى دخول التاريخ كأسطورة رومانسية في الإنجاز الإبداعي . " (السودان ، ص 204ـ205) .

إلا أن الـشيء المؤسـف حقـاً هـو أن مـشروع الجزيـرة قد تدهور تدهوراً مريعاً في عهد الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال ، بيد أن تدهـوره هـذا لا يمنعـنا مـن الاسـتئناس بتجربته الفريدة في وضع اللمسات النهائية لسد مروي ، وتجاوز الأخطاء الإدارية التي ارتبطت بترحـيل أهالـي أمـري وإعـادة توطيـنهم ، وبنـزع بعض الأراضي الزراعية في الولاية الشمالية وضمها إلى إدارة الخزان . وذلك علماً بأن سـد مـروي مـن المشروعات التي تم اقتراحها في عهد الحكم الثنائي

حسب رواية السير هارولد ماكمايكل، لحماية الأراضي المصرية من الفيضانات المدمرة، ولتخزين كميات المياه الزائدة عن الحاجة، للاستفادة منها في فصول الجفاف. ومن المعلوم أن عمليات المسح المائي والحفريات الجيولوجية قد أثبت آنذاك جدوى بناء الخزان، لكن بناء السد العالي لاحقاً صرف نظر السلطات المصرية عن تنفيذ المشروع، وظل المشروع حبيس أضابير الحكومات المتعاقبة إلى أن شرعت حكومة الإنقاذ الحالية في تنفيذه عام 2001م، وتحديد غرضه الأساس في توليد الطاقة الكهربائية، وأن تدشينه سيتم في أغسطس 2008م.

والقيمة الإيجابية الأخرى التي تطرق إليها ماكمايكل هو التأهيل الإداري المتفرد الذي حظي به العاملون الإداريون والمهنيون في خدمة السودان السياسية، وبموجبه ذلك استطاعوا أن يؤسسوا خدمة مدنية عامة، راسخة القواعد في السودان، إلا أنها فقدت كفايتها المهنية، وحيدتها الإدارية في عهد الحكومات الوطنية. ويبدو أن حدس ماكمايكل قد صدق في هذا الشأن، لأنه طرح سؤالاً في الفصل العاشر مفاده: "هل يا ترى سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون خلال فترة نصف القرن الوجيزة على أنها أساس متين يسندهم في تصريف أمورهم بحكمة واعتدال، أم ستنحط نزعاتهم الوطنية إلى طموحات شخصية وطائفية وضيعة وذاهلة عن احتياجات البلاد الحقيقية؟" (انظر السودان، ص 174) فلا جدال أن فساد الخدمة المدنية في فترة ما بعد الاستقلال كان ولازال واحداً من التحديات التي تواجه أهل السودان حكاماً ومحكومين، والتي جعلت القائمين بأمر السلطة السياسية يستبدلون الذي هو أدنى (الولاء)

بالذي هو خير (الخبرة)، ويفسحون المجال للعمل التنفيذي والإداري الأخرق، الذي لا يلتزم بأدبيات الخدمة الديوانية، والأعراف المهنية المرعية في الخدمة المدنية العامة، ومن ثم تصدر القرارات التنفيذية في المحافل العامة، والتجمعات الجماهيرية دون دراسة أو تمحيص، ويُؤسس بعضها على استشارة بطانة قطاعية لا تفكر إلا داخل النسق التنظيمي والمطامع الذاتية. وبذلك فقدت الخدمة المدنية العامة التي ورثها السودان من المستعمر مصداقيتها وحيدتها الإدارية والمهنية، ومن ثم أضحت كـ"المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى".

وفي ختامة هذه المراجعة يطيب ليَّ أن أقدم التهنئة الصادقة للأخ الأستاذ محمود صالح على الجهد الذي بذله في تعريب "السودان"، بصورة تليق بقيمة المعلومات الواردة بين دفتيه، ويحدوني الأمل أن يكون كتاب السودان المُعرَّب مادة علمية ووثائقية دسمة لصناع القرار السياسي والإداري في السودان، إذا أدركوا أن التاريخ هو حادي ركب المدُلجين، الذين يحمدون السُري عندما تشرق عليهم شمس ضحى الغد، والقلة من جيل السودنة الذين عاصروا طرفاً من أحداث تلك الفترة الحرجة من تاريخ السودان الحديث، وطلاب الدراسات السودانية الذين لم يسعفهم الحظ بمطالعة الكتاب في أصله الإنجليزي لأسباب ترتبط بضيق ذات اليد أو عدم تبصر بعضهم بمفردات اللغة التي كُتب بها.

# اختزال سيادة الدولة في السلطة وتداعياته في السودان

## مذبحة المتمة نموذجاً (1897م)

□□

تشكلت معالم الخارطة السياسية لدولة السودان الحديث في عهد الحكم التركي المصري (1821ـ1885م)، الذي بموجبه أضحت الخرطوم عاصمة لأصحاب النفوذ السياسي والعسكري، الذين بسطوا سلطانهم على إرث مملكة الفونج في سنار وملحقاتها في الشمال والشرق، وأحكموا هيمنتهم على مقدوميات الفور في كردفان ودارفور، وأدخلوا جنوب السودان قَسْراً إلى إقليم الدولة القُطرية الناشئة من بوابة السيطرة على منابع النيل وتجارة العنصر البشري التي كانت رائجة آنذاك. ووفق تطلعات الحكومة التركيةـ المصرية في الخرطوم تم استنزاف موارد السودان المادية والبشرية، واختُزلت سيادة الدولة في مفهوم السلطة السياسية الضيق، الذي قُلِّصت ماهيته الوظيفية في خدمة مصالح النخب الحاكمة، والقوى القطاعية المساندة لها، دون أن تتبلور تلك السيادة في تقسيم السلطة والثروة عدلاً ومساواةً بين الناس، وفي تنمية الموارد البشرية والمادية، اللذين بموجبهما تتحقق الرفاهية والعدل الاجتماعي، ومن ثم يصبح الانتماء للدولة وسيادتها انتماءً وطنياً جاذباً ومتسامياً على

التشنجات الجهوية والعرقية والدينية التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى تفتيت الصف الوطني، لأن الجميع بهذا المفهوم الواسع لسيادة الدولة يشعرون بأنهم شركاء في الوطن أرضاً وشعباً، وأن مصالحهم ومقدساتهم تحرسها السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) التي تستمد شرعيتها من الدستور والقوانين التي استنها الأهلون وتعاهدوا عليها، شريطة أن تطبق بينهم عبر وسائط مهنية وكفاءات بشرية مؤهلة فنياً ومثقفة أخلاقياً، تثقيفاً يرقى بها فوق هامات النعرات القطاعية الضيقة، ويستمد مرجعيته الوظيفية والمحاسبية من شرعية القانون وأدبيات المصلحة العامة.

إلا أن هذا المفهوم الوظيفي للسيادة لم يحظ بهذه الشفافية في السودان، لأنه أُختزل في السلطة، واختزلت السلطة نفسها في ثلة من أصحاب المصالح السياسية الضامرة التي تتعارض في كلياتها وجزئياتها مع تطلعات الصالح العام وطموحاته المشروعة. ويتجلى هذا المفهوم السلطوي السالب وتداعياته في مناقشتنا التالية لمذبحة المتمة التي جرت فصولها التراجيدية قبل مائة عام (1897م) على مسرح سياسي متصدع، وحضور جماهيري متنازع الولاء في السودان، غاب عنه مفهوم الولاء السياسي للوطن الجامع، وتصاعدت على جنباته نبرات الصراع التي كانت سائدة بين المركز والتخوم، وكل ذلك حدث في وسط زخم سياسي واستعماري أشبه بالواقع السياسي الذي يعيشه السودان اليوم في ظل مشكلة دارفور ومنعطفاتها المحلية والإقليمية والدولية.

**إذن ماهي الأبعاد السياسية لمذبحة المتمة؟**

تتبلور الأبعاد السياسية لمذبحة المتمة في بُعدين أساسيين: أحدهما سياسي تاريخي، فرضته جدلية الصراع الذي كان قائماً بين رموز الدولة المهدية ورعاياها المهمشين، الذين وصفوا سلطة الخليفة عبد الله التعايشي بأنها سلطة الفرد التي اختزلت نفسها في شخص الخليفة، وبطانته من أبناء التعايشة، وبعض سدنة السلطة الذين كانوا يقتاتون من فتات موائد السلطان. ويتجسد بُعدها الثاني في الأعمال العسكرية التي سبقت اختيار حلة المتمة لتكون معسكراً لجيش الأمير محمود ود أحمد الذي أوكلت إليه مهمة التصدي للجيش الإنجليزي المصري القادم من الشمال. ويبدو أن هذا الاختيار قد فرضته ظروف عسكرية وسياسية نجملها فيما يلي:

**أولاً**: إن استخبارات الدولة المهدية قد أفادت بأن الجيش الغازي سيسلك نفس الطريق الصحراوي الذي سلكته حملة إنقاذ غردون عام1884/ 1885م، عبر آبار جقدول، وأبو طليح، ثم المتمة، ومنها يتفرع إلى أم درمان. ومن هنا برزت أهمية المتمة كقاعدة عسكرية واستراتيجية لملاقاة الجيش الغازي.

**ثانياً**: إن عملية إخلاء المتمة وترحيل أهلها إلى الضفة الشرقية للنيل قد أُسست وفق سببين رئيسين: أحدهما يتمثل في تأكد الخليفة عبد الله من عدم ولاء الجعليين للدولة المهدية، وذلك بعد أن ثبت له صحة علاقاتهم التجارية والاستخباراتية مع الجيش الغازي حسب إقرار زعيمهم الأمير عبد الله ود سعد. وثانيهما إن جيش محمود ود أحمد كان جيشاً غير نظامي، حيث تميز أفراده

بالخشونة، والعنف، وعدم الانضباط، الأمر الذي عذَّر عملية استضافتهم في قرية المتمة التي كان أهلها يُصفون بالأنفة والإعتزاز بالنفس.

وبناءً على ما تقدم فقد أصدر الخليفة عبد الله التعايشي قرار الإخلاء في اجتماع عُقد بأم درمان، وحضره أهل الحل والعقد في المهدية ومن بينهم الأمير عبد الله ود سعد، الذي أمَّن على سلامة الاختيار، ووافق على انتقال أهل المتمة إلى الضفة الشرقية المحاذية لقريتهم. ويبدو أن موافقته هذه كانت موافقة مجروحة، بدليل أن الخليفة كان يتشكك في نواياه، ويعتبره قد أظهر لهم خلاف ما يبطن، والشاهد في ذلك قول السيِّد علي المهدي نقلاً عن الخليفة عبد الله وموقفه من مباركة عبد الله ود سعد لقرار الإخلاء: " . . . الذي أعلمه أنك تضمر السوء، ولك مكاتبات مع العدو، ولو فتشنا جيبك لوجدنا بعضها . . . " ونتيجة لذلك لم يأذن له بمغادرة أم درمان عقب انتهاء الاجتماع، بل أرسل خطاباً إلى أهل المتمة، يطلب منهم إخلاء حلتهم بطيب خاطر، وذلك لتهيئة الجو العام قبل قدوم أمير الجعليين عبد الله ود سعد المشكوك في ولائه للمهدية. ويكشف ظاهر هذا الخطاب عن سلامة موقف الخليفة ورأس الدولة تجاه الغزو الأجنبي، إلا أن مصطلح الدولة في حد ذاته كان مصطلحاً مجروحاً عند خصماء المهدية الذين كانوا يبررون شرعية التآمر ضدها حتى لو استدعى ذلك الاستنجاد والاستعانة بالقوات الأجنبية و"الكفرة" . فلا جدال أن هذا الخطاب يُعدُّ وثيقةً تاريخيةً مهمةً، وقابلة للأخذ والرد من حيث محتواها السياسي وطبيعة الرسالة التي

حاولـت أن تـبلغها إلى أهـل المـتمة. وقبل الخوض في تحليل الموقف السـياسي المعارض لهذه الوثيقة من جهة والمؤيد لها من طرف آخر، يستحـسن أن نـسرد أولاً مفردات خطاب الخليفة إلى أهل المتمة على النحو التالي:

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الوالي الكريم، والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم. وبعد من عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله ابن محمد، خليفة الصديق، إلى المكرمين كافة سكان حلة المتمة على وجه العموم فرداً فرداً.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أيها الأعوان أعلمكم الله بالخير أنكم معدودون لدينا من الأصحاب الواقفين مع الإشارة أمراً ونهياً، وظننا بكم علو الهمة في إنجاز المصالح الدينية، وعدم التهاون في سبيل الله ووفاء العهد المأخوذ عليكم، وحيث فهمتم ذلك، وبعلمكم أن حلة المتمة التي أنتم بها هي طريق للسرايا البحرية، ومركز إليها، وكل ما تعينت من طرفنا سرية لضرب الأعداء، فلابد من مرورها عليها وغشيانها لها، ولا يخفى عليكم ما في مرور السرايا عليكم من المشقة لكم والتعب أكثر من غيركم، لكون الجهة التي أنتم بها مركز للسرايا، ومجمع للطرق، ونظراً لذلك فقد اتفقت مشورة المسلمين، ومن الجملة عمال جهاتكم على انتقالكم منها لجهة الشرق

بقصادها من باب الشفقة عليكم بما ذكر عملاً بما اقتضت المصلحة الدينية . . . وبناءً على ذلك فقد حررنا لكم أمرنا هذا، فبوصوله إليكم وفهمكم لمضمونه فجميعكم بطيب نفس وانشراح صدر خذوا كافة أمتعتكم وأموالكم وجميع متعلقاتكم ماعدا المساكن فقط، وانظروا المحل الموافق بمعرفة عمالكم بقصاد حلتكم في جهة الشرق، وأنزلوا هناك على بركة الله بأكملكم بحيث لا يتفرق منكم أحد كلية، بل جميعكم كونوا في محل واحد نازلين بالجهة الشرقية على صفة منزلتكم الآن بالمتمة، ويكون السوق بحاله عامراً بحذاء الحلة التي تنشؤونها بالشرق على حالته السابقة، وعليكم بالأمان التام في أنفسكم وأموالكم، وحيث أن هذا الأمر قد اتفقت عليه كلمة المسلمين واقتضته مصلحة الدين، وفيه الشفقة عليكم والرحمة بكم ما لا يخفى عليكم، فبادروا إلى تنفيذ الإشارة فيه بغاية الانشراح والقبول لتناولوا مزيداً من الرضا وجزيل الثواب، ولترد لنا منكم الإفادة عن هذا بعد إجراء العمل بموجبه. بارك الله فيكم، وقرن بالنجاح مساعيكم. والسلام. "

إلا أن الروايات التاريخية تختلف حول الإذن الذي حصل عليها الأمير عبد الله ود سعد لمغادرة أم درمان. فحسب إفادة السيِّد علي المهدي: إن الخليفة أذن للأمير عبد الله ود سعد بمغادرة أم درمان بعد

فترة وجيزة من إرسال الخطاب الوارد نصه أعلاه، وأشهد على ذلك الشيخ محمد عمر البنا الذي اختتم اجتماع أم درمان بقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ (البقرة: 132).

وبعد تلاوة هذه الآية، يقول السيِّد علي المهدي: إن الخليفة عبد الله ودع الأمير عبد الله ود سعد وأذن له بمغادرة أم درمان، لكن بكلمات يشوبها التشكك والحذر، حيث قال له: "أذهب فإن الله سائلك من دماء الجعليين، وهذه الآية تكون شاهداً بيني وبينك أمام الله."

ويتضح من هذه الرواية أن الخليفة كان عالماً بذهاب الأمير عبد الله ود سعد إلى المتمة، الأمر الذي يدعونا للتشكك في موثوقية هذه الرواية، ويدفعنا لترجيح ما ذهب إليه يوسف ميخائيل، لأن رواية السيِّد علي المهدي يبدو أنها قد تأثرت بإسقاطات الواقع السياسي الذي عاشه الراوي، لأن بعض جزئياتها تتناقض مع الوقائع التاريخية لتلك الفترة. ويقول يوسف ميخائيل في هذا الشأن: إن الأمير عبد الله ود سعد قد حصل على إذن بمغادرة أم درمان من الأمير يعقوب، وعندما علم الخليفة بذلك استشاط غضباً، ثم أرسل مجموعة من الهجانة للقبض على الأمير عبد الله ود سعد وإرجاعه إلى أم درمان. ويقال أن الهجَّانة أدركوا الأمير عبد الله عند مشارف المتمة وأعطوه خطاب الخليفة الآمر بعودته إلى أم درمان، فكان رد الأمير عبد الله، حسب رواية يوسف ميخائيل: "أرجعوا إلى سيدكم، وقالوا له عبد الله ولد سعد خالف أمرك، كيف يرضى بأن يطلع أهل المتمة، ويسكن بها محمود ود أحمد، وتخرج كافة النساء والأطفال. أنا خالفت أمره بهذا الشأن."

**موقف أهل المتمة وتداعياته السياسية**

وفور وصوله إلى المتمة دعا الأمير عبد الله ود سعد أهل المتمة إلى اجتماع طارئ، أطلعهم فيه على مجريات الأحداث في أم درمان، والقرار الخاص بترحيلهم إلى الضفة الشرقية للنيل، وأوضح لهم اعتراضه على هذا القرار، بحجة أنه سيجدد العار القديم الذي لحق بالجعليين عندما هجر الملك نمر شندي بعد مقتل إسماعيل باشا عام 1822م، فوافقه أهل المتمة الرأي، ثم أعلنوا كفرهم الصُراح بالمهدية، وبدأوا يعدون العدة لملاقاة جيش الأمير محمود ود أحمد، وأرسلوا وفداً تحت قيادة الأمير إبراهيم محمد فرح (ود البيه) إلى مروي، حيث قدم الوفد طلباً إلى الجنرال كتشنر بالحصول على سلاح وذخيرة ورجال لمساندة تمردهم ضد الدولة المهدية. وفي هذه الأثناء تقاطرت البلاغات من أمراء الأرباع المعسكرين على مشارف المتمة إلى الأمير محمود ود أحمد، وكان مفادها: " . . . أن عبد الله وسعد ارتد عن المهدية، وجاهر بالمعصية، وعرَّض بالمتمة، وقصد محاربة المهدية. " (عصمت حسن زلفو، كرري، ص 228)

أما رد فعل الخليفة لتمرد الأمير عبد الله ود سعد فقد تجسد في ثلاث خطوات مهمة. تمثلت الخطوة الأولى في سجن زعيم الجعليين وساعد الإمام المهدي الأيمن في حصار الأبيض إلياس باشا أم برير ومصادرة كل أمواله، لأن الخليفة علم أن عبد الله ود سعد قبل مغادرته إلى المتمة كان مقيماً في منزل إلياس باشا. فرد إلياس باشا أم برير على هذا الأجراء التعسفي بقوله: "من أعان ظالماً على ظلمه سلَّطه الله عليه. أفعل ما أمرت يا إبراهيم رمضان إلا الناقة لا تدخل

غنيمة كوني نتقوت بلبنها . " (يوسف ميخائيل، ص 201) ومن ثم قام إبراهيم رمضان، أمين بيت المال العمومي، بمصادرة أموال إلياس باشا، ووضعها في بيت المال العمومي تحت بند التجريد والغنيمة، ووُضع إلياس باشا في سجن الساير، وأذن له الخلَيفة بالتقوت بلبن الناقة التي أُخرجت من أموال التجريد. وتجلَّت الخطوة الثانية في المذاكرة التي عقدها الخليفة في المسجد الكبير بأم درمان بعد صلاة المغرب التي أعقبت تحرك جيش محمود ود أحمد من أرض الشفاء شمال أم درمان، حيث قال الخليفة لجمهور المصلين: "يا خوانا أنصار الدين أن الله ناصرنا على الأعداء الجلابة الجعليين والدناقلة المنافقين، هم الذين يخربوا البلاد العامرة، وما يدخلوا في مدينة أو أي بلدة إلا خربوها، وأساس الخراب ليس حاصل إلا منهم. وإن عبد الله ولد سعد هرب من عندنا لأجل ما يتوجه إلى إخوانه الترك والكفار، وإن شاء الله يقع في القبضة، ويقتل على يد محمود أحمد. وإن نار الترك التي ظهرت في صدر الجبل ونظروها الأمراء والأنصار وقتلها ولدنا يوسف القبطي إن هذه علامة النصر على الترك والكفار بعون الله الملك القهار. " (يوسف ميخائيل، ص 203). أما الخطوة الثالثة فكانت تتمثل في عدم ارتياح الخليفة عبد الله من مهادنة محمود ود أحمد للأمير عبد الله ود سعد، ومحاولاته اليائسة لإقناعه بالرحيل من المتمة، لأن الخليفة كان يدرك تماماً أن عنصر الزمن عنصرٌ مهمٌ في حسم مثل هذه الصراعات، ومن ثم أرسل خطاباً عاجلاً للأمير محمود ود أحمد مفاده: "فنعلمك أيها المكرم أن المبادرة إلى الأخذ بالحزم في أمور الجهاد من المهمات، وأن المخذول عبد الله ود سعد قد

مـضت علـيه مـدة وهو في عصيانه ومجاهرته بالعداوة . . . فبوصول أمـرنا إلـيكم احـزموا أمـر الجـيش وعاجلـوا المخـذول بالحـرابة . "
(عصمت حسن زلفو، كرري، ص 229).

وفي ضـوء هـذا الأمـر التحريضي أعلن الأمير محمود الجهاد على المتمة، ودخلها عنوة في يوم الخميس الموافق الأول من يوليو 1897م، وبعـد معركة غير متكافئة بين الطرفين تم القضاء على الأمير عبد الله ود سـعد وأعـوانه، واسـتبيحت قـرية المـتمة لعـدة أيـام، وسُـبيت نـساؤها، وأخـذ أطفالهـا وأموالها غنيمة إلى بيت المال العمومي بأم درمان.

وواضـح من هذا العرض أن قرار إخلاء المتمة قد فرضته ظروف سياسـية وعـسكرية مُلحة، بدليل أن الأمير محمود بعد كتلة (مذبحة) المتمة شيَّد معسكره على أنقاض المدينة الجريحة لمدة ثمانية أشهر (يوليو 1897ـ فبرايـر 1898م)، حـيث حفـر خـندقاً طويلاً شمال المتمة في شـكل زاويـة قائمة مع النيل، ونصب فيه ترسانته العسكرية لمقاومة وابـورات الجـيش الغـازي القادمـة عـن طـريق النيل، وبث العيون والإرصـاد لمـراقبة الطـريق الـصحراوي الذي كان يحسبه منفذاً آخر للقـوات الغازيـة. وبعـد سقوط بربر عدَّل محمود خطته العسكرية، وتحـرك شمالاً وعسكر بمنطقة النخيلة جنوب عطبرة، حيث هُزمت قـواته أمـام القـوات الغازيـة، وأُسر مع نفر من أعوانه ومساعديه. وبعـد واقعـة النخـيلة واصـل الجيش الغازي زحفه جنوباً إلى أن بلغ الحاضـرة أم درمـان، حـيث دمر جزءاً من قبة الإمام المهدي، وهزم جحافـل الأنـصار والمجاهـدين في واقعة كرري في الثاني من سبتمبر

1898م، وبـذلك أُسـدل الستار على حقبة مهمة من تاريخ السودان الحديث، تقدر بسبعة عشر عاماً (1881ـ1898م).

أما معارضة الأمير عبد الله ود سعد لقرار إخلاء المتمة فقد أُسست علـى فرضـية مغامـرة سياسـية وعسكرية خاسـرة ويائسة، قوامها وصول المدد العسكري من الجيش الغازي قبل أن يجتاح الأمير محمود ود أحمـد المـتمة، وبذلك يستطيع الأمير عبد الله ود سعد وأعوانه أن يحكموا قبضتهم على المتمة وضواحيها، ويسهموا مع القوات الغازية في إسـقاط دولـة الدولـة المهديـة الـتي كانت ـ حسب وجهة نظرهم ـ " دولة قبيلة "، أزلّت الجعليين وأقصتهم من ممارسة حقهم السياسي المـشروع في حكـم بلادهم، وحرمتهم من المشاركة في صياغة القرار السياسي على المستوى القومي في السودان.

**مذبحة المتمة: دروس وعِبَر**

لم يكـن الهـدف مـن ذكـر مذبحـة المـتمة في هـذا المقال هو نكاء جـراحات الماضـي الـتي بـدأت تندمّل، لكن العبرة تكمن في كيفية اسـتثمار هـذا الحـدث التراجيدي في إعادة بناء سودان ما بعد نيفاشا وفق ثوابت يتواضع عليها الحكام والمحكمون.

**أولاً**: إن مذبحة المتمة تبين عجز قيادة المهدية عن تجاوز أدبيات الثورة إلى مـرحلة بـناء الدولـة المؤسـسية الـتي تقوم على قسمة السلطة والثروة، وتنمية الموارد البشرية والمادية. وهذا العجز يجب أن يُقرأ في إطـار الواقـع السياسي الذي أعقب وفاة قائد الثورة محمد أحمد المهـدي، ودفع الخليفة عبد الله التعايشى إلى اختزال سيادة الدولة في شخـصه، عـندما شـعر بخطورة معارضة أولاد البحر لسلطانه

الناشـئ، وتحـصيناً لـسلطته أحاط نفسه بأفراد قبيلته، واستخدم أدبـيات الثورة ضد خصومه السياسيين الذين وصفهم بالردة عن المهدية، فأعلن الجهاد عليهم في أكثر من بقعة من بقاع السودان. وبهـذه الـرؤية الـسلطوية أُختـزلت سـيادة الدولـة في الـسلطة السياسية، والسلطة السياسية في شخص الخليفة وبطانته، وبذلك فقـدت الدولة المهدية سندها الجماهيري، وتحولت إلى دولة قبيلة أكثـر مـن أن تكـون دولـة قُطـرية ترعى حقوق مواطنها في المكره والمنشط.

**ثانـياً**: إن مذبحـة المتمة أظهـرت طرفاً من ضعف السلطة السياسية عـندما لاح لها في الأفق شبح التدخل الأجنبي، إذ انقسم سدنتها إلى فـريقين. فـريق يـؤيد رفـع العلم الفرنسي على حدود الدولة المهديـة ليضحى السودان بموجب ذلك محمية فرنسية، مع الإقرار بسيادة الدولة المهدية. ويساند هذا الرأي ابن الخليفة وقائد جيش الملازمـين عثمان شيخ الدين، وبعض أعوانه. إلا أن هذا الموقف لم يحـظ بتأيـيد الخلـيفة الـذي آثـر إعـلان الجهـاد علـى الكفـرة وأعـوانهم، بحجـة أن المهديـة في خاتمـة المطـاف منـصورة، وأن البـشائر الدينـية التي كانت متداولة بين عامة الناس تؤكد ذلك. فـلا جدال أن هذا البُعد الغيبـي في الصراع السياسي يعكس طرفاً من الهوس الديني الذي كانت تعاني منه الدولة المهدية في صراعها مـع خـصومها المحلـيين، وفي صـياغتها لـسياساتها الخارجـية والاسـتراتيجية مـع دول الجـوار المـسلمة مـن طـرف، والـدول الاسـتعمارية (بـريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) التي كانت تناصبها العداء، وتحيط بها إحاطة السوار بالمعصم من طرف ثانٍ.

أمـا المعارضـون، أو بالأحـرى المعارضة الصامتة، فقد كانوا يناصـرون مجـيء القـوات الأجنبـية للقـضاء علـى دولـة المهديـة باعتـبارها دولـة ظلم وجبروت، لأنها لم تمثلهم قبلياً، ولم تقم العـدل بينهم سلطة وثروة، لذا فقد راهنوا على زوالها تعللاً بأن الـبديل الاستعماري مهما كان توجهه الإمبريالي فسيكون أفضل من حكم "الدراويش" الذين أذاقوهم الأمرين.

فإذا قرأنا هذا الواقع التاريخي بتمعن فإنه يذكرنا بما يجري الآن في الـسودان، فـبعض سدنة النظام الحاكم يؤيدون دخلوا القوات الأممـية لحفظ الأمن والسلام في دارفور، وبعضهم يعارض تدخل القـوات الأممـية لأنهـم يعتـبرونه ضـرباً مـن ضروب الاستعمار ووسيلة من وسائل القضاء على سلطانهم السياسي. وفريق ثالث يؤيد التدخل الأجنبي بحجة أنه سيمكنهم من القضاء على حكومة الإنقـاذ وأعـوانها. والأمـر في مجملـه يقـودنا إلى القول بأن سيادة الدولـة قد حصرت نفسها في مفهوم السلطة السياسي المجحف، الـذي أدى إلى أضـعاف الجبهة الداخلية أمام التحدي الخارجي، وأسـهم في تقـاعس الدولـة عن الدور المناط بها فيما يخص تحقيق الـرفاهية، والأمـن الاجتماعـي لكـل المواطـنين باختلاف نحلهم ومللـهم، وتـوجهاتهم الـسياسية. وكـل ذلك يُعزى إلى اختزال سـيادة الدولـة في الـسلطة، والـسلطة في زُمرة من الذين يسودهم تفكير النسق، وتغلب عليهم القيم القطاعية ذات النظرة القاصية للآخر والمنكفأة على ذاتها.

**ثالثاً**: في ضوء هذه المدارسة التاريخية نخلص إلى القول بأن سودان ما

بعد نيفاشا يحتاج إلى رؤية استراتيجية ثاقبة تؤهله للخروج من نفق السلطة السياسية إلى رحاب سيادة الدولة القُطرية، الذي يهدف إلى تداول السلطة بطريقة ديمقراطية تراعى فيها المصلحة العامة، وأدبيات التدافع السياسي الشريف، وتقسيم الثروة عدلاً بين الناس، وتنمية موارد السودان البشرية والمادية، وذلك بدلاً من أن تنحط سيادة الدولة في مستنقع السلطة السياسية الآسن، والتنافس المصلحي الرخيص القائم على تقسيم المناصب السيادية والوزارية، واستغلال المال العام لأهداف سياسية قاحلة لا تروي ظمأ الحاكمين في السلطة، ولا تشفي غليل حلفائهم الذين يضمرون لهم السوء، ويظهرون حسن النوايا الذي يمكنهم من طرق أبواب خزائن السلطة المفسدة.

# عُمَّار ساقية أبوسليم

□□

هذا العنوان مستأنس من وحي كلمة قدمها الأخ الصديق الدكتور عبد الله علي إبراهيم في رثاء أستاذ الجيل المرحوم مكي الطيب شبيكة، وعنوانها "عُمَّار ساقية شبيكة"، ولعلي أقصد في هذا المقام بعُمَّار ساقية أبي سليم الكُتَّاب والباحثين الذين سكبوا مداد أقلامهم رثاءً ووفاءً وعرفاناً لشيخ المؤرخين الذي رحل عنهم العام المنصرم، ولسان حالهم يقول: "هذا رجل لا نُعَزِّي فيه، بل فيه نُعَزى". لذا فقد جاءت معظم كلماتهم صادقة في مفرداتها، ومعبِّرة في معانيها عن ماهية ذلك الرجل الإنسان، الذي نعته ابنته أماني بكلمات أشبه برثاء الخنساء لأخيها صخراً، حيث صوَّرت قصة تحاوره مع المرض، وتسابقه مع الزمن في لوحة عزائية حزينة ومفعمة بالأمل، جاءت بعض مفرداتها، التي أبكت الدبلوماسي علي يسين الكنزي في جنيف، على هذا المنوال: "كان المرض محبوساً في مكان من جسدك، يقف خلف الباب متأدباً مستهيباً جسدك، كلما طرق عليك الباب استمهلته فأمهلك. كنت تسابق الزمن. ترتب كل شيء إلى أن ذهبت. راجعت كل ما كتبت، ودققت في كل ما أتى

من الطباعة. تركت خلفك ثلاثة كتب كاملة، لم يبق فيها غير الطبع والنشر. كان المرض من شدة تأدبه وتهيبه الجسد والفكر يقف مكتوفاً غير مبد أي عرض، كنت معتمداً على تأدبه، وتنشغل عنه بالعمل والمزيد منه. إلى أن جاء يوم 19/ 12/ 2002. يوم وضح حجر الأساس للمباني الجديدة لدار الوثائق. قبلها كنت أكملت ما بيدك من كُتب. وكلما طرق الطارق بابك أمهلته أن ينظر شيئاً في الأفق، وكان حجر الأساس هو ما بالأفق." أما صديق عمره الأستاذ الدكتور يوسف فضل حسن فقد كتب قائلاً: "تياران يجاذباني بعنف وأنا في حضرة الكتابة عن المرحوم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم: التيار الخاص والشخصي هو دافع تفرضه صداقتي وعظيم مودتي للصديق والأخ أبوسليم، وتيار آخر موضوعي أساسه تقديري واحترامي لصرح أكاديمي، وبحثي، ووثائقي ضخم أقامه أبوسليم... الآن أكتب بما تمليه الضرورة الموضوعية التي أرسى دعائمها أبوسليم، وهو ما سيحفظه له الدهر، وتتلاشى مع الزمن أصداء النواح والعويل، فقد تلمع بين الحين والآخر فنارة للباحثين اسمها دار الوثائق القومية، ونهل من المعرفة فياض بين أغلفة تحمل اسم الرجل، وهي مؤلفاته التي تجسد المثابرة، والتفاني، والإخلاص في البحث العلمي، والتقصي الأكاديمي، عملاً لرفعة شأن هذا الوطن وحفظاً لتراثه." وعلى ذات النسق جاءت كلمة السيد الصادق المهدي التي ثمَّن عطاء شيخ المؤرخين في بعض ثناياها بقوله: "الأستاذ المرحوم محمد إبراهيم أبوسليم لم يحصر نفسه في عمل وظيفي، بل اتبع نهجاً رسالياً أثناء الوظيفة وبعدها. لذلك

شـغل نفسه قبل أن يقعده المرض بإنشاء مركز للتاريخ والتوثيق. إن من حقه علينا جميعاً أن نخلِّد ذكراه بجهد قومي تتعدد أوجهه، ويهتم بصفة خاصة بدعم مركز أبي سليم، الذي وضع فقيدنا لبناته الأولى، وقد منحته الدولة قطعة أرض ليشيد مبانيه عليها، نحن على استعداد للمبادرة في هذا الشأن، وعلى استعداد أن ندعم مبادرة غيرنا من أهل هـذا الفن إن كانت جادة ومجدية. " دعني أيها القارئ الكريم اكتفي بهذه المختارات، لأن الحديث قد يطول عن "عُمَّار ساقية أبوسليم" الـذين سـجلوا مـراثيهم في صحف الخرطوم السيارة، أو شاركوا في فعالـيات الـندوة التي عقدتها الجالية السودانية في الرياض لتأبين أبي سـليم، ويـصدق في حـق هـؤلاء وفي حق فقيدهم قول الأخ الكريم الدكتور عبد الله علي إبراهيم: "بكى الوطن أبا سليم بعناية شديدة. ولا أذكـر مـن تحـول نعـيه مـن أهل العلم عندنا من يومه الأول إلي دراسات دقيقة مثل أبي سليم. بكى الناس قبله العلماء بالدمع، غير أن بكـاء أبـي سليم كان بالمداد. فالرجل دوحة تفيأ ظلها الجمهرة، وذاق الجميع ثمارها الدانية. "

وبحلول يوم الاثنين الموافق السابع من فبراير 2005م ينقضي العام الأول على رحيل أبي سليم، ولم يكن أفراد أسرته مشغولين بعادات أهـل السافل المتمثلة في "كسر التُربة"، و"صدقة الحول"، و"قراية الكـتاب"، بـل كانـوا يقفون بقامة علمية ممشوقة وسط هذه التقاليد والعـادات المـشروعة، وقفـة يستـشرفون مـن خلالها مستقبل إرث والدهم التليد، ليجعلوا منه دوحة غناءة يتفيأ ظلالها طلاب العلم، ويمـنون أنفـسهم أن تـرتوي هـذه الدوحـة مـن مركز الدكتور محمد

إبـراهيم أبوسـليم للدراسـات الـسودانية. وانطلاقـاً من هذه الرؤية الثاقـبة وزع الأستاذ الوليد أبوسليم رقاع الدعوة إلى عُمَّار ساقية أبي سـليم للاشـتراك في تظاهرة علمية تعقد فعالياتها في النادي النوبي في الفترة ما بين السابع إلى الثاني عشر من فبراير 2005م، تخليداً لذكرى الفقـيد واحـتفاءً بآثـاره العلمـية. فالشكر أجزله للأخ الوليد وأخته أماني التي طلبت مني المشاركة في فعاليات هذه الندوة، وليتني كنت بين الحاضرين، بيد أن بُعْدَ البون بين كوالالمبور والخرطوم يحول دون ذلك، ومن ثم آثرت أن تكون مشاركتي بهذه الكلمة المتواضعة التي أمل أن تصب في إطار الندوة المزمع عقدها، وتسهم في تحقيق أهدافها المنشودة. ومن جهة نظري أن أهداف هذه التظاهرة العلمية يمكن أن تُجْمَل فيما يلي:

**أولاً**: ضـرورة الحفـاظ علـى أدبيات أبي سليم وجعل مادتها متاحة لقُـراء الـتراث الـسوداني وطـلاب البحث العلمي، واحسب أن عُمَّـار ساقية أبي سليم وفي مقدمتهم الأخ الوليد قد حققوا نجاحاً مقـدراً في هـذا الشأن، لأنهم قاموا بإعادة طبع كتاب "الشخصية الـسودانية" وحرصـوا علـى تـسويق بعض الأدبيات التي نشرها أبوسليم في سنواته الأخيرة مثل: "الخصومة في مهدية السودان"، و"محررات الخليفة"، و" محررات النجومي" و"محررات عثمان دقـنه". فـاقترح أن تكـون هـذه الـبادرة الطيبة خطوة تجاه طباعة الأعمـال الكاملـة للدكـتور أبـي سـليم، ويراعي في ذلك وحدة الموضـوع والتسلـسل التاريخـي، فمـثلاً أن تـصدر طـبعة جديدة للساقية، والأرض في الفونج والفور والمهدية، والختم الديواني في

دفعـة، لأن هـذه الأدبيات بينها وشائج قربى، ولا توجد الآن في سـوق الكـتاب الـسوداني، وقد مر على طبعاتها الأولى أكثر من عقدين من الزمان.

ثانـياً: الاعتـناء بمـشروع محررات الخليفة الذي وضع لبناته الدكتور أبوسـليم، وأعـد لـه عُدَّته منذ زمن طويل، وأذكر أنه في إحدى زياراتـه لجامعة بيرجن بالنرويج قد كَلفني بتصوير جزء غير يسير مـن دفاتر الصادر الخاصة بمحررات الخليفة، التي كانت منسوخة علـى أشـرطة ميكـروفيلم، وبعد الفراغ من تصويرها كتبت إليه قـائلاً: "يغادرنـا الـيوم صديقكم دفع الله علي إبراهيم وإن جاز التعـبير أبـو الدفـوع، مـتأبطاً إلـيكم بنـسخة مـصورة مـن دفاتر الصادر، أتمنى أن توافي الغرض، ويتقبل جهد الحواري المقل حمد ود دبلـوك (إشارة إلى كاتب السطور). وإذ كان هناك إشكالات في القـراءة، فهـذا يعـزى إلى رداءة الأفـلام، وسـوء التـصوير والتحمـيض في بعضها. . . الترقيم أحياناً غير منتظم، ولا أدري مـا العلة في ذلك." وعندما تأخر في الرد كتبت إليه معاتباً: "لم يـصلنا إلى تـاريخ كـتابة هـذه الـسطور مـا يفيد عن مشروع نشر وتحقيق أدبيات المهدية، نأمل أن تكون قد قطعت شوطاً مقدراً في هـذا الشأن، وماذا عن الحسين زهرا، والحسن العبادي، ومؤلف كـتاب النخيل أحمد يوسف هاشم الرباطابي، نأمل أن تكون هذه الأدبـيات الـسودانية قـد وجـدت طـريقها إلى مكتبة المأمون لكي نحظى بجعلنا فيها." وفي مايو 1997م

بلغة اسمع طحناً ولا أرى عجيناً. وقد انزعج كثيراً لضياع وقتي مـع المتـسائلين والمتطفلين، لكن حياتنا تسير على ما يرام. وأكاد الآن افـرغ مـن محـررات الخلـيفة حتى نهاية رمضان 1302هـ أي الشهر الذي توفي فيه المهدي، ومراسلاته في حياة المهدي هذه تبلغ نحـو 640 محـرراً مليـئاً بالمعلـومة. " وأردف ذلك في خطاب آخر مـؤرخ في أغـسطس 1999م جـاء فيه: "صدر لي كتاب الحسين زهـرا، وراجعـنا الآن كـتاب الحـسن العبادي في صورته النهائية للنـشر. وكـذلك صـدر كتاب نصيحة العوام، وكتاب صاحب الربابة. وهذه كلها من أعمال بيرجن. وإذا وجدت أحداً مسافراً لعـندكم سـوف أرسـل نسختك ونسخة آندرس من كل منها. " وقـصدت بهذه المختارات من الرسائل المتبادلة بيني وبين الدكتور أبـي سـليم، أن أشـرك القـارئ الكـريم في طبيعة العمل الضخم الـذي أعـده أبوسـليم لمحـررات الخليفة، التي أطلق عليها اسم موسـوعة المهدية، وإصدار مجلد واحد من هذه الموسوعة لا يعني أكثـر من إنجاز 10٪ من الحجم الكلي للمشروع. وكان أبوسليم يعـول علـى نـشر هـذه الوثائق باعتبارها الخطوة الأولي في طريق إعـادة كـتابة تـاريخ المهديـة، "لأن الـتاريخ القـائم على المستند والمـنهج، (حـسب وجهـة نظـره)، ينـشد الحقيقة وينميها وينير سبيلها، وهو غذاء للوجدان وإثراء للوعي القومي. " ثم يواصل أبوسـليم حـاوره في هـذا الـشأن مع الأستاذ محمد صالح يعقوب قائلاً: "وقد جعلت هذه المهمة (أي مهمة تحقيق محررات الخليفة ونشرها) في مقدمة مهام المركز الذي أنشأته . . . " لذا فعلى عُمَّار

ساقية أبي سليم أن يكوِّنوا لجنة علمية من أهل العلم الدراية تقوم بـتكملة مشروع موسوعة المهدية الذي بدأه أبوسليم، ويستحسن أن يُـشرك في هـذه اللجنة العاملين بدار الوثائق، ونفر من أعضاء جمعـية المؤرخين السودانيين، وذوي الكفاءة العلمية في الجامعات الـسودانية، الذين يهمهم أمر دراسات المهدية ولهم القدح المعلي والقدم الراسخة في هذا المضمار.

**ثالثاً**: يستحسن أن يُنجز مشروع موسوعة المهدية تحت أشراف مركز أبوسليم للدارسات، لأن الفقيد كان حفياً بهذا المركز، ويرى فيه مـنارة لخدمة الفكر السوداني، والشاهد على ذلك قوله في رسالة خاصـة: " ومركزنا يتقدم والإجراءات الإنشائية تأخذ وقتاً كثيراً مـع انشغالي بتكملة كتاب الخصومة، والمجلد الأول من محررات الخلـيفة عـبد الله. ولكـن الواضـح أن فرص العمل كبيرة، وإننا سـوف نجـد دعماً من داخل السودان. حصلت على قطعة أرض واسعة للمركز، ولكن الإجراءات طويلة جداً، وبقيت خطوتان لأحـصل على شهادة البحث" . لذا فعلى عُمَّار ساقية أبي سليم أن يستثمروا المبادرة الطيبة التي قدمها السيد الصادق المهدي بشأن دعم مركز أبوسليم للدراسات، وقبل أن يبحثوا عن ذلك الدعم علـيهم أن يقـوم بإعادة هيكلة المركز من الناحية الإدارية والفنية، حتى يكون أهلاً لتحمل الرسالة العلمية الملقاة على عاتقة، ويجب أن يعـدوا في هـذا الـشأن مـشروعاً علمـياً متكاملاً لنشر الأعمال الكاملة للدكتور أبي سليم، ومشروعاً آخر عن الكيفية التي يمكن أن تنجـز بها موسوعة المهدية التي تشتمل بجانب محررات الخليفة

عبد الله، على وضع أطلس للمهدية يتضمن الخرط التي تبين المواقع التاريخية المهمة، وصور أمراء المهدية، والنقود، والأزياء، والأعلام. واحسب أن توفر مثل هذه المواصفات الأكاديمية سيشجع السيد الصادق المهدي وغيره من الحادبين على توفير المعلومة الصحيحة الموثقة أن ينهضوا خفافاً وثقالاً في دعم هذا المشروع الطموح.

وختاماً يطيب لي أن أزف التهنئة الصادقة للأخوة في النادي النوبي وبقية النفر الكريم من عُمَّار ساقية أبي سليم، الذين يعملوا بتجرد وإخلاص من أجل إنجاح تظاهرتهم العلمية التي تنعقد فعالياتها بالنادي النوبي، والتي أتمنى أن تحقق غاياتها المنشودة، وتسهم في تحقيق ما كان يصبو إليه الفقيد الراحل، المقيم في وجداننا الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم، ألا رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.

# نسب الزعيم الأزهري
# فوق شُبهات جريدة الناس

□□

اطلعت على سلسلة مقالات نشرها الدكتور عبد الله علي إبراهيم عـن جوانب مختلفة من حياة الدكتور منصور خالد، العامرة بالعطاء الأدبـي وقـضايا الـسلطة والسياسة، على صفحات سودانايل، فلا عجـب أن هذه المقالات قد أثارت لغطاً كثيفاً، حيث ثـمَّن حيثياتها نفـر مـن القُرَّأ، وجرح بعضهم في صدقيَّة مصدرها وحجيَّة رواتها. وقد كانت الحلقة العاشرة، التي تناولت موقف جريدة "الناس" من نـسب الـزعيم الأزهـري، أكثـر الحلقات المثيرة للجدل والحوار بين بعض القُرَّأ الذين افردوا لها منبراً خاصاً في صحيفة سودانيزأونلاين، تناقماً مع عنوانها الرئيس الذي جاء على صيغة استفهام استنكارية: "هـل الأزهـري ممـن حملـتهم أمهاتهم على ظهورهن من بلاد كانم والبرنو؟". ومن ضمن الذين تصدوا لحيثيات الاتهام الواردة في متن المقال وقدحوا في حجيتها الأستاذ الشاعر محمد المكي إبراهيم، الذي نـشر مذكـرة دفـاع بعـنوان "العـالم بـستان: في نـسب الـزعيم الأزهـري"، ومـن خـلال هـذه المـرافعة الأدبية حاول أن يثبت حقاً

تاريخياً مشروعاً لأهله السادة الإسماعيلية وأصول الزعيم الأزهري، حيث عزى الاتهام المرتبط بأصول أنسابهم إلى خبث الإداري البريطاني سير هاورلد ماكمايكل، الذي يصنِّفه الدكتور عبد الله علي إبراهيم في قائمة الذين إبتدعوا بدعة الخوض في "رجس الإنساب"، وذلك انطلاقاً مما جاء في كتابه الموسوم بـ "قبائل شمال ووسط كردفان (1912م)، وتحديداً عندما زعم "أن السيِّد المكي (ابن إسماعيل الولي) لا هو بديري ولا هو دهمشي، لكنه جزئياً تكروري الأصل، علماً بأن دهمشية دنقلا يدَّعون بأنهم أشراف، فكان بعضهم يقيم في حمى السيِّد المكي بكردفان، ويبدو أن السيِّد المكي قد استحسن نسبته إليهم." ومن طرف آخر ربط الأستاذ ود المكي إثاره هذا الاتهام في خمسينيات القرن الماضي إلى تفشي حُمى العمل السياسي و "مماحكات جريدة الناس للقادة الاتحاديين". فلا جدال أنه محقٌ فيما ذهب إليه، لأن الاتهام المثار في جريدة الناس أشبه بالاتهام الذي أثاره الاتحاديون في ساحات القضاء المدني عندما زعموا أن أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ليس سودانياً وأن "أصوله حبشية"، ورد عليهم الاستقلاليون باتهام مضاد يطعن في نسب الأستاذ حماد توفيق، ويصفه بأنه أجنبي دخيل، تعللاً بأنه كان يحمل تصديقاً لاستيراد الخمور الأجنبية، ومثل هذا التصديق، حسب مبلغ زعمهم، لا يعطى إلا للأجانب. بيد أن قاضي محكمة الموضوع المستر هيس شطب القضية، بحجة أنها مكايدة سياسية محضة، لا ترقي إلى درجة السماع، ولا صلة لها بشرعية نسب المرشحين المتنافسين في دائرة الحصاحيصا الانتخابية. وبالرغم من أن

القاضي هيس كان على صواب، ولكن حيثيات الموضوع تعكساً طرفاً من طبيعة المدافعة السياسية البخسة التي كانت قائمة في السودان آنذاك .

وفي هذه كلمة لا أود الخوض في غمار رجس الانساب وإفرازاته القبلية التي اقعدت أهل السودان من النهوض بوطنهم الجامع في حضرة واقع يقتضي تفعيل الوحدة القُطرية كوعاء سياسي أمثل لتوظيف التنوع الثقافي والإثني القائم في السودان، بل أحبذ الانطلاق من محصلة مفاداها أن علم الإثنوغرافيا أو الأنثربولوجيا قد درج على عدم مغالطة أهل الانساب في أنسابهم، بغية حملهم على صواب يحسبه الباحث حقيقة مطلقة، وذلك وفق قراءات أكاديمية قائمة على أدوات بحثية وفرضيات تناقض في بعض الأحيان الموروثات الشائعة والمتداولة بين "أهل مكة" ، علماً بأن أهل مكة أدرى بشعابها . فأهدى السبل أن نأخذ بزعم النسابة والمنتسبين إلى أصولهم، ثم نفسر ما ذهبوا إليه في إطاره التاريخي والاجتماعي والسياسي، تحسباً بأن مثل هذا التفسير سيقودنا إلى تحليل موضوعي لفهم القيم الكامنة وراء الانساب، والديناميات التي تحكم حركة التدافع المحلي، وعلاقة هذا التدافع بالصورة النَسبيَّة القائمة في مخيلة الناس والمرتبطة بدقائق بيئاتهم المحلية التي تمزج بين الخيال والواقع .

**ماذا يقول أصول الزعيم الأزهري في أنسابهم؟**

ألَّفَ السيِّد أحمد بن إسماعيل الولي (الأزهري) مخطوطاً سماه " خلاصة الاقتباس في اتصال نسبنا بالعباس " ، عام 1853م، ويوجد أصل هذا المخطوط بدار الوثائق القومية بالخرطوم تحت الرقم:

منوعات، 1/ 15/ 175. وفي مقدمته يورد المؤلف إشارة احترازية أشبه بخاتمة مقال الأستاذ محمد المكي إبراهيم، إذ يقول: إن "تَعلُّم انساب الناس من العلم الذي علمه لا ينفع، وجهالته لا تضر، وبذل النفس في تحصيله من قبيل ضياع العمر." ثم يوضح أن الهدف من تأليف "خلاصة الاقتباس" كان يكمن في توضيح صلة رحم الذين ينسبون إلى جدِّهم الفقيه بشارة الغرباوي، وأيضاً بناءً على رغبة في نفس أبيه إسماعيل الولي الذي كان مهتماً بتوثيق هذه الصلات الأسرية. وفي مقدمة الفصل الرابع يقول مؤلف خلاصة الاقتباس:

"إن التفاخر بالأباء والأجداد مذموم شرعاً، فلا ينبغي لعاقل أن يفتخر بأبائه وأجداده، ويدعي الشرف والكرم عند الله تعالى بعلو نسبه على باقي أخوانه المسلمين، لأن الشرف والكرم عند الله تعالى إنما يحصل للعبد من جهة تقواه، فلا اعتبار بشرف النسب لقوله تعالى (إنما أكرمكم عند الله أتقاكم)." (ص 38). وهنا يبرز وجه الشَبه بين هذه المقدمة الاحترازية وخاتمة الأستاذ محمد المكي التي تقرأ:

"أقول قولي هذا دون أن يفوتني الإعراب عن استهجاني لمن يرى في الانتساب إلى القبائل الوافدة ما يزري بالرجل الكريم، فهم (أريد من نسميهم الفلاتة) قوم من الرجال المحبين للعمل، والنساء المنجبات، وهم من أحسن الناس أخلاقاً وديناً، وأشدهم محافظة على العرض والشرف، وأنشط أهل السودان إلى العمل الشريف مهما صعب، وهم حملة حضارة، أدخلوا إلى السودان صنوفاً وألوفاً من المهارات والصنائع والزراعات، ولو كان الأزهري على أي صلة بهم لما ضره ذلك شيئاً، ولبقي كما هو الآن رافع العلم، ومحرر السودان، وأبو

الوطنية السودانية. ولكن الحق حق، وانساب الناس جزء من هويتهم، والزعيم الخالد من دوحة القطب إسماعيل الولي، فلا مراء في نسبته إلى أعلى مراتب الشرف والصلاح. " ويبدو أن ود المكي يعني بمصطلحي الشرف والصلاح ما عناه جده السيِّد أحمد بن إسماعيل الأزهري الذي ربط تحقق المصطلحين بتلازم "التقوى والدين".

فالسيِّد المكي هو الابن الأكبر للسيِّد إسماعيل الولي الذي وثق نسبه ابنه السيِّد أحمد الأزهري بعد أن تحرى الصحيح والمعتمد من الكتب المدوَّنة، وما جرى عليه رأي الأكثرية تواتراً، وبناءً على ذلك أرجع نسب والده السيِّد إسماعيل إلى "عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحيم بابا بن الحاج حمد بن الفقيه بشارة الغرباوي" (ص 12-13)، الذي يتصل نسبه بجعل الدفار عند منحى النيل، "وهم طاقية مستقلة" وأهل سيادة في المنطقة. وإن الجد الخامس لبشارة الغرباوي "هو الملك ناصر بن صلاح بن موسى، الملقب بمسوا الكبير، الذي يُعدُّ الجد المؤسس للملكناصرية الذين يقيم أحفادهم الآن في منطقة قنتي ومنصوركتي ودبة الفقراء (الفقهاء). إلا أن بشارة الغرباوي انفرد عن اسلافه، لأنه اشتهر ببركة الدين حتى صار أصلاً بالنسبة للسادة الإسماعيلية. وتقديراً لوضعه الديني في منطقة الدفار فقد أقطعه السلطان بادي بن السلطان نول (الشهير ببادي أبوشلوخ) جاهاً من الأرض عام 1145هـ (1732م) "لا عادة عليه، ولا عانة، ولا جباية، ولا علوق، ولا شيء قل أو جل من جميع مضار السلطة، لا في الحضر ولا في السفر أن شرقوا أو غربوا، فكل من

تعـرض لـه أو دنـاه لا يلومن إلا نفسه ، والحذر الحذر من الخلاف ، والمخالـف لا يلـومن إلا نفـسه . " فـلا شـك أن هذا الجاه السلطاني يعكـس طـرفاً مـن أهمـية الفقـيه بـشارة الغـرباوي ، ورسوخ قدمه العرفانـي ، وطـول باعـه الاجتماعـي في مـنطقة الـدفار . أما خلفية تـسميته ببشارة بالغرباوي فيرجعها السيِّد أحمد بن إسماعيل إلى قول مأثـور فحواه أن بشارة كان من جملة تلاميذ الشيخ إبراهيم البولاد بن جابـر في جزيـرة تـرنج بأرض الشايقية ، حيث برع في دراسة القرآن والفقـه علـى مختصر خليل ورسالة أبي زيد القيرواني ، وكان شيخه إبراهيم البولاد حريصاً على تميزه عن بقية طلابه الذين يحملون نفس الاسـم ، فأطلـق علـيه لقب بشارة الغرباوي ، تعللاً بأنه كان يسكن بــ" حـوش مار " في منصوركتي التي تقع غرب جزيرة ترنج ، وكان يعـبر البحر (النيل) من جهة الغرب إلى جزيرة ترنج بالشرق ، حيث خلاوى شيخه إبراهيم البولاد . ومنذ ذلك الحين ذاع صيته بين الناس بـ" بشارة بالغرباوي " .

فيتـصل نـسب الـشيخ إسماعـيل الولي من جهة أبيه وأمه ببشارة الغـرباوي ، فأمه هي ملكة الدار بنت إبراهيم بن عبد النبي بن الحاج حمـد بـن بـشارة الغـرباوي . وقد هاجر والده عبد الله إلى كردفان في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد ، ورزق ثلة من الذكور والإناث في الأبيض ، أذيعهم شهرةً ابنه إسماعيل الذي وُلدَ عام 1792م ، وأخذ الطـريقة الختمية من السيِّد محمد عثمان الميرغنَي قبل أن يكمل العقد الثالث من عمره الباكر ، إلا أنه لم يمكث طويلاً في الطريقة الختمية ، وسـرعان ما قام بوضع قواعد الطريقة الإسماعيلية التي تُصنَّف بأنها

الطريقة الصوفية السودانية الوحيدة منشأً وقيادة. ومن ثم ظل السيِّد إسماعيل الولي المؤسس علماً رمزاً على قيادة سجادة الطريقة الإسماعيلية بالأبيض إلى توفاه الله عام 1860م، وخلفه على ذات السجادة ابنه الأكبر السيِّد المكي الذي استطاع أن يحدث نقلة نوعية في البناء الهرمي للطريقة الإسماعيلية، وتلك النقلة حسب قراءة الدكتور محمود عبد الله إبراهيم الذي جعل تاريخ الطريقة الإسماعيلية مشروع أطروحته لنيل درجة الدكتوراه بجامعة لندن عام 1980م، قد تبلورت في تفعيل الأنشطة العرفانية، وربط الطريقة بخلفائها ومريديها في المركز والتخوم، وفي عهد السيِّد المكي أيضاً تم تشييد قبة الشيخ إسماعيل الولي، حيث الحي القبة الشهير بمدينة الأبيض.

والغريب في الأمر أن السيِّد المكي توفي بعد عام من إلتحاق هارولد ماكمايكل بخدمة حكومة السودان عام 1905م، ولم يدركه ماكمايكل في الأبيض، بل أورد حاشية مبهمة في كتاب عن قبائل شمال ووسط كردفان، تعطي القارئ انطباعاً بأن ماكمايكل قد عاصر السيِّد المكي، وعرف عن حقيقة نسبه إلى القبائل الفولانية. ولا أدري من أين جاء ماكمايكل بهذه الفرضية غير الموثقة. وإذا افترضنا جدلاً أن للسيِّد المكي صلة رحم فولاني من جهة أمه فهذا لا يقدح في حقيقة انتسابه إلى السادة الإسماعيلية وأرومتهم الدهمشية. فإذا كان مصدر جريدة الناس هو حاشية ماكمايكل، فإن السيِّد المكي ليس الجد المباشر للزعيم إسماعيل الأزهري، فجده المباشر هو السيِّد أحمد بن إسماعيل الأزهري، الذي ينتسب من جهة أمه السيِّدة

زينب إلى الحاج محمد بشارة بن الأرباب سورج المرفوع نسبه إلى نصر الله بـن صـلاح بن الملك الدفاري مسوا الكبير. فكل الشواهد المشار إلـيها تقـدح في صـدقية ما ذهب إليه ماكمايكل، وتصنف ما أوردته جـريدة الـناس في دائـرة الخـصومة الـسياسية الـتي لا تجرح انتساب الزعيم الأزهري إلى البديرية الدهمشية.

**ماكمايكل بين خبث الفرضية وأهلية التوثيق**

حاول بعض المعجبين بعطاء الأستاذ محمد المكي إبراهيم وأدبيات الغابة والصحراء أن يرافعوا عن مقاله "في نسب الزعيم الأزهري"، ويلقـوا باللائمـة على السير هارولد ماكمايكل، متعللين بأن وصفه إلى أصـول الأزهـري بالفولانـية (أو الـتكارنة) فـيه تجـريح لقـيادة الأزهـري لحـركة الخـريجين والاتحـاديين، لأنـه هذه الفرِّية تقدح في شـرعية انتسابه إلى أهل السودان الخُلص، وتضعه في خانَة المهاجرين التكارنة الذين حملتهم أمهاتهم على ظهورن من بلاد كانم والبرنو إلى الـسودان. ومـثل هـذا القـول ربمـا ينطبق على جريدة الناس، لكن ليست له علاقة مباشرة بما ذهب إليه ماكمايكل، لأن ماكمايكل نشر كتابهَ عن قبائل كردفان عام 1912م، وفي ذلك الحين لم يتجاوز عمر الـزعيم الأزهـري الاثـني عـشر عاماً، وعندما نشر تاريخ العرب في الـسودان عـام 1922م كانـت الحركة الوطنية في طور التخلق نطفةً، وأن الأزهـري لم يكن علماً يشار إليه بالبنان على المستوى السياسي القومي وصالونات الحركة الوطنية.

فمن ناحية أكاديمية يجب أن لا نغمط الرجل حقه، فإنه قد جمع بين دفتيـي كـتابه "تـاريخ العرب في السودان" كماً هائلاً من المعلومات

الأولية المفيدة التي تسهم في تحليل الواقع السوداني آنذاك ومعرفة ملامح الشخصية السودانية، والشاهد على ذلك أن طعنه في نسب السيِّد المكي لم يمنعه من ترجمة مخطوط "خلاصة الاقتباس"، الذي ألفه السيِّد أحمد بن إسماعيل الولي ومجدَّ فيه أصوله الإسماعيلية، إلى اللغة الإنجليزية، وجعله ملحقاً في الجزء الثاني من تاريخ العرب في السودان. نعم، للباحثين الحق في أن يختلفوا مع الفرضيات التي أسس عليها ماكمايكل مفردات مشروعه الباخس لنسب المجموعات الجعلية وأصولها القرشية، وفي مكايداته السياسية للنخب المتعلمة في السودان، لكن هذا لا يمعنا القول أن الرجل الأبيض العظيم، كما تنعته بعض الوثائق البريطانية، قد ترك أدبيات مهمة جديرة بالبحث والتنقيب. فمشروع ماكمايكل الذي يعتبره بعض الباحثين مشروعاً باخساً هو ذات المشروع الذي انطلق منه دعاة الغابة والصحراء، وفي مقدمتهم الأستاذ محمد المكي إبراهيم الذي يقول عن نفسه في صيغة الجمع: "لقد جاهدنا ضد العنصرية السودانية منذ أن كنا طلاباً في الجامعة، وقلنا أن السودان وطن الخلاسيين والخلاسيات، وتصدى لنا آخرون يقولون بالنقاء العربي للسودان. والآن يشيد القوم بأولئك النفر، ويهاجموننا نحن الذين حملنا (ولا زلنا) نحمل راية السودان المتعدد الأعراق."

وزبدة القول أن نسب الزعيم الأزهري يربو فوق هامات المماحكات السياسية، لكن الشيء الأهم هو أن السادة الإسماعيلية أناس عاشوا فوق أمجاد بنوها بنور العلم لا عمد الرخام، فالأجدى والأمثل أن يحدثنا الأستاذ محمد المكي إبراهيم عن فيض تراثهم

العلمـي الزاخر، الذي يقدر جُعل السيِّد إسماعيل الولي فيه بثمانين مخطوطاً، وقد سار على نهجه السيِّد المكي، وتبعه أحمد بن إسماعيل الأزهري صاحب المرافعة الجريئة في دحض مهدية محمد أحمد بن عبد الله، وتلاهمـا عبد القادر الكردفاني مؤلف "كتاب سعادة المستهدي بـسيرة الإمـام المهـدي"، وعلـى ذات النـسق سـار القاضي حسين سـيدأحمد المفـتي مؤلـف كـتاب "تطور نظام القضاء في السودان".

والأسـتاذ ود المكـي نفـسه من هذه الأرومة الصالحة والشريفة، التي أكتـسبت شـرفها وصلاحها لا من نسب "بديري-دهمشي" حرمها إيـاه السير هارولد ماكمايكل، ولا من أصل تكروري رفعها إليها، ولكـن بفـضل تقـواها الراسـخة في الأرض وعطائهـا المثـبوت بـين الناس.

# الأستاذ تاج السر محجوب منوفلي
## كان رقماً صعباً في دائرة الدبة (53)

□□

تُعدُّ دائرة الدبة (53) من أهم الدوائر الانتخابية في الولاية الشمالية لعام 1986م، لأنها تكتنز إرثاً ثقافياً، واجتماعياً، وسياسياً حافلاً بالعطاء والإبداع، وبفضل ذلك أضحت واسطة عقد في تاريخ المنطقة، حيث وثق لها ود ضيف الله في طبقاته، وكتب عن تراجم علمائها وصلحائها وحكامها وأدبائها. فدينياً رسم ود ضيف الله صورة حيَّة عن تقابة أولاد جابر الأربعة وأختهم فاطمة، وخلاوى محمد عيسى سوار الدهب، والشيخ حسن ود بليل، وعووضة ود شكال القارح، وصلحاء البيلياب. وتاريخياً دوَّن المؤرخون في حولياتهم عن هجرة الفونج إلي منطقة دنقلا العجوز، التي أضحت حاضرةً إداريةً وسياسيةً مهمةً لممالك الدفار، وأبكر، والحتاني، التي حلت مكانها لاحقاً عموديات قنتي، وقوشابي، وكرمكول، وتنقسي. وثقافياً خرج من بين صُلبها وترائبها الأديب الطيب صالح، والمؤرخ عثمان سيدأحمد البيلي، الطبيب النطاسي عمر محمد بليل، وحكيم الهلال طه علي البشير، والصحفي حسن ساتي، وملك الطنبور النعام آدم، والشاعر خضر محمود، والشاعر المرهف عبد الله محمد خير. وسياسياً انجبت الدائرة (53) نخبة من

الناشـطين، ونذكـر مـنهم عوض عبد الرازق، ومحمد زيادة حمور، وإبراهيم محمد حمد، ويوسف حسن بابكر، وعبد الله كيري، وعلي فقـيري عـبادي، وعـبد اللطـيف محمـد سـيدأحمد، وعـادل عوض سلمان، وعبد السلام (الفكي) سيدأحمد. واقتصادياً كانت ولازلت مـوطن أهـم مشروعين زراعيين من حزمة مشاريع مؤسسة الشمالية الخمـسة، وهمـا: الكلـد والغابـة، حيث أشجار النخيل الباسقات وبساتين البرتقال والمنقة والموز شال هدل.

وفـوق هـذا وذاك فـإن أهـل الدائـرة (53) يـتحلون بوعـي ثقافي وسياسـي يفـوق التصور، لأنهم يؤمنون بالتعددية، وخلاف الرأي الـذي لا يفسد للود قضية، ويتجلى ذلك في مواقفهم السياسية التي جـسدها صـراع الختمـية والاتحاديون عندما حمي الوطيس بين حزب الـشعب الديمقراطـي والوطني الاتحادي في خمسينيات القرن الماضي، وعـراك الشيوعيون مع قواعد الختمية عندما أوفى الشيوعيون الكيل والميـزان في توزيـع المواد التموينية، فكان شعارهم "عاش أبوهاشم ومحمـد هاشـم"؛ وفي خـصومة الجبهة الإسلامية القومية مع جماهير الاتحـادي الديمقراطـي الـتي تبلورت خوايتمها في فوز مرشح الحزب الاتحـادي الديمقراطـي مولانا تاج السر محجوب منوفلي، الذي كان يمـثل رقمـاً صـعباً في المعادلـة الـسياسية الرافـضة لإشارة الخرطوم، والقابضة على قيم محلية قوامها عصبية الدار وشرعية مرشح المنطقة. وفي ذات الدائـرة تجـسدت بعـض الـدلالات الرمزية للأدب الشعبي المـناهض للـسلطة ورمـوزها، حـيث جـاءت ملحمة الأستاذ محمد الحسن سالـم (حميد) بمقطع محوري مفاده: "الجابرية تحيي الثورة . . .

دايرين بوستة . . . ومدرسة وسطى " . فالجابرية القرية الرمز في هذا الملحمة تجسد مطالب أهل الريف السوداني ، وفي حوارها مع السلطة تعكس طبيعة التهميش الذي يعاني منه أهل ذلك الريف القصي ، لأن الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لا تُقسم بينهم وبين المركز سوية ، ويؤكد أيضاً عرضحال أهل الجابرية أن السلطة لا زالت سادرة في غيها وخداعها المتطاول مع الزمن ، دون أن تدرك أن فلاحها وصلاحها مرهون بشفافية عطائها الخدمي المنبسط للناس جميعاً ، وبوضوح رويتها في تقسيم الثروة والسلطة بين المركز والتخوم عدلاً ، وفق برامج إصلاحية تسعى إلى النهوض بقيمة الفرد والجماعة في إطار حكومة راشدة .

**مولانا تاج السر: الرقم الصعب**

وبفضل هذا الإرث الحضاري المتشعب أضحت الدائرة (53) رقماً صعباً في صناعة الفعل السياسي ورد الفعل المعاكس له ، فنجدها أدلت بأصواتها الانتخابية لصالح المحامي محمد زيادة حمور خصماً على فاتورة خصومه من الاتحاديين في انتخابات عام 1953م ، وعادت الكرة واسقطت مرشح السادة المراغنة محمد زيادة حمور لصالح إبراهيم محمد حمد الذي شب عن طوق الختمية في انتخابات عام 1968م ، ثم غلبت ظهر المجن على مرشح الأمس عندما أعلنت صراحة ولاءها للأستاذ تاج السر منوفلي في انتخابات عام 1986م . وفي ضوء هذه المقاربة القائمة على الرأي والرأي الآخر يمكننا القول بإن الأستاذ تاج السر منوفلي كان رقماً صعباً في انتخابات عام 1986م ، بحجة أنه قد حصل على أغلبية جماهير الحزب الاتحادي

الديمقراطي في الدائرة، عندما صرع منافسيه الاتحاديين العريقين محمد زيادة حمور وإبراهيم محمد حمد، دون أن يحصل على مباركة رئاسة الحزب في الخرطوم، وعلى ذات النسق فاض كيله السياسي على مرشح الجبهة الإسلامية القومية الدكتور صلاح ميرغني قيلي.

بالرغم من قصر عمره السياسي الذي فرضه واقع تأهيله القانوني وممارسته المهنية الطويلة للقضاء الشرعي، إلا أن الأستاذ تاج السر منوفلي قد حظي بحب ذوي القربى، والجار الجنب، والصاحب في الجنب، وكل الذين رافقوه وشدوا من أذره في حملته الانتخابية عام 1986م، وصاغوا له شعاراً سياسياً جاذباً من واقع بيئتهم المعطاة:

**الركب الحادي يا نادي السر**
**الغاشي الماشي يا نادي السر**
**الطير في بلادوا يا نادي السر**
**الدايرة حكر لي تاج السر**

وبهذه القناعة والإصرار السياسي صنعوا منه رقماً مفصلياً صعباً في انتخابات عام 1986، جعله يؤمن إيماناً قاطعاً بأن للأوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق، وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ حاول جاهداً أن يتصدى لمشكلات الدائرة ومطالب أهلها، ثم يصلها إلى السلطات التنفيذية عبر القنوات السياسية والدستورية بقدر ما أوتي من قوة في دولة يصعب فيها العمل عبر المؤسسات الرسمية. وعندما فقد وضعه الدستوري في صيف عام 1989م آثر العمل في صفوف المعارضة السياسية ضد حكومة الانقاذ الانقلابية، وظل معارضاً في ظل الخصومة السياسية المستعرة بين حكومة الخرطوم

ومعارضة المنفي، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الوطني الحاكم عاد إلى السودان، ولكنه ظل غفارياً من الوضع السياسي وحلبات المدافعة الحزبية إلى أن توفاه الله في يوم الخامس من أغسطس 2007م.

**مات مولانا تاج السر في نفسه شيء من حتى؟**

في هذه الكلمة الراثية لا نود البحث عن حتَّاه المفقودة في سلة السياسة السودانية العامرة بقضايا التهميش وحقوق الناس المسلوبة، لكن نضرع أيدينا إلى الله سبحانه وتعالى أن يرحم الأستاذ تاج السر محجوب منوفلي رحمة واسعة، ويغفر له بقدر ما أعطى، وبقدر ما جادت به قريحته السمحة من فضائل الأعمال وجلائل الخيرات، فقد كان اسماً على مسمى، كما يرى الأستاذ حاتم السر، "تاجاً للجمال والكمال والاخلاق، وسراً إلهياً لمعاونة المحتاجين والضعفاء والمساكين"، وحاجباً لذوي القربى ولأرحامه المتناثرين على أديم الأرض. كان باراً بأهله، وواصلاً لرحمه، يمدهم بعطاياه من فيض كسبه المحدود، ويثمن عطاءهم المجلوب إليه تقديراً وعرفاناً، كائلاً إليهم صاع الحُسنة بصاعين، ومعيناً أياهم في المكاره، ومشاطراً في الأحزان، وفي أفراحهم كان أقرب إليهم من حبل الوريد.

في إجازتي السنوية لعام 2005م زرتُ الأستاذ تاج السر برفقة والدي إبراهيم محمد أحمد أبوشوك، الذي كانت تربطه بالفقيد علاقة ود شفيف، ولكل طرف منهما في نفس الطرف الآخر حباً ومعزة متلازمتين، وكانت تلك الزيارة اليتيمة بمنزله العامر بقرية فقيرنكتي وجوار المسجد العتيق، ووقتها كان الأستاذ يعاني من داء الكُلى، إلا

أن ابتسامته المشرقة كانت لا تفارق وجهه الصبوح، حاول أن يقدم لنا كل واجبات الضيافة، ويتحفنا بخاتميته المعهودة، ويسامرنا في تواضع جم وأدب رفيع كديدنه، مقاوماً ذلك الداء العضال بجود مغروس في نفسه الأبية التي لا ترضى الذل والهوان، وتترفع عن صغائر الأمور وعن سفاسف الذين تقاعسوا إلى الأرض وغمسوا أيديهم في فُتات موائد السلطان.

هكذا كان تاج السر، رجلاً يقعده الحلم، وتسكته الرزانة، دلائل الفضل ظلت عليه شاهدة في أية بقعة حلها بها ضيفاً أو عاملاً قضائياً، فتجد سيرته كالبحر من كل النواحى أتيته، فالجود لجته والمعروف ساحله، لأنه ظل يقذف دوماً لسامره جواهر الكلم الطيب، ويرسل للطامع في عطائه سحائب فيضه الهاطل. ومن ثم أحبه ذوو القربى، والذين زاملوه في فضاءات القضاء الرحب، أو رافقوه في سنوات الشتات والأحن العجاف، ونذكر منهم القاضي محمد علي طه الملك، والأستاذ حاتم السر علي، والأستاذ ميرغني حسن مساعد. فحقاً كان تاج السر إنساناً رسالياً، سمحاً إذا باع وسمحاً إذا اشترى، مناقبه لا تحصى، وشمائله لا تعد، وجمائله لا تسعها القراطيس ولا يدونها مداد اليراع النافذ. فله الرحمة ولنا حسن العزاء.

## الشاعر عمر الحسين محمد خير

### يا شمعة كانت تذوب وتحترق

### من أجل إسعاد الآخرين

□□

**مقدمة**

كـتب الأسـتاذ كمـال علـي الـزين إطلالة حزينة على صفحات " منـتديات سـودانيز أون لايـن " ، حـيث نعـي فيها الشاعر المطبوع والأديـب اللوذعـي عمـر الحـسين محمـد خير ، بلغة راثية ، وفرضيَّة مفادها أن بلادي لا تحتفي بسير المبدعين والأعلام ، لأن عمر الحسين مـات في حلة كوكو وحيداً وغريباً دون أن يعلم بوفاته أحد ، " مات كما مات الجاحظ وسط كتبه وأراقه ومراجعه ، واكتُشفت جثته بعد ثلاثـة أيـام ، في خلـوته ينـشد الهدوء لإنجاز عمل أدبي كبير للشاعر حـسونه " . (الكـيك ، سـودانيز أون لايـن) وعـضد هـذه الفرضية بشهادات صديقه الأستاذ محمد إبراهيم أبوشوك ، الذي كانت تربطه بعمر الحسين علاقة ودٍّ شفيف ، ووشائج قربى من نوع فريد ، قوامها الاهـتمام بـتراث شـريحة مـن شـرائح المجتمع السوداني ، تقيم على ضـفاف النـيل الخالد ، الذي اكسبها فناً ذواقاً وعطاءً إنسانياً مبدعاً .

بحـق قـد قرأتُ هذه الإطلالة بحزن عميق وأسى جامح، لأنني كنت على معرفة بعمر الحسين ومشروعاته التوثيقية، وكنت أيضاً مشغولاً بجمـع بعـض القـصاصات التي ربما تعينني في إعداد بحث يليق بقامة هـذا الرجل المغمور، الذي قصَّرت قامة الوطن المثخن بجراحاته عن تقديـر عطائـه الدافـق. وفي ضـوء هذه الإطلالة الباكية بأجفان شاد شـرعت في كـتابة هـذه السطور وفاءً وعرفاناً لابن "نوري" الأغر، الذي كان شمعة تذوب وتحترق من أجل إسعاد الآخرين، واستجابة لنداء الأستاذ كمال علي الزين، ذلك النداء المرهف الجريح.

**من أين أتى هذا الرجل؟**

أتـى عمر الحسين محمد خير من صلب قرية نوري وترائبها، تلك القـرية الـوادعة علـى ضـفاف النـيل، والـتي اشـتهرت بخـلاوى الحواجـنير، والحمدتـياب، والـناطقاب، والكوارير، والعراقاب، أنجبت ثلـة مـن الـشعراء والمبدعين أمثال الشاعر محمد الحسن سالم (حمـيد)، وأستاذ الفن التشكيلي محمد أبوسبيب المقيم بالسويد. بدأ الـصبي عمـر رحلـته التعليمـية في تلـك البيئة المعطرة بتراتيل القرآن الكـريم، والمادحـة بأدبـيات حاج الماحي، والمغنية بأشعار حسونه، ومـنها هاجـر في طلـب العلم والمعالي، حيث استقام ميسم تحصيله النظامـي في مدرسـة خـورطقت الثانوية بولاية كردفان، وبعدها آثر الحياة العملية موظفاً ببنك الدولة للتجارة الخارجية (بنك الخرطوم).

هكـذا نـشأ عمـر الحسين نشأة متواضعة كسائر أترابه في الريف، وترعـرع شـاعراً مرهفاً منذ سني حياته الباكرة، التي تفتقت قريحتها الـشعرية بقـصيدة نظمهـا اسـتجابة لـرغبة جدته، التي كانت تحفظ

مقاطع قصيدة أُنشدت في مدح زوجها الراحل :

**بابك ما انقفل ونارك تجيب اللم**

**وما بتحلف تقول غير استريح حرم**

وكانت الجدة تتفرس في حفيدها عمر مشروع حلم يكمل صياغة هـذه الأبـيات في شـكل لـوحة شـعرية مادحة لفضائل الجد الفقيد، تـشفي بها غلواء حدادها المكلوم، وترد غربة ذاتها الضائعة في سماء حـزنها المهـيب وغـياهب حـرمانها الجارفـة. فهكذا صدق حدسها اللمـاح وتحقـق حلمهـا الضائع في كفاءة حفيدها عمر، الذي أنشد قائلاً :

**شـدوا لـك ركـب فـوق مهـرك الجماح**

**ضـرغام الـرِجال الفـارس الجحجـاح**

**تمـساح الـدميرة المـا بيـصده سـلاح**

**المـال مـا بـيهمك إن كـتر وإن راح**

***

**بطـناً جابـتك والله مـا بتـندم**

**ويـا أسـد الكـداد الفـي خـلاك رزم**

**ويـا رعـد الخـريف الفـوق سماك دمدم**

***

**بابـك مـا انقفـل ونـارك تجـيب اللـم**

**ومـا بـتحلف تقـول غـير اسـتريح حرم**

***

أبـــواتك جـــبير بيـــسدوا للعـــوجات
ومطمـورتك تكـيل للخالـة والعمـات
وفي الجـود والكـرم إيديك دوام بارزات
ويـا أب قلـباً حديد في الحوبة ما بتنفات

***

صـدرك للـصعاب دايمـاً بعـرف العـوم
وفي وسـط الفـريق في الفارغة ما بتحوم
لا تـــتلام ولا بتعـــرف تجـــيب اللـــوم
تفخـر بـيك بـنات الـبادية والخـرطوم

***

وكانــت هــذه القــصيدة مــن روائع القصائد التي تغني بها الفنان الراحل سيد خليفة مادحاً الرئيس السابق جعفر محمد نميري. ويقال أن سيد خليفة عندما صدح بها على خشبة المسرح القومي بأم درمان كـان شـاعرنا عمـر الحـسين رهين محبس كوبر مع رهط من الرفاق، وفور خروجه من السجن، حسب رواية الفاتح التلب، ذهب إلى دار الفـنانين بإمـدرمان، وطلـب مـن سيد خليفة أن يسحبها من سجل أغنـياته المصنفة المجازة، وأخيراً انتهى الأمر بتعهد سيد خليفة كتابةً بـأن لا يغـني هـذه القـصيدة في أي محفـل عـام، وخاصـة في حضرة الرئيس نميري.

إلا أن هـذا الموقـف لا يمنعـنا القـول إن الشاعر عمر الحسين كان أيضاً مناصراً "لثورة مايو" في مطلع سنواتها الأولى، لأن لدية قصيدة مقررة لطلاب المدارس المتوسطة، وبعض أبياتها تقول:

نعـم لبـيك يا وطني نعم لبيك يا وطني

وحـداؤك يمـلأ الأكوان شق دجنة الزمن

وحبك بسمة الأسحار أعشقها وتعشقني

****

أيا مايو أيا طفلاً سماوياً على الأيدي حملناه

ويـا ركـبا بطولـياً تـدق الـصخر كفـاه

تقـدم أن في الـتاريخ حـرفاً مـا كتبـناه

وبغض النظر عن الموقف السياسي والمنطلق الفكري، إلا أن هذه القـصيدة دون مـراء تعكـس طرفاً من مواهب عمر الحسين الخلَّاقة، وقدراتـه الفائقة في نَظم الشعر والقصيد. ويبدو أنه بعد هذه المرحلة الصاخبة في تاريخ حياته الفكرية، قد آثر التحول إلى ميدان آخر، من مـيادين الإبداع الفني والعطاء الأدبي المتداول بين الناس، حيث نذر نفسه لجمع وتحقيق مدائح حاج الماحي وأشعاره.

**رحلة البحث عن حاج الماحي (ت 1871م)**

الماحـي بن عبد الله بن الشيخ بن أحمد بن عبد الله مادح مشهور في مـنطقة الـشايقية، ويقـال إن أسـرته هاجرت من قرية العقيدة قرب الكتـيَّاب، واسـتقرت بمنطقة الكاسنجر، في بيئة تعتمد حياتها على

الزراعة التقليدية القائمة على أنين السواقي، التي كانت خير أنموذج لمفهوم "الاعتماد على الذات" وأفضل تجسيد لشعار "نأكل مما نزرع"، وأبرز معلم من معالم قرى الشمال الرابضة على ضفاف النيل، حيث تشكلت حولها حياة الناس، وعاداتهم الاجتماعية، وقيمهم الاقتصادية. وبفضل حضورها الدائم في الحقل أنيناً وخريراً، وفى البيت رزقاً حلالاً طيباً أضحت الساقية موطن تقديس وتجلة عند "سيد المنجل الحقير"، الذي نسج حولها ضروباً شتى من الفنون والمعتقدات منها: هندسة الساقية، وتدابيرها، وأسماء أطرافها، ومنها: قراءات مناسيب النيل، ومعرفة أنواع الطمي في أوقات الدميرة، ومنها: أساليب الري، والزراعة، وتربية الحيوان، ومنها: الأساطير والمعتقدات التي أفرزها الالتصاق الوجداني بالساقية، الذي جعل الناس ينذرون لها النذور، ويعلقون عليها التمائم من أجل الفال الحسن، ومنها: الوجدان الفني المتمثل في غناء "الأروتي" في الفجراوي والضحوى والعشَّاوي، وإنشاد "التربالة" في مواسم الحصاد وإعداد البوقة (أي الأرض) للموسم الزراعي القادم، ومنها: العدالة في تقسيم الثروة بين الإنسان، والحيوان، والآلة. فلا غرو أن هذه البيئة وصورها الجمالية المعيشة قد أكسبت حاج الماحي حساً شعرياً مرهفاً، تجلَّت طلائعه في الأغاني الغزلية التي كان يتغني بها في الليالي الساهرة على نقمات الطنبور، وإيقاعات الدليب، وزغاريد الحسان. إلا أن عطاءه في هذا الجانب قد ضاع في سلة من أكوام الضياع، ولم تبق منه إلا قصيدة يتيمة حفظها لنا المرحوم عمر الحسين بين ثنايا ديوان حاج الماحي. وقد

أُنشدت هذه القصيدة في وصف فتاة ذات حسن وجمال كان يعشقها شاب يدعى ود داؤد، ونافسه فيها شاب آخر يسمى التوم، ولم يظفرا بها بل زُفت إلى صاحب حظوة ثالث، رحل بها إلى منطقة أرقو في ديار الدناقلة، ومقاطعها تقول:

ياقـــزاز الرومـــي الـــرهاف

والعطـــر في بطـــنو ينـــشاف

وعاشـــه حـــبة دم الـــرعاف

وشـــالا صـــقراً قالـــوا خـــتّاف

وخـــلا نـــاس الـــتوم في ســـراف

ومكـــوي ود داوود كـــي خـــلاف

****

ســـاقا ود كلـــية الخـــبير

ســـاقا شـــقابا العـــتامير

وســـكنا أرقـــو الفـــوق الحفـــير

مـــن ضـــهر تـــرقد فـــوق ســـرير

وتتكـــبت بـــي توبـــو الكـــبير

وبعد بلوغ العقد الثالث من عمره الزاهر تحول شاعرنا العابث من فن الغناء والطرب إلى فن المدائح النبوية والتوسل والتوبة، وكانت قصائده في هذا الشأن تعج بالاقتباسات القرآنية، وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخبار الأولياء والصالحين، وتعكس جزءاً

مهماً من قضايا الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك. وأخيراً تبلورت حصيلة هذا العطاء الجم في تراث أدبي ثر تركه حاج الماحي لأبنائه وأحفاده ومريديه، الذين ظلوا يحفظونه عنَ ظهر قلب، ويسمرون به في أوقات أفراحهم، ويثبتون به أنفسهم عندما تعصف بهم الملمات والإحن، بيد أنهم لم يفكروا البتَّة في تدوينه وتوثيق مفرداته، إلى أن أنعم الله عليهم بالأديب النابه عمر الحسين محمد خير.

وفي هذا يقول عمر الحسين: "قد طلبت من بنك الخرطوم للتجارة الخارجية (بنك الخرطوم حالياً) أن يفرغني لمدة ستة أشهر لجمع شعر حاج الماحي، وشرح كلماته، وتسجيل قصائده على أشرطة، ولم تكن المدة كافية، وعملت كل جهد، وطبع الكتاب كمرجع علمي في ورق "رونيو"، عام 1971م، تحت أشراف وحدة أبحاث السودان (سابقاً)، جامعة الخرطوم. "ثم واصلت العمل فيه سبع سنوات متصلة في أوقات فراغي، وأنا أوفق بين علمي في البنك وعملي في دراسة شعر الشاعر، فخرج حصيلة ذلك هذا الديوان." أي ديوان حاج الماحي الذي صدرت طبعته الأولى عن الدار السودانية للكتب-الخرطوم - عام 1978م على وجه التقريب، لأن الطبعة نُشرت دون تاريخ.

واستهل عمر الحسين هذا الديوان بمقدمة ضافية، عرض فيها جذور حاج الماحي الشعرية، وتكوينه الفني، ونزوعه نحو الإبداع في صدر حياته الغنائية العابثة وعجزها المفعم بأدبيات المتصوفة وتراثهم الجامع بين علوم الشريعة وإشراقات علم الباطن. ولعليَّ اتفق في هذا

المضمار مع الأديب الناقد مصعب الصاوي، الذي ثمَّن هذه المقدمة، واعتبرها وعاءً جامعاً لتجربة حاج الماحي ذات البناء المتناسق الحلقات، التي استمدت منهجها من الشاعر علي ود حليب (ت 1819)، الذي يُعدَّه الأستاذ قرشي محمد حسن رقماً مؤسساً لفن المديح النبوي وطقوسه الإنشادية في السودان (مصعب الصاوي، "عمر الحسين باحثاً ومحققاً"، صحيفة الصحافة). ويبدو أن هذه العلاقة الوثيقة وذات الفصول المتداخلة بين مدرسة حاج الماحي ومدرسة الشيخ علي ود حليب قد كانت واحدة من الهواجس التي دفعت الأستاذ عمر الحسين للبحث والتنقيب عن تراث هذا الأخير، الذي ظل مخطوطاً حبيس مزاجه الحاذق، الذي ينشد التجويد ويبتغي الكامل في أي عمل أدبي تصدى له.

أما منهجه في تحقيق أشعار حاج الماحي وآثاره فقد اتسم بالموضوعية، واستند إلى "مجموعة متداخلة من أساليب وتقنيات جمع المادة التراثية، بدأها بالروايات السماعية، ثم مراجعة وتحقيق الرواية في أكثر من مصدر، ثم تدوين الرواية التراثية في صورتها النهائية، واستخراج الهوامش وتفسيرها وفق قواميس العامية، ثم تتبع صيرورة الرواية، وقياس مستويات التغير والثبات في الرواية الواحدة." (مصعب الصاوي) وفوق هذا وذاك يأتي تأهيله التراثي، وقريحته الشعرية المتفتقة، وفهمه الثاقب لدقائق البيئات المحلية التي عاش بين ظهرانيها حاج الماحي والجموع التي تفاعلت مع مدائحه وأشعاره، وهنا يكمن سر تفرد الأستاذ عمر الحسين، وهو تفرد أعانه على تحقيق آثار حاج الماحي، وفهم مفرداتها، وتفسير تلك

المفردات بأسلوب سلس وجذَّاب، في هوامش جمعت وأوعت كل ما هو طريف وجدير بالفهم والاستيعاب.

وبفضل هذه الجهود الخلَّاقة صدر ديوان الماحي في شكل تحفة فنية جديرة بالاقتناء، زينها تصميم غلافها الخارجي، ذو الألوان الثلاثة: الأسود، والأحمر، والذهبي، وأعطاها بُعد رمزياً رسم ثلاث شخصيات تقف منشدة لجموع غير منظورة، ومعها آليات طقسها الإنشادي (طارات، ومفردها طار). زد على ذلك أن الديوان قد دُوِّن بخط الفنان المبدع توفيق عثمان علي، الذي أكسبه بُعداً تراثيا آخر، بحجة أن عناوينه الداخلية رُسمت في تشكيلة من الثُلث، والديواني، والرقعة، وأن متونه وهوامشه نُسجت بخط النسخ الذي تواضع عليه أهل خلاوى القرآن في السودان.

وقد حمل هذا الديوان الفريد بين دفتيه مائة واثنتين وثلاثين قصيدة مادحة، كل واحدة منها تضاهي في جمالياتها الأُخرى، ولها وقع مميز في نفوس عشاق التراث السوداني ومحبي فنون المدائح النبوية، ولها مناسبتها ومناخها الخاص الذي تُنشد فيه. فمحبي إشراقات علم الباطن وكرامات الأولياء يفضلون السماع إلى قوله في التمساح: "يا رحمن أرحم بي جودك *** دلي الغيث ينزل في بلودك"؛ والذين يشدون رحالهم صوب المسجد الحرام يؤثرون السماع إلى قوله في الحجاز ووصف مناسك الحج: "اليوم الحجاز لاح ضو براقو *** ذكرني الحبيب زاد حبي مشتاقو"، و"نعمه نعمة القام منسرق *** زار محمد خير الخلق"، و"وا شوقي ليك يا أحمد عظيم الشأن*** قنديل المدينة الهاشمي العدنان"، و"شوقي لي مدينة العلم ***

مركز الفُصاح والعجم" ؛ وأدبيات الجغرافية المحلية نجدها في قصيدة المشهور: "شوقك شوى الضمير *** بطراك مناي أطير" . هكذا كان حاج الماحي موسوعياً في تصويره لضروب الحياة الاجتماعية والدينية، وهكذا كان الأستاذ عمر الحسين صاحب سبق في جمع هذا التراث الموسوعي البديع.

**عمر الحسين وحسونه شاعر الجمال**

بجانب ديوان حاج الماحي أصدر عمر الحسين عدة دواوين شعرية منها "ديوان اللهيب" و"ديوان كسلا" ، بيد أن شغله الشاغل كان منصباً تجاه جمع أشعار وآثار شاعر الشايقية الفطحل حسونه، الذي أنشد للخاصة والعامة قريضاً متميزاً، وكان بحق متنبئ زمانه، لأنه ظل في حالة تصالح عارضة وخصومة مستعرة مع ذوي الجاه والسلطان. ونلتمس ذلك في قصيدته المادحة للعمدة ود بشير أغا، عمدة القرير:

ود بشير عمدة مو عمدة سماسير
خيلو بين الجبلين تغير
جر كرسيوه مع المدير

وإذا أنعم النظر في مقاطع هذه القصيدة، نلحظ فيها هجاءً مبطناً لبقية عمد الشايقية الذين وصفهم بالسماسير (أي سماسرة السلطة)، والجبلين إشارة إلى العمدة ود كنيش، عمدة نوري، الذي مدحه بقصيدة مطلعها: "أنت يا جبل البركل الما بطلعوك" ، وذلك إقراراً برمزية حضوره الشامخ في المنطقة، علماً بأن جبل البركل يمثل

أعلى قمة في الولاية الشمالية، والجبل الآخر هو العمدة ود ضكير، الذي مدحه بقوله:

شـــنو الـــبركل الجـــبل أبـــو شـــريمه
ود ضـكير جـبل ابـن عـوف الا حـزيمة

ويظهـر الـشاعر حسونه في هذه الأبيات محاباته للعمدة ود ضكير على حساب العمدة ود كنيش، فلا شك أنها مقاربة أشبه بموقف أبي الطيب المتنبئ عندما هجر بلاط سيف الدولة بن حمدان وآثر البقاء في كـنف كافـور الإخشيدي، حيث أنها تعكس موقف الشاعر حسونه الـذي كـان يتكـسب بـشعره عند ذوي السلطان والجاه. ورغماً عن ذلك فقد كان حسونه شاعراً محباً للجمال ومداحاً للغواني، ويتجلى ذلـك في وصـفه لجمـال الباشـا في سوق المقل، ولستنا بت الشيخ في منطقة العفاض، حيث أنشد فيها قائلاً:

ســـلام يـــا ســـتنا في الفـــوق في مهـــيرا
وعلـــو لهـــا القـــصر قـــبل أبـــو عمـــيره
زولاً في الخلائـــق أبـــوه أبـــو نايـــب
وأبـــوك حـــاج مكة سيد تمرو أب زرايب

كل هذه القيم الجمالية تعكس طرفاً يسيراً من قامة الشاعر حسونه الـشامخة، وتـبين جـزءاً مـن ذوق عمـر الحسين الرفيع، الذي جعله يكـرس جهـده ووقته وماله في جمع أشعار حسونه وآثاره، ويقال أنه شـرع في تقديم هذا الديوان المهم وشرح متونه في حواش مُذهبة، إلا أن المنـيَّة عاجلته قبل أن يرى حلمه المرجو، ويخرج ديوانَ حسونه إلى النور في ثوب قشيب يليق بقامة هذا الشاعر العملاق.

وفي خاتمــة هذه المدارسة يطيب ليَّ أن أقدم دعوة صادقة لأصدقاء المـرحوم عمـر الحـسين (الفـاتح التلب، وومامان، والكيك، ومحمد أبوشـوك، وأحمـد الشايقي، وسيدأحمد العراقي، وعبد الجليل محمد خـير) ليتواصـلوا فـيما بيـنهم، وليـصدروا لنا ديوان حسونه، وفاءً وعـرفاناً إلى صديقهم موسوعي النـزعة ومتعدد المواهب، تحسبناً أن يـصدر هـذا العمـل الـرائد تحـت رعاية أية مؤسسة بحثية أو ثقافية، يمكـنها أن تهيـئ المـناخ العلمي المناسب، الذي يعين في تصميم مادة هـذا الـسفر القيم، وصياغتها من قبل خبراء في الدراسات السودانية بضروبها المختلفة من تاريخ، وفلكلور، ولغويات.

## الأستاذ الطيب محمد الطيب

### يا دوحةَ عطاءٍ ماكثٍ في الأرضِ بما ينفعُ الناسَ

□□

مضت سبع سنوات عجاف من عمر الألفية الثالثة، وكان حصادها خصماً على قائمة الأدباء والمبدعين في بلادي، إذ فقدَ السودان خلالها ثلة خيِّرة من سدنة تراثه الشعبي، أسهمت في جمع مفرداته، وتوثيقها، وعرضها على الأهلين مقروءةً ومسموعةً ومرئيةً. ومن أولئك النفر الخيِّر البروفسير عبد الله الطيب المجذوب الذي رحل عنا في التاسع عشر من يونيو 2003م، والبروفسير محمد إبراهيم أبوسليم الذي غيبه الردى في السابع من فبراير 2004م، والشاعر عمر الحسين محمد خير الذي مات كما مات الجاحظ وسط كتبه وأوراقه ومراجعه في الفاتح من يونيو 2005م، والعلامة البروفسير عون الشريف قاسم الذي شد عصا الترحال إلى دار الخلود في العشرين من يناير 2006م.

وقبل أن تندمل جراحات الأدب الشعبي المكلوم وتكفكف دموع صوره الشعبية، ها نحن نودع الأستاذ الطيب محمد الطيب الذي كان هودجاً جامعاً لتراث الحضر والريف، وواسطة عقد بين الذين

احترفوا دراسة التراث الشعبي صنعةً وبين أولئك الذين كانوا يروونه سليقةً. لقد حدثت وفاته في السادس من فبراير 2007م، أي في موسم حصاد الفول بقرية "أم غدي وزمان الهرج" في السودان كما يرى صديقه الدكتور عبد الله علي إبراهيم، حيث "أن العُصب المسلحة ظلت تأخذ بخناق الوطن، وأن الشركاء متماسكون الحزّ في جوبا، أو مدلون بدلوهم بزخات الرصاص في أركان النَقاش الجامعية، ورائحة السحت تزكم الأنوف وتكسر خاطر الناس."
وفي هذا الزمن النبخس توفي الأستاذ الطيب محمد الطيب، وكان الدكتور عبد الله علي إبراهيم يخشى أن يتحول رثاؤه إلى هامش في صراع السلطة بين الإنقاذ وخصومها، ولكن بفضل تقريضه وتقريض الأوفياء من أمثاله ـ وأذكر منهم مرتضى الغالي، ومنصور عبد الله المفتاح، وبكري الصائغ، والكيِّك، ورباح الصادق المهدي، وكمال الجزولي، وعصمت العالم، وحيدر المكاشفي، ومحمد محمد خير، ومحمد سعيد محمد الحسن، والقائمة تطول ـ تحول مأتم الأستاذ الطيب محمد الطيب وليالي عزائه في السودان وعبر الأثير إلى ساحة إطراء أدبي يتبارى فيها الذين عرفوه عن كثب، وأوفوا الكيل والميزان في سرد محاسنه، وأولئك الذين أعجبوا بأسهامه التراثي السابل، وأرادوا أن يسجلوا له كلمة عرفان تثمِّن عطاءه الماكث في الإرض بما ينفع الناس.

**الطيب ورحلة الكسب والعطاء:**

وُلِدَ الطيب في أسرة كان ديدنها الترحال في طلب العلم، حيث هاجَر أصولها قديماً إلى قرية نوري بريفي مروي، تلك القرية التي كانت تعج بخلاوى القرآن وارتال طلاب العلم، واستقروا بها فترةً من الزمن، امتدت إلى ميلاد الجد الثاني للطيب، الفكي أحمد أبو القاسم من أم شايقية، وبعدها عادت الأسرة إلى وطنها الأم بالمقرن ريفي الدامر، حيث تزوج محمد الطيب حفيد الفكي أحمد أبو القاسم من حبوبة بنت علي محمد شبر من العكد الكبوشاب، وأنجب منها الطيب عام 1934م، وبعد ميلاد الطيب تواتر عقائق أخوته الصغار ذكوراً وإناثاً إلى أن بلغت ثلاث عشرة عقيقةً.

بدأ الصبي الطيب حياته العلمية بخلوة المقرن حيث حَفظ القرآن، وبعدها درس الكُتَّاب والوسطى في مدينة أتبرا (عطبرة)، إلا أن هذا القسط المتواضع من التعليم المدني لم يشجعه على ولوج حياة الأفندية في كنف الدولة وراتبها المحدود، بل جعله يؤثر العمل الحر تشاشاً (تاجراً) في سوق الدامر، وأحياناً مندوباً لأهل المقرن في مجلس ريفي شندي. وفي بيئة الدامر التي كانت حافلةً بتراث أهل السودان وتواصل البدو والحضر تفتقت قريحته على سماع المأثورات التراثية التي كانت تُروى سليقةً، ويتفنن الرواة في رسم صورها الجمالية حول نفر من أعلام الفروسية أمثال عنترة بن شداد، وأبو زيد الهلالي، وطه الضرير، والطيب ود ضحوية، ويبالغون في سرد كرامات مشايخ الصوفية والأولياء الصالحين مدحاً وإنشاداً في حولية الشيخ المجذوب والمحافل المماثلة لها. في وسط هذا الزخم التراثي

الزاخـر بمآثر أهل السودان كان يتوهج نجم السيّدة فاطمة بنت فاطمة جدة الطيب من جهة أبيه، ويقول الطيب عنها: إنها كانت امرأة لها شخـصيتها المميـزة بـين نـساء قـريتها، لأنه يُقال إن أهل أمها فقراء "يـروبون المـاء"، ومن ثم أضحت لها مكانةً اجتماعيةً كبيرةً وسط أهل المقرن وزوارهم، وكانت مسموعة الكلمة، نافذة الإشارة على الكـبار والـصغار. كـان الـناس يـتحلّقون حولها كل أمسية لسماع الأحاجـي والقصص والحكايات المشوقة التي كانت ترويها بأسلوب درامي جذّاب.

في ذات النسق يوثق الطيب لمشاهد خاصة كان لها وقعها في نفسه وهو حاضر حضوراً مادياً ومعنوياً في حلقة جدته فاطمة بنت فاطمة، إذ يقول: "لا أنسى المواقف التي كانت تتطلب أن يؤدي البطل فيها مقطعـاً غنائـياً، كانـت تـتمهل وتـتهدج في تـرديد وتـرجيع الأغنية بـصوتها الرنان، ومن ضمن حكايتها لنا قصة الشيخ فرِح، وود أب زهانـة، وكـنا نحـسب أن الـشيخ مثل الغول، والسعلوة، والدكع، وفاطمـة، والقـصب الأحمـر." (الـشيخ فـرح ود تكـتوك حـلال المشبوك، ص 19). وجميع هذه المصطلحات تصب في معين القصص الـشعبية المعـروفة في وسـط الـسودان، والـتي تُـصنَّف ضمن قائمة الأحاجـي السودانية التي وثق لها البروفسير عبد الله الطيب طيَّب الله ثراه.

بفضل هذا الحضور التراثي في دامر المجذوب توطَّنت نفس الطيب محمد الطيب على حب الفلكلور، الذي دفعه إلى تطليق أشغاله الحرة ونـذر نفـسه وجهـده ومالـه لجمـع الأدب الـشعبي. وفي هذا يقول

الدكتور عبد الله علي إبراهيم: "وفجأة ظهر بيننا الطيب قاطع حبلو من الدامر . . . لا أذكر أننا سألناه عن مسيرته التعليمية، ولست متأكداً إلى يوم المسلمين هذا كم استحصل الطيب من علم المدارس، وكان واضحاً أنه رجل نير ولكنه صفر اليدين من الشهادات. . . ولم يترك لنا الطيب باباً لمثل هذا السؤال فقد أخذنا مناً بمحفوظاته من التراث وبأدائه بصوت طربنا له، وسعى يوسف في أروقة الجامعة يطلب له وظيفةً لم تخطر على بال بيروقراطي، وهي وظيفة جامع فلكلور بأجر مُجمّد قيمته خمسون جنيهاً، وكان مرتب أي منا لا يتجاوز الستين. وقبلت به الجامعة، ووفرت له الشعبة عربة جيب 5 خ 8731، ومسجلاً ألمانياً ماركة قرندوق، وسائقاً دنقلاوياً أنيساً هو السيّد حسن خير الله، ودفتر بنزين صالح لملىء تنك العربة (أي خزان الوقود) أو شراء صفائح الوقود من أي طرف في السودان. "

هنا حزمةٌ من الأسئلة تطرح نفسها: مَنْ هم أولئك النفر الكريم الذين تحدث الأخ عبد الله علي إبراهيم عنهم بأريحية وتواضع جم؟ وما هي الشعبة التي جمعتهم بين ظهرانيها، وأهلّتهم ليحترفوا صنعة التراث الشعبي وينعموا بصحبة الطيب محمد الطيب؟ الشعبة التي رمز الدكتور عبدالله إليها هي شعبة أبحاث السودان التي كانت قلباً نابضاً في كلية الآداب جامعة الخرطوم آنذاك. لقد أُسست شعبة أبحاث السودان عام 1964م، وكان هدفها الأساس جمع التراث السوداني وتوثيقه ودراسته، وخلف البروفسير يوسف فضل حسن الدكتور ج. ن. ساندرسون على رئاسة هذه الشعبة الناشئة، وظل يشرف على أمر تطويرها حقبةً من الزمن، حيث جلب إليها نفراً من

طـلاب التراث السوداني ، بعد أن طوّع لهم شروط التعيين الوظيفي بجامعـة الخـرطوم ، معطـياً الأولـية للكفـاءة المهنـية والاسـتعداد الفلكلوري . وفي هذا يقول الدكتور عبد الله علي إبراهيم : "لم أكن أنا مثلاً ممن تنطبق عليهم شروط التعيين أكاديمياً بالجامعة . ولم يخطر ليوسـف فـضل تعيـيني خلال تلقي العلم على يديه في معادل درجة الـشرف في التاريخ ، ولكنه سمعني يوماً أتحدث عن الفلكلور بإذاعة أم درمـان وسـرعان مـا عـرض علـيّ أن انـضم لـشعبة أبحـاث الـسودان . . . ومـن جهـة أخـرى كـان سيد حُريز في طريقه ليصبح محاضـراً بـشعبة الإنجليـزي بالجامعـة حتـى قـرأ يوسـف رسالته عن طقوس الحياة والموت في السودان فالتمس من الجامعة تحويله إلى شعبة أبحـاث الـسودان . وكـذلك الحـال مـع أحمـد عبد الرحيم الذي بدأ بالفلسفة ، ثم كتب عن فلسفة الأخلاق عند النوبة النيمانق بالدلنج ، فلـم تتأخـر عـنه حفـاوة يوسف . " فالبروفسير يوسف فضل حسن والبروفـسير سـيد حامـد حُريـر والبروفـسير أحمد عبد الرحيم نصر والدكتور مصطفى إبراهيم طه هم أولئك النفر الذين تحدث الدكتور عـبد الله عنهم بأريحية وتواضع جم ، وهـم الذين قامت على أكتافهم شـعبة أبحاث السودان ، وهـم الذين انضم إليهم الأستاذ الطيب محمد الطـيب عام 1965م ، وبذلك استطاعت شعبة أبحاث السودان ، التي رُفعـت في عـام 1972م إلى معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، أن تجمـع بـين جـوانحها كفـاءة التأهـيل المهـني المكتسب من مؤسسات التعلـيم المدنـي وكفاءة التأهيل المهني المُنساب من أفواه حدأة التراث الشعبي ورواته .

لا جدال أن تعيين الأستاذ الطيب في وظيفة جامع فلكلور كان نقلةً نوعيةً أحدثها عرفاء الفلكلور في شعبة أبحاث السودان، ومنها انطلق الطيب يجوب البلاد طولاً وعرضاً في تحقيق هوايته المفضلة وفي جمع تراث أهل السودان من صدور الحُفَّاظ والوثائق التاريخية. وأبلغ شاهد رحلاته الماكوكية في جمع تراث البطاحين ونسج خيوط سيرة الشيخ فرح ود تكتوك، وفي هذا يقول الأستاذ الطيب:

" كلفتني شعبة أبحاث السودان سنة 1970م أن أعد كتاباً عن حياة البطاحين، وشرعت في جمع المعلومات الأولية عنهم، وحسب خطة شعبة أبحاث السودان ينبغي علي أن أطوف عليهم في أماكنهم، وبدأت بعاصمتهم أبو دليق وما حولها، ثم أبرق، وأب زليق، والمايقوما، والحاج يوسف، ثم زرت قراهم الواقعة شرق النيل الأزرق مثل ود ساقرته والفعج. ثم ذهبت إلى سنار، وجبل موية، والمناقل، ثم أربجي، والسديرة، وبقية أطراف الجزيرة المروية، وتسنى لي خلال هذه الرحلات التي دامت حوالي عشرة شهور جمع معلومات عن البطاحين كمجموعة، وكان كل مرة أسأل فيها الرواة والمحدثين عن أخبار أسلافهم يرتفع اسم الشيخ ود تكتوك شامخاً قوياً. " (الشيخ فرح ود تكتوك حلال المشبوك، ص 20). فلا غرو أن هذا النص يعكس قدرة الأستاذ الطيب الخلاقة في جمع المعلومات التراثية، واسترساله في ربط جزئياتها، والشاهد أن الجمع بين التراث الشعبي لقبيلة البطاحين وسيرة الشيخ فرح ود تكتوك البطحاني قد حفزه لمواصلة بحث آخر عن سيرة الشيخ فرح وآثاره، في هذا يقول الطيب: " وزرت بعدئذٍ سنار وما حولها ست مرات، وفي كل مرة

كنت أجد بعض المعلومات الجديدة عنه. وبعد أن حصلت على تلك الـروايات الـشفهية رحت أسأل عن بعض آثاره المحفوظة ولم يخيب أهـل الفـضل ظـني. فـوجدت بـضع مخطوطات تحدثت عن سيرته ودونـت أقـواله، وكان أهمها مخطوط الشريف الهندي المسمي (تاج الـزمان في تـاريخ السودان)، باب تراجم الأولياء، وكذلك مخطوط الـشيخ الحـسن محمـد طلحة بود ساقرته ناحية رفاعة، وأوراق فرح القاسـم، كساب الجعلين، والأخير من أحفاد الشيخ فرح وأكثرهم حفظاً لمأثـورات الـشيخ، وبحـوزته وثائق مهمة جداً أطلعني عليها مشكوراً. " (الشيخ فرح ود تكتوك حلال المشبوك، ص 20ـ21).

هـذا هـو الطـيب جامع الفلكلور، وصاحب المنهج الفريد الذي وصـفته المهندسـة ربـاح الـصادق المهـدي بأنه: " خلطة غريبة، فلو وصفته بأنه مؤرخ محلي كما تصف مضابط التاريخ . . . كذَّبك حسه النقدي من حين لآخر . . . ولو قلت أنه عالـم أكاديمي لرد عليك أنه لا يتـبع في نهجه الوسائل الأكاديمية المعهودة في التعامل مع المأثورات الـشفهية مـثلما فعـل جـان فانـسينا في نهـج الـتعامل مـع المأثورات كـتاريخ. " ويعـضد هـذه الفرضيَّة أيضاً قول الدكتور عبد الله علي إبـراهيم الذي صخب الطيب في بعض رحلاته الميدانية بقوله: " لقد حسدته كثيراً متى كنا على سفر، أو زيارة، على تعرف الناس عليه بالفطـرة، وإقـبالهم علـيه كـشركاء في مـشروعه، يـسألونه عـن الأنـساب، أو صـحة نطـق اسـم مديـنة، أو مـزارات ولي. وكنت استمع حـواراتهم معـه يديرونها على قدم المساواة. وكنت أنطوي منهم على صفويتي الحبيسة ولغتي الكاسدة. كان الطيب يعلم علم

الـيقين حب الناس له، بل ومناصرته له. لم يكن الطيب قادراً على ينجـز أكثـر صـور شـعبية لـولا سخاء مشايخ وتجار وأحباب مولوا زياراتـه الميدانـية لـبقاعهم واحسنوا إليه. وهذه سنة في الإحسان إلى أهل المشروعات الثقافية، لم تقع لصاحب مشروع ثقافي حديث قبل الطيب. وكان الطيب غني بهذه الصحبة عن تكفف الدولة العادلة أو الظالمة. "

في ضـوء هـذه التـزكيات الحاذقة نخلص إلى أن الطيب كان جامع فلكلـور مدرب، وله إلمام واسع بتاريخ السودان وجغرافيته، وعلى قـدر كبير من تفكيك طلاسم العادات والتقاليد واللجهات العامية، وفـوق هـذا وذاك كـان يتمـتع بحـيوية خلاقة، وحدس فني ذواق لا يخذلـه البـتة، ولـباقة جعلـت الناس يتجاوبون معه، ويشاركونه في مـشروعه التراثـي، ويطلعـونه علـى مكتنـزات تراثهم الشعبي التي تكـنّها صدورهم، وتحفظها وثائقهم الخاصة التي يحيطونها بهالة من القدسـية. وقد أهلّ هذا الرصيد الفني والمعرفي الطيب ليكون نسيج وحـده، لم يكـن مقلـداً مجـتراً، بـل كان أصيلاً مبدعاً، تجاوز قيود المـوروث وتقنـيات الحداثة في منهجه البحثي، وفي تعامله الراقي مع مأثورات التراث السوداني. وبفضل عطائه السابل وحضوره الكثيف في ساحات العمل الفلكوري لم تعد صورة الفلكلور بعده كما كانت قـبله، لأنـه، كما يرى محمد محمد خير، كان مشروعاً ثقافياً "يتسع لاحـتواء ملـيون مـيل مربع من الدوبيت، والشاشاي، والتُم التَم، والكمـبلا والجابـودي، وتـراث الـشلك، والـنقارة، وأهـازيج الحكّامات، وطارات المديح، وأمثال دارفور الشعبية."

**برنامج صور شعبية:**

توسط الطيب هذا الكم الهائل من التراث ومأثوراته، ونثر منه صوراً شعبيةً لـمَّاحةً عرضها منجمةً عبر شاشة تلفزيون السودان البلورية، وكسب بعرضه لهذه الأنساق والأنماط التراثية تقدير الناس له، لأنه فتح بصائرهم، كما يقول إبراهيم عبد القيوم، إلى وطن "مشحون برصيد تاريخي عزيز وغال، وإن إنسانه عظيم ومتفرد، وإن تاريخ هذا الإنسان يفرض أن يبّذل من أجله الكثير من الجهد والوقت. " وحسب رواية الكيك فإن علاقة الطيب بالإذاعة والتلفزيون يرجع تاريخها إلى برنامج "التراث السوداني" الذي كان يقدمه الأستاذ محجوب كرار رحمه الله عبر إذاعة أمدرمان، وفي إحدى حلقات برنامجه الشعبي استضاف الأستاذ الطيب محمد الطيب وقدمه إلى جمهور المستمعين السودانيين باعتباره علماً من أعلام السودان المهمومين بالوطن وثقافته وتراثه، وبعد ذلك ظل الطيب زبوناً معتمداً عند محجوب كرار، تواصلت لقاءاته، وتجدد عطاؤه، وانداحت دائرة مستمعيه، وما فتيء الطيب محفوفاً بحفاوة مستمعيه إلى أن أطل عليهم عبر شاشة برنامجه التلفزيوني الموسوم بـ: "صور شعبية" . ومن خلال هذا البرامج استطاع الطيب أن يعرض صوراً شعبيةً حيةً، تعبر عن حياة الناس وأنساق تواصلهم الاجتماعي في كل بقاع السودان، بما في ذلك أفراحهم وأتراحهم دون كذب ولا رياء، وكانت هذه الصور تحمل قيماً روحيةً صادقةً، وفنوناً أدبيةً شعبيةً، وموسيقى ورقصاً، وطُرَفاً من أدبيات الحصاد وأهازيج الرعاة، ونماذج من أدوات الحكم والولاية، وفنيات الحرَف التي

يطلق المثقافتية عليها مجازاً الحرَف الهامشية. وفي الوقت نفسه كانت هذه الصور الشعبية تحمل قيماً اجتماعيةً تسهم في خلق قوالب انفعالية وسلوكية تعين المجتمع على توثيق عُرى ترابطه وحل كثير من مشكلاته الآنية، وتساعد أيضاً في فهم العلل الكامنة وراء الأحداث التاريخية، والتشنجات الجهوية والفئوية المصاحبة لإفرازات القرارات السياسية في السودان.

**الطيب والسلطة:**

كان الطيب محمد الطيب أنصارياً قلباً وقالباً، ويتجلى هذا الانتماء السياسي-العقدي في لباسه الأنصاري، وفي صونه لبيعة الأنصار التي قطعها مع إمامهم وزعامتهم السياسية. وبالرغم من الإحن والشدائد التي ألمت بهذه الطائفة إلا أن الطيب "لم يبعهم بغال أو مرتخص لينال حظوة النظم الكارهة لهم"، بل ظل وفياً لبيعتّه، دون أن يَخلط وفاءه الأنصاري برسالته التراثية التي كانت تسمو زهواً فوق هامات الانتماء السياسي، وتتجاوز فخراً تشنجات التعصب الديني، وترقى بماهيتها الوظيفة عن الشبهات العرقية، لأن جمهورها أهل السودان، ومادتها تراث أهل السودان. ويثمن الدكتور عبدالله علي إبراهيم هذا الموقف الفذ بقوله: "لم يرهن الطيب خير لبلدنا وثقافتنا على فضل الحكومات أو الدكتاتوريات. . .، بل كان دخَّالاً خرَّاجاً في نصوص هذه الثقافة، يبلغها غلاباً. تقلبت بلدنا بين دكتاتوريات مديدة العمر ولم يعدم الطيب أبداً بصارة ليعمل بها أو بدونها لنيل مراده. ولم يترخص أبداً في أداء واجبه الثقافي. . . فكان شرفه كمثقف فوق الشبهات، وعلمه مما يمكث في الأرض."

لم يكـن غزل السلطة السياسية جزءاً من أدبيات الطيب وتطلعاته المشروعة، ولم تكن سلطة العمل الديواني هاجسه المنشود، بل كان ينـبذها، لأنهـا من وجهة نظره مدعاةً للكسل وقتل الإبداع البشري وتجلـياته. ويتبلور موقفه من سلطة العمل الديوانية في الرواية التالية للأستاذ بكري الصائغ: "علاقتي بالمرحوم الطيب محمد الطيب تعود إلى سـنوات الـسبعينيات عـندما كـنا مـوظفين بـوزارة الـثقافة والإعـلام... وأذكـر قصة تقول أن السيِّد علي شمو قد قرر تعيين الطـيب محمـد الطـيب مديـراً لمصلحة الثقافة في ضوء عملية تغيرات هـدف منها شمو تولي الكفاءات الوظائف العليا وإدارات المصالح. ومـا أن جـاء خطاب الإخطار للمرحوم بتولي أعباء مصلحة الثقافة حتـى رأينا المرحوم قد انزعج تماماً من هذا التعيين، وأبدى اعتراضه علـى تولـي هـذا المنـصب، وسـعى لمقابلـة الوزيـر، واعتذر له عن الوظيفة الجديدة العالية المكانة، وكانت حجته أنها وظيفة مكتبية تقتل الإبـداع، وتحـرمه الـتجوال، والـبحث والتقصي في مجاهل العادات والتقالـيد السودانية، وإنها وظيفة مـُملة، ليس فيها أي إبداعات أو اكتـشافات أدبـية، طلَّـق الطـيب الوظَـيفة، وانطلق ينقب في مجاهل عالمه" المملوء بالكشوفات التراثية.

نلحـظ أيـضاً أن الخـصومة السياسية بين الأنصار والشيوعيين لم تقـف عائقاً أمام عطاء الطيب وتطلعاته التراثية، فصديق عمره عبد الله علـي إبـراهيم كـان مـن كـوادر الرفاق النشطة، بيد أن اختلاف الـرأي الـسياسي لم يفـسد وداً استقام ميسمه بين الرجلين. وفي هذا يفـصح الأستاذ كمال الجزولي بأن عبد الله علي إبراهيم قد قدمه هو

وزميله شوقي عزالدين إلى الطيب محمد الطيب عام 1973م، ووقتها كـان عـبدالله مفـرغاً لمسؤوليات العمـل الثقافي للحزب الشيوعي، وشوقي عز الدين مفصولاً للتو من العمل بمعهد الموسيقي والمسرح. وفي هـذا الظـرف السياسي الحالك توثقت عُرى الصداقة بين الطيب والـرفاق، ويقـول الجزولـي لـسان حالهم: "كنا نقصد أحياناً داره بـبري مـع الأصـدقاء، ونقضي الأمسيات في حوارات ساخنة حول همـوم الثقافة، فكان يستقبلنا هاشاً باشاً، ويكرم وفادتنا غير هيَّاب ولا وَجـل مـن كوننا كنا مجموعة من الشباب (المدموغين) في الوسط الـثقافي بالتمرد، أو حتى من كون صديقه عبد الله بالذات كان مختفياً ومطلوباً من الأجهزة الأمنية." وصداقته مع الرفاق لم تقف عند هذا الحـد، بـل بلغـت شـأواً أعظـم مـن ذلـك، حيث شخصت بعض شـواهدها في صـحبته لكمـال الجزولـي وشوقي عز الدين في إحدى رحلاتـه الميدانـية لمسيد ود الفادني، ليثبت لهما أن مسرح "الرجل الـواحد" لم يكـن نبتاً حداثياً كما كانا يظنان، بل هو فن متجذر في أدبـيات المـسرح الـسوداني الـشعبي قـبل أن تعتدل قامته في مسارح الغـرب والفـرنجة. وفي مـسيد ود الفادنـي استُقبل الرفاق في صحن المسجد، وأولم لهم السادة الفادنية بوليمة تكفي لعشرة أضعافهم في سـاحة المـسجد الـرحبة، حـيث جلـس سـيد المـسرح الواحد حاج الـصديق علـى أحـد العناقريب الفارهة التي أُعدت لضيافة الأستاذ الطـيب والـوفد المـصاحب لـه مـن الـرفاق، ثـم بعد ذلك بدأ حاج الـصديق يعـرض بعـض القفشات المسرحية، والصور المغلوبة التي تجسد واقـع الحـياة في شـوارع المديـنة والقـرية، وفي بيوت الأغنياء

والفقراء، وواقع المزارع عندما يحل أجل سداد ديونه، وأحياناً يقلد لهم باقتدار وسلاسة بكاء الرضيع، وثغاء الماعز، وزمجرة مفتش الغيط المحتشد بسلطته، وسخط المزارع المغلوب على أمره، وزفات الحجيج المادحة إلى الأراضي المقدسة. كل هذه المشاهد ومثيلاتها كانت تعرض في مسيد ود الفادني، والرفاق وغيرهم من الحضور يموجون بالضحك، ضحكاً كالبكاء كما يقول كمال الجزولي، والطيب يختلصهم بنظرات مفادها أن مسرح الرجل الواحد لم يكن حكراً على المسارح الغربية، بل أن السودان يزخر بمثل هذه النماذج منذ أمد بعيد. وكانت تلك الليلة الفادنية حسب إفادات الرفاق تمثل " أعلى درجة من درجات الفرح يستطيع إنسان أن يهبها لإنسان. "

هذا هو الطيب المتسامح مع نفسه تسامحاً جعله يوطّن لشرعية التواصل مع الآخر، وقد بلغ هذا التسامح ذروته عندما ألف كتاب "الإنداية" وأردفه بمصنف آخر عن "المسيد". فالإنداية هي دار المجون، كما تصفها الأستاذة رباح الصادق المهدي، والمسيد هو دار التُقى والصلاح، وبين الدارين بون شاسع. والإنداية كما قدم لها الطيب "من الأمور التي لا يصح الحديث عنها في عرف المجتمع السوداني إلا في مقام الذم، وهي من أجل ذلك لا تجاور سكناهم، بل تُقصى إلى أطراف القرى والمدن، وقد تضرب في الخلا، يطلق عليها في معظم الأحيان اسم "الجو". ولا يرتادها إلا طبقة خاصة لا تجد القبول عند غيرها من الناس. " فالطيب أراد بهذا السفر الفريد في موضوعه أن يزيل هذه الغشاوة من أذهان الناس، ويعرض أدبيات الإنداية عرضاً موضوعياً باعتبارها مظهراً من مظاهر الحياة

السودانية، لها سلبياتها وإيجابياتها، وينبغي أن يُعالج أمرها بطريقة علمية بعيداً عن التشنج والعواطف الدينية الجياشة. ويقولٌ البروفيسور عون الشريف قاسم في تقديمه لكتاب الإنداية: "ولكنك بمجرد أن تتصفح الكتاب وتسبر غوره تجد لدهشتك أن المخبر غير المظهر. وسرعان ما يكتشف القارئ أن الإنداية التي يتحدثها عنها الكتاب ما هي إلا مظهر خاص من مظاهر الحياة السودانية، وهي ككل المؤسسات الاجتماعية لها نظامها الخاص وتقاليدها وقيمها التي يلتزم بها من يرتادونها ويذمون من يخرجها عليها، وبالبحث الميداني المتعمق الذي استغرق ست سنوات طاف فيها المؤلف على معظم أنحاء السودان فخرج بحصيلة من المعرفة ينقلها لك هذا الكتاب الرائع." وحقاً أن كتاب الإنداية كتاب رائع وجدير بالإطلاع، لأن الطيب أفلح في اختيار موضوعه، وفي تناوله لأدبيات الإنداية تناولاً علمياً دون أن يكون متأثراً بأدبيات المهدية التي ترى في الدخان حرمة، فما بالك والإنداية التي تعاقر فيها الخمر أم الكبائر جهاراً نهاراً.

**المرأة في قاموس الطيب الشعبي:**

لم يكن الطيب سادن ثقافة ذكورية، بل كان نصيراً للمرأة من خلال واقع تراثها الشعبي ومأثوراته المتنوعة، لذا فقد أفرد لها حيزاً مهولاً في إصداراته المطبوعة وصوره الشعبية ومحاضراته العامة. فنجده مثلاً يثمِّن دور النساء العابدات الراسخات في العلم أمثال: بتول بنت اليعقوباب، وفاطمة بنت جابر، وعائشة بنت أبودليق، ويوثق أيضاً لتاريخ المجاهدات اللائى كان لهن دور مشهود في

ساحات الوغى والحروبات الضروس، وتأتي في مقدمة هؤلاء الشاعرة مهيرة بنت الملك عبود التي كانت تمجد قومها الشايقية، وتشحذ هممهم، وتحثهم على محاربة الأتراك الغزاة، ويتجلى هذا الموقف البطولي في المقاطع المأثورة التالية التي أنشدتها مهيرة في ذلك المقام:

**الليلة استعدوا وركبوا خيل الكر**
**قدامن عقيدهم بالأغر دفر**
**جنياتنا الأسود الليلة تتنتر**
**ياالباشا الغشيم قولي جدادك كَرْ**

وفي المهدية يوثق الطيب لمجاهدات الشاعرة بنت المكاوي التي كانت معجبة بشخصية الإمام المهدي في حربه ضد الأتراك، وكانت ترى في بسالة أنصاره عزة نفس ونكران ذات، لذا فقد أنشدتهم قائلةً:

**طبل العز ضرب هوينه في البرزّة**
**غير طبل أم كبان أنا ما بشوف عزّه**
**وإن طال الوبر واسيه بالجزّة**
**وإن ما عم نيل ما فرّخت وزّة**

ولم ينس الطيب دور الحكّامات أمثال بنت مسيمس التي مدحت الزبير باشا ود رحمة عندما نُفي إلى جبل طارق بالمغرب قائلةً:

في السودان قبيل ما بشبهوك بالناس
يا جبل الدهب الصافي ماك نحاس
بارود انتصارك في غمزة الكبَّاس
خليت المجوس ألين من القرطاس

وعلى ذات المنوال والنسق وثق الطيب للشاعرة بنونة بنت الملك التي رثت أخاها عمارة رثاءً حزيناً ومؤلماً، لأنه كان مصاباً بداء الجدري الذي أقعده عن القتال وأماته متيةً لا تليق بالأبطال، لأن المصاب بالجدري لا يغسل جسده، بل يذرى عليها الرماد خوفاً من العدوى، وحول هذه الميتة "أم رماداً شح" تقول بنونة:

ما دايرا لك الميتة أم رماداً شح
دايراك يوم لقاء بدماك تتوشح
الميت مسولب العجاج يكتح
أحيًّا علي سيفو البسوي التَّح

فلا جدال أن الحديث ذو شجون عن أدبيات النساء الوارد ذكرها في إصدارات الطيب وصوره الشعبية، لكن المقام لا يسمح بالإطالة، والشواهد المذكورة كفيلة بتأكيد صدقية الفرضية التي أشرنا إليها في مقدمة هذه الفقرة.

**الطيب في منزلة بين المنزلتين:**

بالرغم من هذا العطاء الثر، إلا أن الطيب قضى أيامه الأخيرة طريح الفراش بمستشفى السلاح الطبي بأمدرمان، حيث زارته جموع

مـن الأصـدقاء والمعجـبين بفـنه، ومـن ضمن هؤلاء الأستاذ كمال الجزولـي الـذي وصـف لحظاتـه الأخيرة بشيء من الحزن والأسى:
" وكـنت قـد زرتـه أخـر مـرة بصحبة بعض الأصدقاء، إبان رقدته الأخـيرة بالمستـشفي العسكري، حسبناه للوهلة الأولى نائماً، فكدنا ننسحب بهـدوء لـولاء أن زوجـته عاجلتـنا بالتمر، قائلةً: "ليس نائماً، هو فقط على هذا الحال منذ أن جئنا به إلى هنا، ولكن رؤيتكم ستسعده." ثم يصف الجزولي واقع الحال بقوله: "فتح عينه ببطء، وبدأ كما ولو كان يهم بالكلام، سوى أنه طفق يُسرح نظراته الوادعة في وجوهنا ولا ينبس ببنت شفة، رغم إلحافنا في مشاغبته، وكم كان في زمانـه . . . منـتجاً حاذقـاً لـبهار الإخوانـيات الـلاذع وعطـرها الـنفاذ." ويصف هذا المشهد أيضاً الدكتور مرتضى الغالي في كلمته الحـزينة التي سبقت وفاة الطيب، إذ يقول عنه: "وهو في منـزلة بين المنـزلتين، بـين هجمـة الـداء الأولى العـصيبة والغـادرة وبـين بطء الوصـول إلى أطـراف العافية والعودة إلى دنيا الناس، حيث إنه حالياً علـى تخـوم الـصحو والإفاقة والإغفال، ولا يعلم أحد (لا قدر الله) إمكـان الانتكاسـة الـتي يمكـن أن تسترد بعضاً من مساحات الإبلال والـشفاء، و(لكـن نتمنـى لـه) اسـترداد مقـدرة النطق والسير على مـناكب الحياة مرة أخرى، ليواصل ما بدأه من مشوار في إذكاء نيران المعـرفة الـتي تخـرج مـنه (دخـاخين دخاخين) على رواية طبقات ود ضيف الله، لأنه يتكئ على رصيد ضخم يمتلئ به صدره وعقله."

ثم ينتقل الدكتور مرتضى من هذا المشهد الحزين والطامع في رحمة الله إلى فقرة مهمة، أحسبها مناسبة في خاتمة هذه الرسالة العرفانية، إذ

يقول: ومما يزيد قيمة رصيد الطيب المعرفي، "أنه يأتي في معظمه من باب المشاهدات، والسياحة، والمسوح الحقلية، والمعايشة الراصدة، والرحلات التي تضرب فيها أكباد المستحيل من أجل الوقوف على أثر، أو حجر، أو أمثولة، أو مسدار، أو طقس حياة، معيداً لنا في حياتنا المعاصرة نموذج العلماء الموسوعيين الذين يتتبعون حصاد المعرفة التي لا ترتادها قدم."

فهذا هو الأستاذ العلامة الطيب محمد الطيب الذي فقدناه في السادس من فبراير عام 2007م، فإن الواجب الأدبي يحتم علينا، كما يقترح الأستاذ منصور عبدالله المفتاح، أن نجمع تراثه وآثاره الكاملة في قاعة تحمل اسمه، ويكون مقرها إما في دار الوثائق القومية، أو مصلحة الثقافة، أو متحف السودان القومي. وهناك أيضاً أربعة مؤلفات تحت الطبع يجب أن تخرج إلى دائرة الضوء، وتجد موقعها في المكتبة السودانية والعربية على حد سواء، وهي: بيت البكاء؛ وتاريخ المديح النبوي في السودان؛ والصعاليك العرب في السودان؛ والإبل في السودان.

ألا رحم الله الطيب محمد الطيب رحمةً واسعةً بقدر ما أمتع، وآنس، وأعطى، وبذل، وأنفق من جهد ومال ووقت في سبيل الارتقاء بمسيرة التراث السوداني، وتطوير خدمات الأدب الشعبي، فلعمري لا أجد الكلمات المناسبة التي تفي استحقاقات رثائه، وجرد فاتورة عطائه الماكث في الأرض، ولكن أضعف الإيمان أن اختم هذه الكلمة بأبيات من أشعار ابن الوردي في الرثاء:

سراجٌ في العلومِ أضاءَ دهراً ... على الدنيا لغيبته ظلامُ
تعطّلت المكارمُ والمعالي ... وماتَ العلمُ وارتفعَ الطغامُ

## دار الوثائق القومية السودانية

### إرث تليد ... ومقر جديد

□□

في التاسع عشر من ديسمبر عام 2006م تسلَّم الأستاذ كمال عبد اللطيف، وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء، الدفعة الأولى من وثائق دار الوثائق القومية السودانية، لتُودع بمقرها الجديد بشارع السيِّد عبد الرحمن، فلا عجب أن اختيار هذا اليوم فيه تثمين لتاريخ إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان عام 1955م، ووجود الدار مصادفة بشارع السيِّد عبد الرحمن فيه تقدير لصاحب السرايا التي آوت دار الوثائق القومية أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، بالرغم من ضعف تأهيلها التقني وتصميمها العمراني. وتشغل مستودعات الدار الجديدة مبنًى حديث الصنعة العمرانية، يتكون من ثلاثة طوابق رئيسة، ذات إعداد فني وتقني عال، مزودة بكل احتياطات الأمان الخاصة بحفظ المعلومات والوثائق. وتّسع هذه المستودعات نحو 120 مليون قطعة وثائقية، مصحوبة بمركز تدريب وثائقي حديث، وقاعة اطلاع إلكترونية للباحثين والقُراء، وشبكة عنكبوتية تربطها بالجامعات ومراكز البحث العلمي. فلا غرو أن هذه النقلة النوعية

لهـا دلالاتهـا المهمة التي تدفعنا لتقديم قراءة تحليلية للإرث التاريخي التلـيد الـذي تدثـرت بـه هـذه المؤسـسة العـريقة، من حيث النشأة والـتطور، والكفـاءات الإداريـة الـتي أسـهمت في تأسيس صرحها المعلوماتي، وطبيعة الوثائق التي تحملها بين ظهرانيها، والدور الذي ينبغي أن تتصدى له في عصر العولمة وتقنيَّة المعلومات.

**دار الوثائق القومية: النشأة والتطور**

تعد دار الوثائق القومية السودانية من أقدم دور الوثائق في المنطقة العـربية والإفـريقية، وأعرقها إرثاً وثائقياً، وكفاءةً مهنيةً، فهي من حـيث الأقدمـية في المـرتبة الثانـية بعـد دار الوثائق المصرية، إذ يعود تاريـخ إنشـائها إلى عام 1916م، عندما شرعت إدارة الحكم الثنائي (1898ـ1956م) في جمـع الأوراق المالـية والقـضائية وأرشـفتها، ثم تطـورت هـذه الخطـوة في تأسـيس مكـتب محفوظات السودان عام 1948م. وبعـد الاستقلال تشعبت مهام مكتب المحفوظات، ونمت لتواكب إعادة هيكلة مؤسسات دولة السودان الحر المستقل، وتساير تـصاعد الوعـي الفكـري حـول أهمـية الوثـيقة في دراسـة جـذور المـشكلات الـسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وفي إطـار هـذا الـتوجه برزت شخصية الدار الاعتبارية، وذلك بصدور قانـون دار الوثائـق المركـزية لـسنة 1965م، الذي بموجبه عُدل اسم مكـتب محفـوظات السودان إلى دار الوثائق المركزية، وحُددت مهام الـدار واختصاصاتها، والضوابط التنظيمية التي تحكم حركة الوثائق فـيها، وتوضـح مـصادر اقتـنائها، وكيفـية الحـصول علـيها مـن المؤسـسات الحكومـية والأكاديمـية والأفراد. وفي عام 1982م عُدلت

مفـردات القانــون، وبمـوجب ذلك التعديل أضحت الدار هيئة ذات شخـصية اعتبارية تُعرف بدار الوثائق القومية، وتُدار بمجلس قومي يرأسه الوزيـر الـذي يسميه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء)، وجهـاز تنفـيذي يتصدره الأمين العام ونائبه ومساعدوه في الإدارات التالــية: إدارة الوثائــق الحكومــية، وإدارة المحفــوظات، وإدارة الــبحوث، وإدارة الــشؤون الفنــية (الـصيانة والترمــيم)، وإدارة العلاقات العامة والتدريب، وإدارة الشؤون المالية والإدارية.

وفي ضـوء هـذه الطفـرة الإدارية والقانونية استطاعت دار الوثائق القومية أن تحقق عدداً من الإنجازات الرائدة التي نجملها فيما يلي:

**أولاً**: استطاعت أن توسع أوعية اقتناء الوثائق والأرشيف، لتشمل وثائـق المؤســسات الحكومــية ذات الـصبغة العلمـية والإثباتــية، وأرشيف الصحافة والمطبوعات التي تصدر محلياً، ووثائق بعض الأُســر الـسودانية والأفـراد. وبمرور الزمن تمكنت الدار أن تجمع ثروة وثائقية طائلة، يُقدر كمُّها بثلاثين مليون قطعة وثائقية، تقع في نحـو مـائتي مجمـوعة وثائقـية وأرشـيفية، تُغطـى كل الحقب التاريخية في السودان باختلاف مناشطها السياسية، والاجتماعية، والاقتـصادية، والثقافـية. ونذكر منها: مجموعة سلطنتي الفونج والفور، ومجموعة المهدية التي تقدر بثمانين ألف وثيقة، ومجموعة الــسكرتير الإداري، ومجمــوعة المؤســسات التــشريعية مــروراً بـالمجلس الاستشاري لشمال السودان وانتهاءً بالمجلس الوطني، ومجمـوعة القـصر الجمهـوري، والغازيـتة والصحافة السودانية، ومجمـوعة الماســونية، ومجمـوعة محمـد عـبد الـرحيم، ومجموعة

معاويـة محمـد نـور، ومجموعة محمد إبراهيم أبوسليم، ومجموعة حاجة كاشف بدري.

**ثانـياً**: اسـتطاعت الـدار أن تُعْلـم ذوي الاهتمام بمقتنياتها الوثائقية والأرشـيفية عـبر العديـد مـن المراشد والفهارس، وتجعل مادتها مـتاحة لكـل الباحـثين، وفـق شـروط أهلية معينة لا اعتبار فيها للـون، أو العـرق، أو المعتقد. وبفضل هذا التوجه غير المرهون بقـيود الـولاء الـسياسي جعلـت الـدار من نفسها كعبة يقصدها طـلاب الدراسـات السودانية، الذين أثمرت جهودهم العلمية في عدد من الكتب والمقالات والأطروحات الأكاديمية التي أسهمت في تطويـر الدراسـات الـسودانية، وجعلـتها تتسم بالموضوعية، والمنهجـية القائمـة علـى المعلـومة الـصحيحة المـوثقة بعـيداً عن الانطباعات الشخصية.

**ثالـثاً**: بفضل المادة الوثائقية المكنوزة في مستودعاتها استطاعت الدار أن تسهم في حل كثير من القضايا القومية، وذلك بتوفير المعلومة الـصحيحة المـوثقة، وبرفد اللجان والمؤتمرات بممثلين من كادرها المتخـصص في القـضايا المطـروحة للـنقاش. وخير شاهد لذلك الـدور الـذي قامـت بـه في مؤتمـر المائدة المستديرة، ولجنة دراسة الإدارة الأهلـية، ولجـنة إعـادة تقسيم المديريات؛ وعلى المستوى الإقليمـي دورهـا الـرائد في تقـديم الوثائق الإثباتية التي حسمت الـصراع المصري ـ الإسرائيلي حول مشكلة طابا لصالح جمهورية مصر العربية.

**رابعـاً**: قامـت الـدار بدور بارز في ترقية العمل الوثائقي والأرشيفي

على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك من خلال عضويتها الدائمة في المجلس الدولي للوثائق والأرشيف منذ عام 1966م، وبوصفها عضواً مؤسساً في الفرع الإقليمي العربي والفرع الإقليمي لدول شرق ووسط إفريقيا التابعين للمجلس الدولي للوثائق والأرشيف. وتثميناً لهذا الدور انتخب أمينها العام السابق (أبوسليم) رئيساً للفرع الإقليمي العربي لعدة دورات متعاقبة، كما سبق أن انتخب نائباً لرئيس المجلس الدولي للوثائق في إحدى دوراته، وشغل نائبه السابق الأستاذ محمد محجوب مالك منصب رئيس الفرع الإقليمي لدول شرق ووسط إفريقيا. وبهذه الكيفية أسست الدار لنفسها سمعة إقليمية وعالمية طيبة.

**الكفاءات الإدارية: الماضي والحاضر**

بدأ مكتب محفوظات السودان يأخذ شكله المؤسسي عام 1954م، عندما عُيِّن الأستاذ بيتر مالكُلم هولت (1918ـ2006م) أول أمين له، وفي مكتبه الصغير الذي كان يقبع في مباني السكرتيرَ الإداري (وزارة المالية حالياً) وضع هولت اللبنات الأولية لتحديد مسار الأرشيف السوداني، وقام بمجهودات رائدة في ترتيب وتبويب وفهرسة الوثائق التاريخية عامة، ووثائق المهدية والمخابرات العسكرية بصفة خاصة. وبعد سودنَّة وظيفة أمين مكتب المحفوظات عام 1955م عاد هولت إلى بريطانيا، حيث عمل عضواً بهيئة تدريس مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، وفيها نال درجة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وخلال مسيرته الأكاديمية الحافلة بالعطاء أعد البروفسير هولت جملة من الأبحاث المفصَّليَّة في تاريخ السودان

والـشرق الأوسط، وأذيعها صيتاً كتابه الموسوم بـ "الدولة المهدية في السودان"، الذي يُعدُّ واسطة عقدّ في الدراسات السودانية، وأدبيات المهديـة تحديـداً. وأخـيراً تـوَّجَ هـولت حياته المعاشية بترجمة موثقة حواشـيها لمخطـوطات تـاريخ الفـونج وطـرفاً من التركية السابقة. وبجانب اهتماماته البحثية ظل متابعاً لسيرة دار الوثائق القومية إلى أن وافـته المنـيَّة في الثانـي مـن نوفمبر 2006م، بعد عمر قارب التسعين عاماً.

وعـاون هولت في إدارة مكتب محفوظات السودان تلميذه النجيب محمـد إبراهيم أبوسليم (1930ـ2002م)، الذي كان حديث التخرج مـن كلـية الخـرطوم الجامعـية آنذاك. وبعد تقاعد هولت وسفره إلى بريطانيا عام 1955م تولى الأستاذ أبو سليم إدارة مكتب المحفوظات، وفي ضـوء تعـديل قانـون مكـتب المحفـوظات عـام 1965م رُقِّي إلى منـصب مديـر دار الوثائق المركزية، وفي السنة التي احتفلت فيها دار الوثائـق باليوبـيل الذهبي للمهدية (1881ـ1981م) رُفِّع أبوسليم إلى منـصب أمـين عـام دار الوثائـق القومـية، وظـل في ذات المنـصب بمـسمياته المخـتلفة لمـدة أربعـة عقـود متتالية (1955ـ1995م)، قدم خلالهـا خدمـة جلـيلة للوثائـق وتـاريخ الـسودان بـشقيه القـديم والحـديث. وبفـضل جهـوده في جمـع الوثائـق السودانية من مظانها المخـتلفة كـوَّن أبوسـليم لنفـسه اسمـاً لامعـاً في أدبـيات الـتراث الـسوداني، اسـتندت قاعدتـه إلى وثائق الفونج والفور في الأرض، وبُنـيت خاصـرته على بعض مفردات التركية، ونُسج عرشه بوثائق المهديـة الـتي أضـحى أبوسليم حجة في أدبياتها دون منازعٍ. وأخيراً

تـبلور هذا الجهد الخلاق في أكثر من ستين مؤلفاً، جميعها، كما يرى البروفيسور قاسم عثمان نور، "تعتمد على دار الوثائق ومخزونها في الوثائـق السـودانية، . . . والمـصادر الأولـية التي تمثل الوثائق نسبة عالية منها" . وعندما تقاعد أبوسليم عام 1995م، كانت دار الوثائق القومية تكتنـز نحو ثلاثين مليون قطعة وثائقية وأرشيفية، تشمل كافة المجموعات التي أشرنا إليها أعلاه.

**دار الوثائق القومية: إرث تليد ومقر جديد**

وبعد أن تقاعد الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم عن العمل الإداري خلفه على أمانة دار الوثائق القومية الدكتور علي صالح كرار، الذي تخـرج مـن كلـية الآداب بجامعـة الخـرطوم عام 1973م، ونال درجة دكـتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة بيرقن النرويجية عام 1985م، وحـضر عـدة دورات تدريبية في مجال الوثائق والأرشيف. وبموجب هذا الإجراء الإداري عُين أبوسليم مستشاراً لمباني دار الوثائق الجديدة الـتي وُضـع حجر أساسها في التاسع عشر من ديسمبر 2002م، وفي الـسابع مـن فبرايـر 2004م، أي بعد أقل من عام ونصف من تاريخ وضـع حجر الأساس، انتقل الدكتور أبوسليم إلى الدار الآخرة قبل أن يلقـي نظـرة أخـيرة علـى مباني دار الوثائق وهي في ثوبها الجديد الفـضفاض. وفي ظـل الـنقلة الجغـرافية والنوعـية التي شهدتها دار الوثائـق في نهايـة العام المنصرم (2006م)، نلحظ أن هناك حزمة من الأسـئلة تطـرح نفـسها: مـاذا تـريد دار الوثائـق القومية من إدارتها الحالية؟ وما المتوقع أن تنجزه هذه الإدارة في مقرها الجديد الذي تقدر كلفته المالية بأربعة ملايين دولاراً أمريكاً ونصف المليون؟ وهل الدار مؤهلة بشرياً لمواكبة هذه النقلة النوعية؟

**أولاً:** يجب أن تأخذ الإدارة الحالية في حسبانها أهمية تقنية المعلومات باعتبارها مسألة ضرورية لأي مجتمع ينشد التطور، والتقدم، والتواصل الإيجابي مع الآخر في إطار ثورة التقانة التي يشهدها العالم اليوم. وذلك لا يتأتى إلا بتطوير أوعية التخزين وكشافات الاسترجاع الحالية إلى أوعية وكشافات ممغنطة، وذلك حفظاً لسلامة المعلومات وسهولة استرجاعها. فلا شك أن العاملين بدار الوثائق أكثر معرفة وإلماماً بهذه القضايا، لكن في كثير من الأحيان تقف ندرة العنصر البشري المؤهل والمتخصص، ووفرة الوسائط الفنية، وعدم كفاية الميزانيات المصدقة عائقاً أمام تطلعاتهم التي ينشدونها في مجال إدارة الوثائق والأرشيف.

**ثانياً:** إذا كانت الفقرة أعلاه تمثل الرؤية الاستراتيجية لتحديث دار الوثائق القومية، فإن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر العنصر البشري المؤهل، والقادر على الابتكار والإبداع. فانطلاقاً من هذه الفرضية فإن الدار تحتاج لجهود مكثفة لتطوير قدراتها الفنية في شتى ضروب العمل الوثائقي والأرشيفي، وذلك بتأهيل كوادرها المهنية والفنية محلياً وخارجياً، علاوة على الاستئناس بتجارب الشعوب الأخرى التي قطعت شوطاً مقدراً في مجال العمل الأرشيفي وتقنيَّة المعلومات.

**ثالثاً:** إن التأهيل المهني والفني وحده لا يكفي، لأن الموظف أو العامل في أية بقعة من بقاع الأرض يحتاج إلى تحفيز مادي ومعنوي، فالتحفيز المادي يتجلى في عدالة الأجر (الراتب) الذي يكفي حاجيات الأجير الضرورية، ويسد جزءاً من متطلباته

الكمالية حسب تدرجه في السلم الوظيفي، والتحفيز المعنويّ يعني عدالة الهيكل الوظيفي والترقيات والعلاوات الدورية التي تحدد وفق كفاءة العامل، وجودة عطاءه المهني والفني. وبتوفر هذين العاملين يتحقق الاستقرار الوظيفي، وتتراكم الخبرات، ويتضاعف عطاء دار الوثائق وفق منظومة تدافع وظيفي شريف ومبدع، فغيابهما في العقود الماضية جعل من الدار محطة عبور لكثير من الكوادر المؤهلة التي هجرتها إلى بعض المؤسسات الداخلية أو الخارجية ذات العطاء الأوفر والتقدير المهني الأجلّ.

وفي الختام يسعدني أن أزف التهنئة الصادقة إلى العاملين بدار الوثائق القومية، وأتمنى لهم إقامة طيبة في دارهم الجديدة، إقامة قوامها العطاء والإنجاز، وشعارها صيانة الدار التي تعد بمثابة ذاكرة الأمة التي لا تنسى، لأنها مستودع الأرشيف، وخزانة الوثائق السودانية، ومحور ارتكاز النظام الوطني للتوثيق في إطار الشبكة القومية للمعلومات.

## الدلالات الرمزية في مختارات الطيب صالح:
### (منسي: إنسان نادر على طريقته!)

□□

ترجع صلتي بأدبيات الطيب صالح إلي صيف عام 1975م، عندما قرأتُ عمله الروائي البَديع "موسم الهجرة إلى الشمال"، ووقتها كنت طالباً في المرحلة المتوسطة بقرية قنتي التي تبعد بضعة أميال من مسقط رأسه، ومقطع سُرته بقرية الدبة (كرمكول)، وكانت قراءتي الثانية في المرحلة الثانوية بمدينة كورتي في مطلع عقد الثمانينيات، والثالثة في مدينة بيرجن النرويجية في عقد التسعينيات، وكل واحدة من هذه القراءات الثلاث كان لها دلالاتها الخاصة، ولكنني في خاتمة المطاف أيقنتُ أن لثنائية الزمان والمكان، والاستعداد المعرفي للقارئ أثر خارق في إدراك القيم الرمزية التي تكتنزها روايات الطيب صالح، بدءاً بـ "نخلة على الجدول" وانتهاءً بـ "ضو البيت"، ولشخصياته الدائرية قدرة خارقة على اختراق قيد المكان الثابت جغرافياً، وتجاوز حيوية الزمن المتغيرة دوماً. وقبل أسابيع أهداني الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح عثمان صالح نسخة حديثة النشر من مختارات الطيب صالح، يعكس عنوانها الذي جاء

في قاعدة الغلاف الورقي نموذجاً من نماذج وفاء المؤلف لأصدقائه: "منسي: إنسان نادر على طريقته!"، ومنسي في عُرف الكاتب إنسان مصري له خصلتان حميدتان، "حبه للبسطاء وحفاظه للود. وقد ظل طول حياته يحتفظ بكل الصداقات التي كونها منذ بداية حياته ويضيف صداقات جديدة". (ص 21) والشيء الآخر الذي أثار إعجاب صاحب "موسم الهجرة إلى الشمال" حسب مبلغ ظني هو قُدرة منسي المذهلة على "التعرُّف بالناس واصطناع الأصدقاء والاحتفاظ بهم. وكان أصدقاؤه من مختلف الأجناس، وشتى المذاهب والمشارب والأقدار والمراتب. وكانوا كلهم عنده سواسية، الأمير مثل الفقير، يعاملهم ببساطة ودون تكلف." (ص 21)

ويقع هذا العمل الأدبي البديع في 198 صفحة من الحجم المتوسط، مُقسم إلى أربع وثلاثين لوحة أدبية مترابطة موضوعاً ومعنًى، ومتداخلة من حيث الزمان والمكان، وقد صدرت طبعته الأولى عن شركة رياض الريس البيروتية للطباعة والنشر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004م، وعلق على صفحة غلافه الأخيرة الأستاذ محمود صالح عثمان صالح بعبارات تلامس أطراف قامة الرجل الأدبية الشامخة، وتعكس عمقاً من أعماق تجلياته الفكرية: "... الطيب صالح -في رأيي- كاتب شامل، مكنته ثقافته العميقة والمتنوعة واطلاعه الواسع باللغتين العربية والإنجليزية على علم اللغة، والفقه، والفلسفة، والسياسة، وعلم النفس، وعلم الأجناس، والأدب، والشعر، والمسرح، والإعلام، أن يروى، ويحكي، ويخبر، ويوصف، ويحلل، ويقارن، وينقد، ويترجم

بأسلوب سهل عذب ينفذ إلى الوجدان والفكر ، كما تشهد هذه المجموعة من مختارات الطيب صالح " .

وأحسب أن قراءتي الأولى لسيرة منسي التي نسج خيوطها الأديب الطيب صالح بأسلوبه السهل الممتنع ستكون قراءة لها دلالتها الرمزية أيضاً ، ربما تُشبه قراءتي الأولى لـ " موسم الهجرة إلى الشمال " ، لكن الاختلاف بينها وبين تلك القراءة اختلاف توثيق ومعيار ، علماً بأنني أريد أن أشرك القارئ الكريم في الدلالات الرمزية التي استقيتها من هذه السيرة المختارة عن حياة شخصية – كما يرى الطيب صالح- " غير مهمة بموازين الدنيا ، ولكنها كانت مهمة في عرف ناس قليلين ، قبلوها على عواهنها ، وأحبوها على علاتها " (ص 9) . والطريف في الأمر أن هذه الشخصية كانت تحمل أكثر من اسم ، وتلعب أكثر من دور في مسارح الحياة التي تعج بالمتناقضات ، لذا فقد عُرف صاحبها في موطن ميلاده ونشأته الأولى في صعيد مصر بـ " منسي يوسف بسطاوروس " ، وأطلقت عليه الجالية المسلمة التي تواضع على ملتها في بلاد المهجر اسم " أحمد منسي يوسف " ، وسجلت سلطات الجوازات والهجرة بياناته الشخصية تحت اسم " مايكل جوزف " .

فلا غرو أن سيرة منسي ذات الأبعاد المتداخلة والمسارات المتعرجة هي سيرة حقيقية كما أكد الطيب صالح في المقابلة التي أجراها معه الأستاذ خالد فتح الرحمن عبر القناة الفضائية السودانية ، وليست روايةً منحوتةً من خيال الراوي الخصب وثقافته الدفاقة ، كما يعتقد بعض الأدباء والنقاد والقراء ، إلا أن هذا التأكيد لا يمنعنا من أن

نضعها في خانات فنون الإبداع الأدبي مجتمعة، لأنها تحمل بين طياتها سلاسة القصص المروية، وعذوبة السير الذاتية، وفكاهة الذكريات التي تتخللها نكات الحياة المتنوعة وأريحية الكاتب وإنسانيته في عرض ملامح شخصية صديقه منسي يوسف بسطاوروس. وفي ضوء هذه القيم الإبداعية نؤكد القول بأن قراءة هذه السيرة ليست خاضعة لحكم الطيب صالح، بل تخضع لمزاج المتلقي الذي يصورها كيفما شاء في سلاسة ويسر، لأنه يجد فيها جزءاً من طرافة "عُرس الزين"، وبُعداً من أبعاد مرحلة ما بعد الاستعمار التي جسدها مصطفى سعيد في رواية "موسم الهجرة إلى الشمال"، لأن "موسم الهجرة إلى الشمال" في عُرف بعض النقاد والأدباء رواية تعكس إفرازات "نظرية ما بعد الاستعمار"، تلك النظرية التي وضع لبناتها فرانز فانون، وتناول بعض جوانبها إدوارد سعيد في كتابه الموسوم بـ "الاستشراق"، ووثق طرفاً من مشاهدها وحيثياتها بيل اشكرفت وآخرون في كتابهم المعروف بـ "الإمبراطورية ترد كتابةً".

فالسيرة في مجملها قامت على ثنائية جاذبة، زاوجت بين نذر قليل من سيرة الطيب صالح الذاتية، وطرف رئيس من سيرة صديقه منسي يوسف بسطاوروس، ولا شك أن مفردات السيرتين المنتقاة تشكلت في واقع معيش ومشترك بين رمزيهما، وقد حمل ذلك الواقع بين جوانحه سلسلة من المواقف والتحديات والذكريات المشتركة التي عُرضت مشاهدها على مسارح متعددة، واختلفت غايات المشاهدون وأهدافهم فيها. أما حصيلتهما السردية فقد نُسجت بمناول راو مبدع، استطاع أن يربط مفرداتها ربطاً روائياً محكماً، أخرجها منَ

رتابـة السير والتراجم الإطرائية المتعارف عليها، وجعلها تتداخل في بعضها بعضاً في سلاسة ويسر، وتكتنـز أيضاً بين طياتها ثلة من القيم والدلالات الرمزية، التي يمكننا أن نجمل فيما يلي:

**أولاً: التسامح السياسي وحوار الأديان**

تتجلـى قـيم التـسامح الـديني في نـشأة منـسي بـن يوسـف بسطاوروس، الذي ولد قبطياً في بلدة ملاوي في عمق صعيد مصر، حـيث التواصـل الأريحـي بـين المسلمين والمسيحيين، ذلك التواصل الـذي تجـسدت معالمـه في قول منسي: بأنه كان يقضي معظم أوقات فارغـة مع أترابه من أطفال المسلمين، وكان يحسن قراءة القرآن دون أن يكون مسلماً. هكذا ولد – كما يرى الطيب صالح- "مسني على ملـة، ومـات علـى ملـة، وتـرك أبـناء مـسيحيين، وأرملـة وأبـناء مـسلمين". (ص 10-11) بالـرغم مـن هـذا التحول العقدي الذي شـهدته حـياة منـسي إلا أنـه لم يفـرض عقـيدته الجديدة على أبنائه المـسيحيين، لـذا فـنجد ابنه الأكبر سايمون يعلم الطيب صالح بموت أبـيه، ويخـبره بـأنهم لم يقومـون بـدفن الجـثمان، لأنهـم ينتظـرون إجـراءات الحـرق، وعـندما يـرد علـيه الطـيب بأن أباه "كان رجلاً مسلماً، وحرق الجثمان محرماً عند المسلمين"، يعترض عليه سايمون بقـوله: "نحـن لا نعلم عن إسلامه شيئاً. الذي نعلمه أن والدنا كان مسيحياً، وكان يقول لنا حين أموت أحرقوا جثماني". (ص 10) إلا أن أمر الدفن قد حسم في خاتمة المطاف عندما اتصلت زوجته المسلمة بوزارة الخارجية السعودية التي أشرفت على دفن مسني وفق الشعائر الإسلامية، ونشرت صحيفة الأهرام المصرية بأن أهله في صعيد مصر أقاموا القداس على روحه في الكنسية القبطية.

ويؤكد الطيب صالح أهمية هذا التسامح الديني في مقطع من مقاطع سيرته الذاتية المصاحبة لسيرة منسي: "وأذكر أن أبناء القبط كانوا يقرأون القرآن معنا في مدارس السودان، ويحضرون دروس الدين. وكان معنا قبطي يتلو القرآن بصوت جميل. وفي مدنية أم درمان حي يُسمي "المسالمة"، وهؤلاء أقباط هاجروا من مصر، وبعضهم دخل الإسلام، فتجد في العائلة الواحدة مسلمين ونصارى. وكذلك الحال في بلاد الشام وربما في العراق أيضاً. وفي لبنان، تكاد لا تجد فرقة من الفرق المتقاتلة، إلا وفيها المسلمون والنصارى. وأنا استعمل كلمة "نصارى" عمداً، فهذه هي الكلمة التي استعملها المسلمون والعرب طوال تاريخهم، وهى كلمة ليست فيها أية إيحاءات عدوانية، بل على العكس هي كلمة حافلة بالمودة والرحمة." (ص 161).

ويعضد هذه القيمة الإنسانية في مقطع آخر من مقاطع الحوار الذي دار بينه بين السيد أحمد عبد الرحمن المهدي في عمان بالأردن، إذ يروي الطيب صالح على لسان محاوره بأن وفداً من الحزب الشيوعي السوفيتي حل "ضيفاً على الحزب الشيوعي السوداني. ولما سمع السيد عبد الرحمن المهدي، نادى عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، وكان يحدب عليه ويعامله كإبنه لأنه كان صديقاً لوالده، وقال له: "يا عبد الخالق، أنا سمعت أن الشيوعيين الروس نزلوا ضيوفاً عليكم، وأنا أعرف أن حزبكم ما عنده قدرة ضيافتهم وإكرامهم. نحن يهمنا أن يأخذوا فكرة طيبة عن السودان وأن الشيوعيين في السودان ناس كرماء يقومون بواجب الضيف. كيف

أنـتو ماشيين تكرموهم؟ " ويرد عبد الخالق قائلاً: " والله يا سيد نحن مـا فكرنا في الموضوع دا . . . نكرمهم على قدر قدرتنا . يمكن نعمل لهـم حفل شاي " . فقال له السيد عبد الرحمن : " أبداً . حفلة الشاي مـش كفايـة . تعـزموهـم كلـهـم للعـشاء هنا . نعمل لهم عشاء كبير عندي هنا . " ويعلق الطيب صالح على هذا المشهد الذي يؤانس بين العلاقـة الإنـسانية والخـصومة الـسياسية ، بقـوله : " هكـذا اجـتمع الـشيوعيون ، سـودانيين وبلـشفيك ، علـى مائدة السيد عبد الرحمن المهـدي رجـل الـدين وإمام طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة . . . أولـئك رجال من أمة خلت . رحمهم الله رحمة واسعة " (ص 145) . وفقدان مثل هذا التسامح الديني والسياسي من وجهة نظره قد جعل السودان " لا يمر عليه وقت إلا وتجد فيه زعماء يحكمون ، ولهم نظراء داخـل الـسجون ، وكـأن العراء الشاسع لا يتسع لهم جميعاً في وقت واحـد . " وعند هذا المنعطف يمني الطيب صالح نفسه قبل أن يغادر هـذه الحـياة الدنيا " أن يرى زماناً يكون الناس فيه كلهم طلقاء ، ولا يكـون داخل السجون إلا القتلة الحقيقيون واللصوص الحقيقيون " . (ص 144ـ145) " وحيئـنذ سـوف تطـيب الليالي لسمَّارها ، وتعود الطـيور لأوكارهـا ، وحتـى ذلـك الحلـم العـسير ، حلـم العودة إلى فلسطين لن يكون بعيد المنال . " (ص 195) .

**ثانياً: البلطجة السياسية في بلاد العالم العربي**

يـضع الطـيب صـالح ثنائـية الـنص الجاذبـة في إطـار عـام عندما يستعرض بعض الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية في السودان والـوطن العربي ، وكيفية تداخلها مع أحداث العالم الغربي القائمة

على منظومة المصالح الثابتة، والصداقات المتغيرة، والإرث التاريخي المشترك. وهنا يبرز الطيب صالح دور البلطجة السياسية عندما يتحدث عن تلك المحاضرة التي نظمها اتحاد طلبة جامعة لندن في أوائل الستينيات من القرن الماضي تحت عنوان: "هذا المجلس يوافق على أن تقوم دولة مستقلة للفلسطينيين في فلسطين"، وكان المحاضر فيها الأستاذ الجامعي ريتشارد كروسمان، الذي يصفه صاحب "موسم الهجرة إلى الشمال" بأنه من "مفكري اليسار المعدودين، ومن المنظرين الكبار في حزب العمال . . . (ومن المنحازين) تماماً لوجهة النظر الصهيونية. " (ص 60) وبقي أقل من ساعة على بدء المحاضرة، فيدور حوار طريف بين الطيب صالح وصديقه منسي، وهما في طريقهما إلى قاعة المحاضرة، ويعكس ذلك الحوار جملة من الدلالات الرمزية التي تجسد قيمة من قيم البلطجة السياسية في بلاد العالم العربي. إذ يقول منسي لصاحبه: "اسمع. قول لي بسرعة إية حكاية فلسطين دي". فيرد عليه الكاتب بقوله: "الله يخيبك. تقصد سوف تواجه ريتشارد كروسمان وأنت لم تستعد؟ ألا تعرف من هو ريتشارد كروسمان"؟ ويرد عليه صاحبه: "بلاش غلبه. بس أنت قول لي بسرعة إية حكاية وعد بلفور ومش عارف إية وشغل الحلبسة دا". ثم يرد عليه الكاتب ممتعضاً: "يا ابني دا مش لعب. هذه المناظرة مهمة جداً . . . فرصة نادرة لن تتكرر. الله يخرب بيتك. أنت مين اختارك لتكون ناطقاً باسم العرب؟" ويرد عليه منسي: "مالكش دعوة. بس أديني شوية معلومات وما تخافش عليَّ. قال ريتشارد كروسمان. طز! وإية يعني؟" والطريف في الأمر أن المناظرة

انتهت لصالح منسي الذي "تكلم بجنان ثابت ولغة إنجليزية فصيحة. لكنه لم يقل شيئاً يجذب الاهتمام، وقد حاول أن يغطي جهله بقوله، إنه سوف يترك التفاصيل للفريق المساند له." (ص 60-61). "ولما عدَّت الأصوات، انتصر، ويا للعجب، الاقتراح الذي دافع عنه فارسنا "التعبان": وهو لا يعرف عن قضية فلسطين أكثر مما يعرف راعي الإبل في بادية كردفان. وكان ذلك دليلاً آخر أضافه منسي إلى ذخيرته، أن الصدق والمنطق واتباع الأصول، لا تجدي، إنما الذي يجدي في الحياة وفي قضية فلسطين وفي كل شيء، هو الأونطة وشغل الحلبسة. ثم يمضي الطيب ويقول: "لفتت تلك الليلة الأنظار إليه، ومنها نظر الرئيس جمال عبد الناصر الذي أرسلت له السفارة المصرية- حسب رواية منسي- تقريراً مدعماً بالصور كيف أن شاباً مصرياً "مسح الأرض" بأحد جهابذة السياسة في بريطانيا. ولعل ذلك كان صحيحاً فقد تلقى منسي دعوة لحضور مؤتمر للمغتربين المصريين وبذلك بدأت مرحلة جديدة في حياته." (ص 63).

فلا شك أن قصة هذه المناظرة لها أبعادها الرمزية ودلالاتها المعرفية التي تتجاوز قيد المكان الذي تشكلت فيه حيثياتها، وتخترق حجب الزمان التي زاوجت بين القديم الموروث والجديد المستحدث في بلاد العرب والمسلمين، حيث أن الصدق والمنطق واتباع الأصول، لا تجدي، إنما الذي يجدي في تصريف شؤون الناس الحياتية هو الأونطة وشغل الحلبسة، لذا فإن هذا الواقع جعل تلك البلاد موطناً للحروبات الدائمة، والفقر المدقع، والعنت السياسي الذي افرغ العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم من محتواه

الوظيفـي، وجعل الصراع محتدماً بين زعماء يحكمون، ولهم نظراء داخل السجون.

### ثالثاً: الإعلام العربي وصورة العرب المشوهة في العالم

لا تقـف الـدلالات الرمـزية في هـذه السيرة المزدوجة حكراً على شخـصية منـسي ذات المـواهب المـتعددة الـتي تـبدو متناقضة أحياناً ومـتكاملة أحـياناً أُخـر، لأنهـا اسـتطاعت أن تـزاوج بـين الذكاء، والـتفوق الحقيقـي، والتظاهـر بالمعـرفة، والـنجاح من خلال عقلية تجاريـة تعـرف مـن أيـن يـؤكل الكـتف، وبـين الوقاحة والاحتيال والجرأة، وبين الكرم، ومساعدة الآخرين، والضحك، والصبيانية، والرفقة المسلية في الغالب، بل تعدَّتها إلى تجربة الطيب صالح نفسه، التجربة التي جعلته يصل إلى قناعة تامة بأن صورة العرب المشوهة في العـالم لا يمكـن أن يُـزال ماران عليها من تشوهات وشبهات إلا عن طـريق جهـاز إعلامـي فاعـل. وفي هـذا يقـول: "لقد أخذت قطر قـرارات مؤتمـرات وزراء الإعلام العرب مأخذه الجد، وكل الكلام عـن صـورة العـرب المـشوهة في العـالم، وانبرت، نيابة عن الدول العـربية، لدراسـة إمكانـية إنـشاء مؤسسة إعلامية كبرى، على نمط المؤسـسات العالمـية الكـبيرة، مثل مؤسسة فورد وروكفلر والمجلس البريطاني ومؤسسة جوته الألمانية، والمؤسسات الثقافية والإعلامية في فرنـسا والـسويد والـيابان. وكـان الهـدف، أن تقـوم هذه المؤسسة العـربية بتمويل ضخم، من الدول العربية البترولية خاصة، وتنطلق في العمـل في آفـاق الإعـلام الـرحبة والـثقافة والفكـر والفن، ناقلة حضارة العرب بكل تراثها وتنوعها، في ماضيها وحاضرها، إلى شتى

أرجـاء المعمورة. بمعني آخر، أن يصبح العرب مشاركين فاعلين في سـوق الأفكـار المطـروحة في العالم، ومساهمين بما عندهم في مائدة الحضارة الإنسانية، بدل أن يكونوا عالة على الآخرين، يأخذون ولا يعطـون. تـصور أي حلـم رائع لو أنه تحقق. وكان القصد أيضاً أن تكون هذه المؤسسة مستقلة تماماً، تتحرك بلا قيود ولا حدود في إطار الهـدف الـسامي المـتفق علـيه أصـلاً. ولا بد لي من القول، إحقاقاً للحـق، إن سمـو أمـير دولـة قطر تحمس لهذه الفكرة حماسة بالغة، وأيدها تأييداً مطلقاً.

هكـذا اخـتارت دولـة قطـر رجل الإعلام الكبير، الأستاذ محمود الـشريف، وقد كان مديراً لوزارة الإعلام القطرية قبلي، ليسافر إلي أمـريكا، وانتدبـتني لأسـافر للهـند وأسـتراليا واليابان وبعض دول أوروبـا الغـربية. وقد كلفنا بأن نتعرف على الصورة العربية في تلك الـبلاد، ونلـم بأنمـاط المؤسـسات الـتي علـى غرار المؤسسة العربية المـرجوة. وقـد رأيـنا عجـباً. وئد الحكم في مهده لسوء الحظ، ولم ترتفع الهمم إلى مستوى الطموح النبيل. " (ص 148-149)

ولاشـك أن هذا المشهد يعكس نمطاً أخر من أنماط العقلية العربية الـتي تحـركها العواطـف، وبفعـل هـذه العواطـف تـتحول الأفكار الموضـوعية إلي مشروعات عملية جادة، توضع لها الخطط والبرامج والدراسـات مـن قـبل المختـصين والخـبراء، وتصرف فيها الأموال الطائلة، إلا أن مثل هذه المشروعات سرعان ما توأد في مهدها بمعاول العواطف المعاكسة التي لا تنطلق من نظرة واقعية، بل ترتكز إلى أرث الـبلطجة والحلبـسة الـذي جعـل بـلاد العرب والمسلمين تسير سيرة عرجاء في أوحال واقعها المعيش.

## خاتمة

هـذه الـدلالات الرمـزية الثلاث التي أشرنا إليها أعلاه هي عبارة عـن ملاحظـات منـتقاة مـن مواقف سيرة منسي وأحداثها، التي لا يمكـن اختـصارها أو اختزالها في صفحات معدودات، لأنها لا تقبل التـشظي والتفطـر، لكـونها كـتلة واحدة متجانسة ومتكاملة، يربط بيـنها الـسرد الواقعـي لمفـردات الـسيرة المزدوجة، ويعطيها أسلوب الطـيب صـالح المتفـرد طعمـاً ومـذاقاً خاصـاً، لأنـه أسـلوب ينعم بالعمق، والمفاجأة، والسخرية، واللباقة، والدفء، حيث ينفذ إلى وجـدان القـارئ مـن خـلال منافذ متنوعة ومسارات متعددة، تجعل الجمـيع يختلفون حول ماهية النص وتصنيفه: هل هو رواية من نسج خـيال الطـيب صالح الخصب؟ أم هي سيرة ذاتية للطيب صالح وأن منـسي يـشكل جـزءاً مـن هموم صاحب السيرة وقيم المجتمع الذي عـاش بـين ظهـرانيه؟ أم هي نمط مبتكر من السرد الروائي؟ كل هذه التـساؤلات تـساؤلات مـشروعة، تفـتح المجـال واسـعاً أمام خيال القـارئ الحـصيف، وتـؤكد في الـوقت نفـسه أن للـسيرة أبعاداً غير مـرئية، إلا أنهـا تـنداح لمـزيد مـن الـتذوق والحـركة، ولجملـة من الفرضـيات الـتي تقـود القارئ إلى نتائج متباينة. وعند هذا المنعطف تكمـن قيمة سيرة منسي الإبداعية، لأنها تدر على النص كماً مهولاً مـن المفاهـيم والقـيم والعلاقات الاجتماعية، وتجعله أيضاً يكتسب قـيمة اكتـنازية فائقـة، تمكـنه مـن تتجاوز المعاني اللفظية للمفردات وللأحداث التاريخية المنتقاة التي شيد الراوي حولها صرح عمله الفني

المـبدع . وفي الخـتام يسرني أن أسدى الشكر أجزله إلى الأخ الصديق محمود صالح عثمان صالح على هذه الهدية القيمة التي تستحق أكثر من قراءة فاحصة ، لأنها تزخر بكثير من الدلالات الرمزية .